وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير الأزمة السعودية– القطرية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي

مذكـرة مقدمـة لإستكمـال نيـل الماستـر الأكاديمي

تخصـص: دراسـات استراتيجيـة و أمنيـة

إعداد الطالبة:
نوال دمان

إشراف الأستاذ:
يوسف أزروال

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
محمد الصديق بوحريص	أستاذ مساعد أ	رئيسا
يوسف أزروال	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
أمير عباد	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/ 2018

شكر وعرفان

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "يوسف أزروال" الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث.

The original of all great and lasting societies consisted not in the mutual good will men had toward each other, but in the mutual fear they had of each other.

Thomas Hobbes

خطة البحث

خطة البحث:

مقدمة.

الفصل الأول: الأمن: دراسة مفاهيمية ونظرية.

المبحث الأول: مفهوم الأمن ومستوياته.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: مستويات الأمن.

المبحث الثاني: نظرية مركب الأمن الإقليمي كأداة للتحليل.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي وأشكاله.

المطلب الثاني: مستويات ومتغيرات تحليل نظرية مركب الأمن الإقليمي.

الفصل الثاني: المسألة الأمنية لدى دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة جيوإستراتيجية.

المبحث الأول: منطقة الخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية.

المطلب الأول: الموقع والطبيعة الجغرافية لمنطقة الخليج العربي.

المطلب الثاني: الخصائص الجيواستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني: بنية ووظائف مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: بنية مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: مجالات التعاون لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثالث: المقومات الجيواستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثالث: البعد الأمني في سياسة مجلس التعاون الخليجي.

خطة البحث

المطلب الأول: التهديدات الإقليمية والدولية لمجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: أهمية البعد الأمني في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الثالث: واقع أمن دول مجلس التعاون الخليجي على ضوء الأزمة السعودية– القطرية من منظور مركب الأمن الإقليمي.

المبحث الأول: متغيرات وأبعاد الأزمة السعودية– القطرية.

المطلب الأول: رؤية في بيئة جذور الأزمة السعودية– القطرية.

المطلب الثاني: العمق الإستراتيجي لأسباب الازمة السعودية– القطرية.

المطلب الثالث: تفاعلات مركب الأمن الإقليمي الخليجي في الأزمة السعودية– القطرية.

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة السعودية– القطرية على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: الإنعكاسات الجيوسياسية للأزمة السعودية– القطرية.

المطلب الثاني : الإنعكاسات الإقتصادية للأزمة السعودية– القطرية.

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة السعودية– القطرية على التوازنات الإقليمية.

المبحث الثالث: أمن دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الأزمة السعودية– القطرية: المستقبل والسيناريوهات.

المطلب الأول: مستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الأزمة السعودية– القطرية.

المطلب الثاني: آفاق وسيناريوهات الأزمة السعودية– القطرية.

الخاتمة.

قائمة المراجع.

مقدمة

مقدمة

شهدت فترة الثمانينيات من القرن الماضي نقلة نوعية في حقل الدراسات الأمنية نتيجة للمتغيرات الدولية والإقليمية؛ فأصبح أمن الدول يتعدى حدوده السياسية الوطنية إلى حدود الإقليم الذي تنتمي إليه، حيث لم يعد من غير الممكن تحقيق أمن الدول بمعزل عن بعضها البعض؛ وكان باري بوزان أول من استخدم هذا المستوى للتحليل الإقليمي في العلاقات الدولية من خلال نظرية مركب الأمن الإقليمي؛ التي تعبر عن ارتباط وثيق لأمن مجموعة من الدول تنتمي لحيز جغرافي واحد حيث لا يمكن دراسة أمن هذه الدول بمعزل عن بعضها البعض.

يعتبر مجلس التعاون الخليجي مثالاً لتجربة التكتل الإقليمي في منطقة الخليج العربي؛ حيث أكّد على ضرورة التنسيق والتعاون بين أعضائه في جميع المجالات، واستطاع بفضل المقومات الإستراتيجية التي يمتلكها أن يربط أمن أعضائه في إطار رؤية إقليمية موحدة؛ بيد أن ذلك لم يمنع من عدم وجود رؤى محددة المعالم في دول المجلس بماهية الخيار الذي يفترض أن يرسو عليه الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي ويرجع هذا إلى تباين أولوياتها، وتفاوت رؤيتها لمصادر التهديد، وكان نتيجة لذلك حدوث فجوة داخل بنية المجلس؛ إذ شهدت العلاقات بين دول المجلس حالات من المد والجزر، كما أن المؤشرات والمظاهر الدولية والاقليمية الواضحة تؤكد على وجود أزمات إشكالية مستحكمة تنعكس في كثير من جوانبها على الأمن في الخليج العربي.

تعد الأزمة السعودية– القطرية من أكثر الأزمة التي تعرض لها مجلس التعاون الخليجي حدّة؛ إذ تكشف مدى هشاشة بنية المجلس ومدى الإنقسام الداخلي بين أعضائه، وقد تباينت المصالح وأولويات الأطراف الفاعلة فيها وفق تفاعلات مركب الأمن الإقليمي مما جعل من الصعب التنبؤ بآفاق حلولها، فأصبحت الأزمة السعودية– القطرية تشكل تهديدا للأمن المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي، وتؤثر سلبا على منظومة مجلس التعاون الخليجي، كما أفرزت تحولات في الأجندة السياسية وتغيرات في موازين القوى؛ مما يستوجب إيجاد حلول لهذه المعضلة الأمنية، ويطرح تساؤلات حول مستقبل التوجهات والرؤى الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي.

أهمية المواضوع:

يمكن إلتماس أهمية دراسة الموضوع من خلال الإعتبارات التالية :

1 – تتخذ الدراسة من منطقة الخليج العربي مجالا مكانيا الشيء الذي يضفي أهمية عالية على الموضوع؛ كون الخليج لايحوي أكبر مخزونات الطاقة الهيدروكربونية وحسب؛ بل يشكل خارطة لأهم شبكات الإمداد في التجارة العالمية للطاقة، الأمر الذي يجعل من استقرار التجارة العالمية للطاقة وأمن الإقتصاد العالمي يتأثر سلبا وإيجابا بأمن واستقرار الخليج .

2 – ترتبط أيضاً أهمية الموضوع بشكل وطبيعة التأثير الذي أفرزته الأزمة السعودية– القطرية بين البلدين على شكل وطبيعة دور مجلس التعاون كمنظمة إقليمية اتجاه الأزمة من جهة والتزامه بأهدافه المقررة في الميثاق من جهة ثانية، وتعاطيه مع القضايا، والمستجدات الأمنية من جهة ثالثة .

3 – تبين الدراسة مدى قدرة مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة السعودية– القطرية على ضبط الإستقرار بين دوله من جهة، ومدى عمل هذه الدول ببنود الميثاق المؤسس له من جهة أخرى، وبيان ما إذا كانت هذه المنظمة قادرة على التكيف مع المستجدات الدولية والإقليمية.

أهداف الموضوع :

يعد الأمن بنية ونواة مجلس التعاون الخليجي وأي خلاف يحدث بين دول المجلس يؤدي بالضرورة إلى خلخلة النظام الإقليمي الخليجي، وبالتالي زعزعة الامن والإستقرار في المنطقة الخليجية؛ لذا فإن هذه الدراسة تحمل جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيمايلي:

1 – توضيح مدى أهمية الأمن الإقليمي كمستوى تحليل في العلاقات الدولية.

2 – إبراز الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.

3 – دراسة أهمية البعد الأمني في سياسة مجلس التعاون الخليجي.

4 – دراسة جيوسياسية للأزمة السعودية– القطرية جذورها ، أبعادها وتبيان مدى أثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي.

5 – إبراز أهم تفاعلات مركب الأمن الإقليمي الخليجي في الأزمة السعودية– القطرية.

6 – دراسة لمستقبل مجلس التعاون الخليجي في ضوء الأزمة السعودية– القطرية، وإعطاء تصورات على المدى البعيد لهذه الازمة.

أسباب إختيار الموضوع:

جاء الإهتمام بدراسة هذا الموضوع موصولا بمجموعة من الأسباب أهمها:

1 – أسباب موضوعية:

1 – باعتبار حداثة الموضوع وبالنظر لتعقيدات التفاعلات الدولية والإقليمية فيه، فإن ذلك يفرض إعطاء المزيد من التحليل الجيوسياسي للوضع، وكذا الحاجة لمعرفة ما ستؤول إليه الأوضاع في المستقبل.

2 – تبرز أهمية الأمن لدى مجلس التعاون الخليجي وأهمية أمن منطقة الخليج العربي في التوازنات الإقليمية والدولية الحاجة إلى دراسة دقيقة لأهم تأثيرات وانعكاسات الأزمة السعودية– القطرية على مفهوم الامن لدى دول مجلس التعاون الخليجي، ما يجعل هذا الموضوع بحاجة إلى مزيد من الإهتمام من قبل المؤسسات الأكاديمية.

2 – أسباب ذاتية:

1 – الميول المعرفي بميدان الدراسات الأمنية الذي يعد واحدا من أكثر مجالات دراسة العلاقات الدولية في الوقت الراهن.

2 – الحاجة لمعرفة الأبعاد، والخلفيات الحقيقة وراء الأزمة السعودية– القطرية.

3 – الحاجة للإطلاع على طبيعة مصالح، وأهداف الاطراف الفاعلة في الازمة السعودية– القطرية.

الدراسات السابقة :

1 – كتاب لعرفات علي جرغون تحت عنوان "قطر تغير السياسة الخارجية (حلفاء أعداء)"، حيث حاول هذا الكتاب تناول أهم ملامح السياسة الخارجية القطرية وتوضيح تداعيات هذه السياسة على العلاقات الخليجية في إطار مجلس التعاون الخليجي.

2 – كتاب تحت عنوان "السياسات الغربية تجاه أمن الخليج العربي" لكاتبه أشرف محمد كشك، وحاول الكاتب من خلاله دراسة أهمية أمن الخليج العربي، ومدى تأثير السياسات الغربية تجاه المنطقة الخليجية.

3 – مذكرة ماجستير عبد العزيز عبد العزيز المهري تحت عنوان "التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها"؛ حيث تبين هذه الدراسة مدى أهمية الأمن في التوجهات السياسية لمجلس التعاون الخليجي، ومدى تأثير السياسات الدولية على أمن مجلس التعاون الخليجي واستقرار منطقة الخليج العربي.

4 – مذكرة ماجيستير لوضحة ذبيان غنام المطيري تحت عنوان "دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج العربي لعامي 2003-2011"؛ حيث تبين هذه الدراسة مدى أهمية مجلس التعاون الخليجي كتكتل إقليمي ناجح في حفظ أمن منطقة الخليج العربي والتي تحظى بأهمية جيوإستراتيجية بالغة.

5 – تقرير لمحمد الشرقاوي صادر عن مركز الجزيرة للدراسات تحت عنوان "الثابت والمتحول في مفهوم الإرهاب لدى دونالد ترامب"، وتقدم هذه الدراسة تحليلا لخطاب الرئيس دونالد ترامب في قمة الرياض، ودلالات هذه القمة، وانعكاساتها على العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي.

6 – تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات موسوم تحت عنوان "الخليج :أزمة غير مسبوقة وتداعيات كبيرة"، حيث من خلال هذا التقرير يمكن إستشفاف أهم متغيرات، وأبعاد الأزمة السعودية– القطرية وأهم الإنعكاسات الناجمة عنها.

7 – دراسة أجنبية لمركز الجزيرة للدراسات تحت عنوان:" Effects Gulf Crisis Regional Balance"؛ حيث عمدت هذه الدراسة على إبراز مدى تأثير الأزمة السعودية– القطرية على توازن القوى في منطقة الخليج العربي، وانعكاساتها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي.

8 – دراسة أجنبية ل "The Economist Intelligence Unnit" تحت عنوان: " No End in Sight : The GCC Qatar Crisis"، وتقدم هذه الدراسة تحليلاً لمجريات الأزمة السعودية– القطرية وأبعادها، وكذا تبيان أهم السيناريوهات المحتملة للأزمة.

إشكالية الموضوع:

تركز الدراسة على تحليل مشكلة بحثية جوهرية أساسها التساؤل عن طبيعة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي؛ والتي بات يطبعها نوع من الخلاف، والتأزم مما ينعكس سلبا على أمن مجلس التعاون الخليجي، لذا تسعى الدراسة إلى تحليل جملة من العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية ذات الصلة الوثيقة بالأزمة السعودية القطرية، وتأثيرها على التوجهات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي.

من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير الأزمة السعودية– القطرية على التوجهات الأمنية لمجلس التعاون الخليجي؟

ويتم تحليل الإشكالية المطروحة من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

1 – كيف تساهم نظرية مركب الأمن الإقليمي في فهم وتفسير التفاعلات الأمنية داخل الإقليم ؟

2 – ما مدى أهمية البعد الأمنية في أجندة منظمة مجلس التعاون الخليجي؟

3 – ما طبيعة وأبعاد الأزمة السعودية– القطرية ؟

4 – فيما تتمثل تداعيات الأزمة السعودية– القطرية على التفاعلات، والرؤى الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي؟

فرضيات الموضوع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة نفترض مايلي:

1 – كلما زادت الازمة السعودية– القطرية حدة، أثر ذلك على أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي.

2 – ترتبط التوجهات الأمنية لمجلس التعاون الخليجي بالرؤية الأمنية للعربية السعودية.

3 – كلما ارتبطت الرؤية الأمنية لمجلس التعاون الخليجي بأجندات خارجية كلما ازدادت حدة الأزمة السعودية– القطرية.

حدود دراسة الموضوع:

الحدود الموضوعية: يتحدد موضوع الدراسة من خلال تحليل أبعاد، ومتغيرات الأزمة السعودية– القطرية، وتبيان مدى تأثيرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي.

الحدود المكانية: المنطقة الجغرافية التي تقوم عليها منطقة الخليج العربي– دول مجلس التعاون الخليجي–.

الحدود الزمانية: تبدأ الحدود الزمنية للدراسة في حدود عام 2017 ذلك أن الأزمة السعودية– القطرية عرفت إرهاصاتها الأولى عام 2017 وتنتهي مع انتهاء الدراسة.

المناهج و المقتربات المتبعة :

1 – إقتراب التحليل النظمي: تم الإعتماد عليه في الدراسة لأنه يسمح بتتبع التأثير المتبادل بين مستويات التحليل، إضافة إلى إعتماده لتحليل وفهم طبيعة النظام السياسي السعودي والقطري، وتحديد المدخلات والمخرجات لسياسة الدولتين تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

2 – المنهج التاريخي: من خلال رصد أهم المحطات التاريخية للخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي.

3 – المنهج الوصفي: دراسة الظواهر وتحليلها قصد إبراز ووصف الأزمة السعودية– القطرية، ووصف طبيعة تأثيرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي.

تبرير خطة دراسة الموضوع:

تم تناول الدراسة بتقسيمها إلى ثلاثة فصول رئيسية؛ الفصل الأول عبارة عن دراسة مفاهيمية ونظرية للأمن والذي تم تقسيمه بدوره إلى مبحثين، يتعلق المبحث الأول بدراسة مفهوم الأمن في شقيه التقليدي والموسع، وكذا تبيان أهم مستويات الأمن، أما المبحث الثاني خصص لدراسة نظرية مركب الأمن الإقليمي من خلال دراسة الأمن الإقليمي كمستوى تحليل في الدراسات الأمنية، وكذا تحليل السياق العام لنظرية مركب الأمن الإقليمي.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة المسألة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي بتقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية. مثل المبحث الأول دراسة للأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الخليجي العربي، أما المبحث الثاني خصص لدراسة بنية ووظائف مجلس التعاون الخليجي وأهم الخصائص والمقومات التي يقوم عليها. وبالنسبة للمبحث الثالث فقد تعلق بدراسة أهمية البعد الأمني في اجندة السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي وذلك بتبيان أهم التهديدات الأمنية التي يواجهها المجلس، وكذا أهم الترتيبات الأمنية التي اتخذها المجلس لتجاوز هذه التهديدات.

أما الفصل الثالث والأخير خصص لدراسة واقع أمن دول مجلس التعاون الخليجي على ضوء الأزمة السعودية القطرية، وقد تم تناول هذا الفصل بتقسيمه إلى ثلاث مباحث أساسية تعلق أولها بدراسة أهم متغيرات الأزمة السعودية القطرية وأبعادها، أما المبحث الثاني فقد تعلق بدراسة أهم آثار وانعكاسات الأزمة السعودية– القطرية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، أما بالنسبة للمبحث الثالث والأخير فقد خصص لدراسة أهم السيناريوهات المحتملة للأزمة السعودية القطرية، ودراسة مستقبل مجلس التعاون الخليجي على ضوء هاذه الأزمة.

الفصل الأول

الأمن: دراسة مفاهيمية ونظرية

الفصل الأول : الأمن: دراسة مفاهيمية ونظرية

يعتبر الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، فهو مفهوم غامض ومعقد، وليس من المفاهيم المتفق على تعريفها؛ لذا يعتبر من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطه ببقاء الأفراد، الشعوب والدول واستمرارها، ومنذ نشأة الدولة القومية حتى نهاية الحرب الباردة تم اختزال مفهوم الأمن في شقه التقليدي المرتبط بالمجال العسكري؛ فحرصت الدول بذلك على تحقيق أمنها الوطني باعتباره هدفها الأول دون منازع، إلّا أن فترة أواخر الثمانينيات من القرن الماضي شهد حقل الدراسات الأمنية نقلة نوعية في طريقة دراسة وتصور الأمن؛ تمركزت حول إشكالية توسيع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات جديدة إضافة للقطاع العسكري، وتعميق الأمن ليشمل مستويات جديدة إضافة إلى الدولة التي لطالما شكلت المحور المركزي للدراسات الأمنية في شقها التقليدي.

وأدركت الدول نظرا لتعقد طبيعة الصراعات السياسية والعلاقات الدولية، وكذا تغير طبيعة التهديدات التي تواجهها على المستوى الإقليمي؛ أن أمنها الوطني لا يقف عند حدودها السياسية بل يتعداه إلى حدود الإقليم الذي تنتمي إليه؛ فلم تعد الدول تستطيع تحقيق أمنها منفردة وبمعزل عن المتغيرات الإقليمية فبرز بذلك مفهوم الأمن الإقليمي كمستوى تحليل في الدراسات الأمنية، وتجلى ذلك من خلال ما قدمه باري بوزان في كتابه "الشعب، الدول والخوف"؛ حيث تناول التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية في إشارة منه إلى بداية التحول في مضامين الأمن لتنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي؛ معبرا بذلك عن نظرية مركب الأمن الإقليمي كأداة للتحليل في الدراسات الأمنية.

من خلال هذا المنطلق سيتم استعراض هذا الفصل بتقسيمه إلى مبحثين؛ حيث يتناول المبحث الأول مفهوم الأمن(في شقيه التقليدي، والموسع)، ومستويات الأمن المختلفة. أما المبحث الثاني يتناول السياق العام لنظرية مركب الأمن الإقليمي من خلال التطرق لمفهوم الأمن الإقليمي وأشكاله كمستوى تحليل مهم في الدراسات الأمنية وكذا الإطار التحليلي لنظرية مركب الأمن الإقليمي.

المبحث الأول : مفهوم الأمن و مستوياته

يعتبر الأمن من أكثر المفاهيم إثارة للجدل؛ باعتباره مفهوم نسبي ومتغير يتسم بالتعقيد والغموض الشديد، كما يعد من المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية لارتباطه بضمان ظروف البقاء والإستمرار، لذا فقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل.

وسيتم دراسة هذا المبحث بتقسيمه إلى قسمين الأول يتناول مفهوم الأمن في شقه التقليدي والموسع، والثاني يتناول مختلف مستويات الأمن.

المطلب الأول : مفهوم الأمن

إن الأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع.[1]

وقد ظل مفهوم الأمن مفتقر إلى ضبط معرفي، وحتى إجماع إصلاحي تمثل في عدم الوصول إلى تحديد معنى ثابت رغم تعدد الدراسات المختصة في هذا الميدان وثرائها.

وبقراءة أولية يمكن أن نغزو هذا الغموض إلى سببين اثنين:

1- غياب أرضية مشتركة في الأدبيات الأمنية المختصة كتكريس لحالة اللاّتوافق بين الباحثين حول مضامين هذا الميدان، المتغيرات المكونة وأيضا المصادر المهددة للأمن، وأشكال تحقيقه.

2 – التواتر النظري الذي يطبع عملية التنظير في العلاقات الدولية عموما وفي حقل الدراسات الأمنية خصوصا، وعليه فإن عدم وجود إجماع حول مفهوم ثابت للأمن هو انعكاس مباشر للقطيعة المعرفية التي تصل على حد الصراع الوجودي بين النظريات والمدارس الكبرى في العلاقات الدولية، وحتى بين المقاربات الامنية الموجودة.[2]

---

[1] – سليمان عبد الله الحربي،"مفهوم الأمن:مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، (لبنان: 2008)، ص 9.

[2] - خالد معمري ،"التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة،كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2008/2007، ص19.

الدلالة اللغوية للأمن:

يعد الأمن من المفاهيم ذات الدلالة اللغوية والنثرية في اللغة العربية، وأصل الكلمة الألف والميم والنون، وهي تعني عند ابن منظور: الأمن ضد الخوف، و الأَمَنةُ: رجل أَمَنةٌ بالفتح للذي يصدّق كل ما يسمعه ولا يكذِّبُ بشيء، ورجل أَمَنةٌ إذا كان يطمئن إلى كل الناس ويثق بهم، واستَأمَن إليه: دخل المأمن موضع الأمن،والأَمِنُ: المستجير ليأمن على نفسه، الأمانة و الأَمَنةُ: نقيض الخيانة لأنه يؤمن أذاه، أما الفيروز أبادي فهو يرى بأن: الأَ والآمِن كصاحب ضد الخوف، والأمانةُ والأَمَنةُ ضد الخيانة، وقد أمنه كَسَمِع وأَمَّنهُ تأميناً وائتمنه واستأمنه، فهو أَمِينٌ وأُمَانٌ، وآمنَ به إيماناً: صدَّقهُ، والإيمانُ: الثقة وإظهارُ الخضوع، والأَمينُ: القويُّ.[1]

إن المعني المزدوج للأمن (الأمن يتضمن مرة الأمن و مرة اللاّأمن) موجود منذ القدم، فقد أعرب عنه في الأصول اليونانية بمصطلح asphaleia الدال على الأمن، اليقين والسلامة، والذي اشتق من sphallo الأمر الذي يعني التعثر، السقوط وارتكاب الاخطاء، كما في أصوله اللاتينية اشتق مصطلح الامن من securitas المتكونة من sine (بمعنى sans بالفرنسية) و فكرة cura (السلامة / soin) أي غياب السلامة والأمن على عكس ما يجري تداوله فيما بعد، كما أن كلمة آمن secure تعني careless se+cura او الحرية من القلق والإضطراب، والمعنى القديم للكلمة مشتق من الأصل ذاته ومتداخل في معناه مع الانجليزي sure، والفرنسي sure أشار la rousse moderne dictionary إلى أن الإستخدام الفرنسي لا يدمج الأمن sécurité كإحساس feeling بعدم الخوف الشعور الذاتي sentiment subjectif و surté كحالة state اللاخوف الحقيقة الموضوعية la réalité objectif، أما Oxford english dictionary فهو يمنح للكلمة نوعين من المعاني: يركز الأول على الشروط التي تجعلنا في امان، في حين ينصب الثاني على الوسائل.[2]

[1] – الصادق جراية،"تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 8، (جانفي: 2008)، ص ص 18، 19.

[2] – سليم قسوم،"الاتجاهات الجديد في الدراسات الامنية:دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"، مذكرة ماجستير في العلاقات السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص ص 18، 19.

المعنى الإصطلاحي للأمن:

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل؛ لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها، وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به.[1]

1 – الإتجاه التقليدي في مفهوم الأمن :

تعتبر الفترة الممتدة من مطلع الخمسينيات إلى منتصف الثمانينات القرن العشرين مرحلة كلاسيكية في تاريخ الدراسات الأمنية، تميزت هذه المرحلة بهيمنة نموذج "**مركزية الدولة**" state centrism في تحليل الشؤون الأمنية،كما اتسمت بتركيز الإهتمام علي التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة لما اعتبر "**قيما حيوية** " للدولة أي البقاء، والإستقلال الوطنيين.[2]

ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الاخطار التي تتهدد وحدتها الترابية، استقلالها، واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الاخري، وهكذا فإنه بهذه الصفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية، وكيفية تعزيزها بالإعتماد على القوة في شقها العسكري.[3]

وولتر ليبمان walter Lippman: يرى أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق إنتصارها في حرب كهذه.

ويعتبر تعريف **أرنولد وولفرز** Arnold Wolfers أقدم تعريف نال نوعا من الإجماع بين الدارسين، فقدّر أن: الأمن يشير الأمن إلى حماية "القيم المكتسبة"؛ موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، أما ذاتيا فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم موضع هجوم.[4]

---

[1] – لخميسي شيبي،"الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية: فترة ما بعد الحرب الباردة "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، 2009، ص 9.

[2] - سيد احمد قوجيلي، **الدراسات الامنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية2014)، ص 9 .

[3] - عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن:برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، أنظر الرابط :
https://www.politics-dz.com/threads/yad-siagh-mfxum-almn-brnamg-albxhth-fi-almn-almgtmyi.22/

تم تصفح الموقع بتاريخ: 30 جانفي 2018.

[4]- Arnold Wolfers, "National Security as an Ambiguous Symbol", **Political Science Quarterly**, Vol.67, No.4, (Dec, 1952), PP, 484, 485.

جدول رقم 01: الكيان موضوع الأمن والقيم المهددة

الكيان موضوع الأمن	القيم المهددة
الدولة	السيادة،القوة
المجموعة	الهوية،(النظرة للهوية تصقل التصور لماهية المصلحة)
الأفراد	البقاء و الرفاه

المصدر: عادل زقاغ،"المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصياغة السياسة العامة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد5، (جوان:2011)، ص108.

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن القيم التي يقصدها وولفرز تتمثل في بقاء الدولة، الإستقلال الوطني الوحدة الترابية، الرفاه الإقتصادي، والحريات السياسية، وبالتالي فالأمن يعني قدرة الدولة على إستعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الإقتصادية والعسكرية في شتى القطاعات في مواجهة الأخطار التي تهددها من الداخل وكذلك من الخارج في السلم و الحرب ، وذلك مع إستمرار هذا الفعل في الحاضر والمستقبل.

باري يوزان Bary Buzan **:** يرى أنه في حالة الأمن يكون النقاش دائر على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي ، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي.

بوث وويلر Boolth and Wheelr**:** يرى أنه لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمات الآخرين، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر.[1]

وبالتالي إن المفهوم التقليدي للأمن بشكل عام هو الإحساس الضيق بالأمن ضمن إطار نظام العلاقات الدولية في ويستفاليا؛ حيث تلتزم الدولة ذات السيادة بالدفاع عن استقلالها السياسي ووحدة أراضيها وشعبها، وهكذا يمكن اعتبار المفهوم التقليدي للأمن في نظرية العلاقات الدولية مفهومًا يركز على الدولة وحكومتها،

[1] - جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004)، ص 414.

التي تهتم بصيانة الأرض، والحفاظ على الاستقلال السياسي والحماية، من خلال الوسائل العسكرية وغيرها من الوسائل الضرورية.[1]

2 – المفهوم الواسع الامن:

قدم العديد من الباحثين مجموعة من الصياغات المفهومية للأمن خارج نموذج مركزية الدولة؛ حيث قاموا بتوسيع مجال القضايا التي يتناولها موضوع الأمن ليتجاوز التركيز التقليدي على الدولة والقطاع العسكري نحو الفواعل الامنية غير الدول (مثل الافراد والمجتمع)، القطاعات الأمنية غير العسكرية (مثل الاقتصادية، المجتمعية والبيئية)، وعُرِّف هذا التحول بعملية توسيع وتعميق المفهوم؛ حيث أصبح يشمل مستويات وقطاعات تحليل متعددة، فيشير معنى التوسع إلى التحرك الأفقي انطلاقا من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الاخرى: السياسية، الاقتصادية، المجتمعية والبيئية التي تفترض أن تكون الحقل المجالي لدراسة الأمن، أما التعميق فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقا من الدولة نزولا إلى المجتمع ثم الافراد كموضوع مرجعية للأمن referent objectif.[2]

شكل رقم 01 : مستويات وقطاعات الأمن

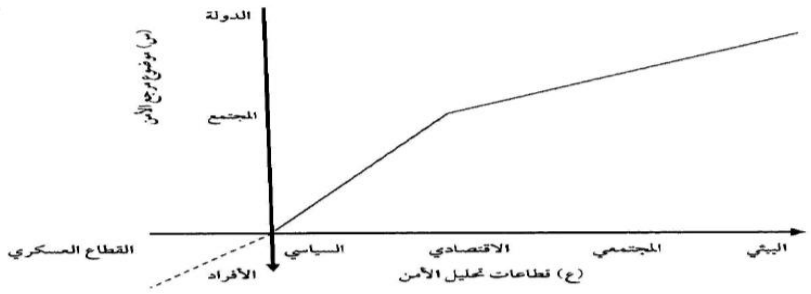

المصدر : سيد احمد قوجيلي، **تطور الدراسات الامنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، (أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2012)، ص 14.

[1]- Hiroshi Ohta, "The International of Climate security and Human Seecurity: The Convergence on Policy Requirements", (Copenhagen, Danemark: conference on Climate Security, 9 Murch 2009), P 5

[2] - سيد احمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2012)، ص ص 12، 13.

يوضح الشكل عملية توسيع الأمن بشكل أفقي بالإنتقال من القطاع العسكرية ثم القطاعات الأخرى (السياسي، الإقتصادي، المجتمعي والبيئي)، وتعميق الأمن بشكل عمودي انطلاقاً من الدولة نزولا إلى المجتمع ثم الأفراد كأسس مرجعية للأمن.

يعتبر **باري بوزان** Barry buzan أول من حاول توسيع مفهوم الأمن خارج النظرة الضيقة التي تحصره في المسائل العسكرية و الدفاعية من خلال كتابه "**الشعب الدول و الخوف**" people, states and fear سنة 1983 لتكون بذلك مجهوداته النظرية كحلقة الوصل بين الدراسات التقليدية و النقدية للأمن، فيعرف **بوزان** الأمن على أنه: **العمل على التحرر من التهديد، وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية وبالتالي فأساس الأمن هو البقاء.**

ويعرف **ميكائيل ديلون** Michael Dillon الأمن من خلال طبيعة التهديدات كما أكد على ذلك الواقعيون، إلاّ أنه لم يحصره في التهديد العسكري المباشر بل أشار إلى كونه يتمثل في كل ما يمكن أن يشكل خطرا على أمن الدولة. [1]

ودعت **إيلقا افتندور** Helga Haftendor إلى ضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل الميادين غير العسكرية لكن دون الخروج عن المنظور العقلاني، واعتبرت أن تكامل وشمولية الدراسات الأمنية مرهونة ببقاء تطورها داخل ميدان العلاقات الدولية .

أما **ريتشارد أولمان** Richard Ullman فحاول أن يتجاوز الجانب العسكري في تعريفه للأمن وتوسيع أبعاده لأن الأمن الذي يعرف إنطلاقا من علاقته بالقوة العسكرية يقدم صورة خاطئة عن الواقع، كما أن التركيز على التهديدات العسكرية تؤدي إلى عسكرة العلاقات الدولية وإهمال التهديدات غير العسكرية.[2]

خصائص الأمن :

للأمن مجموعة من الخصائص التي يتميز بها والتي تعتبر صفات دائمة وملائمة له نذكر منها مايلي :

[1] - إلياس توازي،"الأمن والهجرة:دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012 /2013، ص 37.

[2]- إلياس توازي، **المرجع نفسه**، ص 38.

النسبية: إن سعي الدولة لتحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الدول، قد يكون أمن لدولة ذات طابع اقليمي، وقد يكون دوليا، وعليه فإن مفهوم الأمن يتغير باستمرار وتبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية، ومن ثم يصبح الأمن مسألة نسبية.

الإنعكاسية: وتعني أن الدولة تهدف من وراء توصيف أمنها و تحقيقه للوصول لهدف أعمق و هو الوصول الى مصالح و قيم معينة،لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديد لوجودها المادي،بما معناه أن دفاع الدولة عن أراضيها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة.[1]

الديناميكية: من الصفات التي يتصف بها مفهوم الأمن "**سمة التغيير**"؛ فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان و المكان، ووفقا لاعتبارات داخلية وخارجية، فمفهموم الأمن ليس مفهوما جامدا بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف ويرتبط بالأوضاع، المعطيات والعوامل المحلية، الإقليمية والدولية.[2]

المطلب الثاني: مستويات الأمن

انطلق بوزان من الصور الثلاثة للتحليل في العلاقات الدولية التي وضعها **والتز** waltz مقترحا أن يتم النظر للأمن ودراسته من خلال ثلاث وجهات نظر منفصلة: الفرد، الدولة والنظام الدولي في اشارة إلى صعوبة تحديد مرجعية للأمن، غير أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقي تابعا لأمن الدولة باعتبارها الوحدة المرجعية الأهم، ولكنها ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكيات الامنية.[3]

و بهذا الشكل؛ فإن الأمن يوضح الإرتباطات الموجودة بين مستويات التحليل الثلاثة: الافراد، الدول والنظام الدولي، بحيث أن الأمن على أي من هذه المستويات يعتبر ضروريا للأمن على المستويات الأخرى، وعلى حد تعبير buzan فإن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة، وبناءاً على هذه الطروحات يقترح muller ثلاثة مستويات لدراسة الامن يورد فيها الاطراف موضوع الدراسات الامنية والقيم المهددة وهي العناصر التي ترد في تعريف wolfers للامن.[4]

---

[1] - خالد معمري ، **مرجع سابق**، ص 31.

[2] - سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق**، ص 10.

[3] - سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص 109.

[4] - عادل زقاغ،"المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصياغة السياسة العامة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد5، (جوان:2011)، ص 107.

وبالتالي؛ يمكن دراسة الأمن من خلال المستويات التالية:

1 – المستوى الفردي: individual security

كنتيجة طبيعية لتحويل المقاربات الأمنية في مرجعية التحليل من الدولة إلى الفرد، عرف مفهوم الأمن تغيراً من كونه أمنا قوميا لدولة السيادة، إلى أمن إنساني يتحقق عندما تتجسد الحماية والضمانات الأساسية للفرد وتختفي التهديدات المحدقة به.

يمثل الأفراد الوحدة الأساسية غير القابلة للاختزال التي يمكن أن يطبق عليها مفهوم الأمن؛ على الرغم من أن التركيز التقليدي في العلاقات الدولية كان على أمن الوحدة الجماعية، ويتعلق جانب الأمن الفردي بما يمكن تسميته بالتهديدات الاجتماعية: والتي تنشأ عن حقيقة أن الأفراد يجدون أنفسهم متجذرين في بيئة إنسانية ذات عواقب اجتماعية واقتصادية وسياسية لا يمكن تجنبها، وتأتي التهديدات الاجتماعية في مجموعة متنوعة من الأشكال، إلا أنه هناك أربعة أنواع أساسية تتمثل في: التهديدات الجسدية ، تهديدات اقتصادية، تهديدات للحقوق، وتهديدات للموضع أو الوضع.[1]

وقد طرح **بلاتز** W.E. Blatz سنة 1966م مفهوم الأمن الفردي في كتابه "**الأمن الإنساني: بعض التأملات**"، وانطلق فيه من فرضية أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفرادًا آمنين، وهو ما مثل تحدٍ لمفهوم أمن الدولة الذي يحقق أمن كل المؤسسات والأفراد، ويرى أن " **مفهوم الأمن الإنساني هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة، والتي تربط الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضًا أو بديلاً عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة** ".[2]

2 – المستوي الوطني: National Security

إن مصطلح الأمن الوطني هو مصطلح سياسي حديث نسبيا ظهر مع بداية ولادة الدولة القومية في أوروبا، أي بعد معاهدة وستفاليا 1648 التي بموجبها تغير شكل النظام الدولي، وبدأت حقبة جديدة من حياة العالم تمثلت بظهور فكر التنوير وبداية النهضة العلمية والصناعية في أوروبا، أما الإستخدام الرسمي

---

[1]- Barry Buzan, **People, States and Fear: the National Security Problem in International Relations**, (Great Britain: WHEATSHEAF Book LTD, 1983), PP 18, 19.

[2] - لخميسي شيبي، **مرجع سابق**، ص 12.

لمصطلح الأمن الوطني فكان في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1947 عندما أنشأ الأمريكيون هيئة رسمية سمية "**بمجلس الأمن الوطني الأمريكي**"، والذي أُسند له بحث كافة الأمور والأحداث التي تمس كيان الأمة الأمريكية، وتهدد أمنها.[1]

تعتبر الفترة الممتدة من مطلع الخمسينيات إلى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين مرحلة كلاسيكية في تاريخ الدراسات الأمنية، إذ تميزت هذه المرحلة بهيمنة نموذج "**مركزية الدولة**" state centrism في تحليل الشؤون الأمنية، كما اتسمت بتركيز الإهتمام على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة لما اعتبر "**قيما حيوية للدولة**" أي: البقاء والاستقلال الوطنيين، في هذه المرحلة جاء ربط الأمن (أو التهديد) بمؤسسة الدولة كتمهيد لتعريفه باعتباره كل ما يهدد هذه القيم أو يقلل منها، وهذا ما قاد عدة باحثين إلى تأطيره من منظور "**دولاتي**" وتبناه الممارسون تحت مسمي "**الأمن القومي**" national security.[2]

ويعرف **هنري كيسنجر** الأمن القومي على أنه: "**اي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء**".

كما يعرفه على أنه: "**الإجراءات التي تتخذها الدولة للحفاظ على كيانها و مصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية**".[3]

أما الدكتور **أمين هويدي** فقد قدم تعريفًا للأمن القومي قائماً على أساس الإجراءات التي تتخذها الدولة لحماية أمنها، وبهذا المعنى فإن الأمن القومي يشمل الأمن العسكري .

أما الدكتور **علي الدين هلال** فيعرفه إنطلاقا من القدرات الكفيلة بمواجهة التهديدات، فهو: "**تأمين الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخليًا وخارجيًا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية** ".[4]

---

[1] - هايل عبد المولى طشطوش، هايل عبد المولى طشطوش، **الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، (الأردن: دائرة المكتبة الوطنية، 2009)، ص 22.

[2] - سيد احمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، **مرجع سابق**، ص 9.

[3] - هايل عبد المولى طشطوش، **المرجع نفسه**، ص 27.

[4] - لخميسي شيبي، **مرجع سابق**، ص 14.

ويعرف الدكتور **مصطفى علوي** الأمن القومي بأنه: " **مفهوم كلي يقصد به القدرة على كفالة الحماية الكلية لذلك المجتمع السياسي الوطني من أية أخطار أوتهديدات أوتحديات تجابهه من الداخل أو من الخارج بحيث يعيش ذلك المجتمع في حالة اطمئنان من الخوف**"، وهناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما:

أ- **المدرسة الإستراتيجية:** تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية، وعلى مفهوم القوة باعتبارها المقدرة على التحكم في تصرف الأطراف الأخرى .

ب – المدرسة المعاصرة (التنموية): يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما أيضًا على التهديد الداخلي، ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاداً اقتصادية، اجتماعية وثقافية... .[1]

وبالتالي فالأمن الوطني يعني بالأساس تأمين السيادة الوطنية؛ بمعنى أن هذا المستوى يشير إلى قدرة الدولة على حماية حدودها السياسية سواء من الداخل من خلال مدى سيطرة السلطة السياسة على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية، أو من الخارج من خلال قدرة السلطة السياسية على التعامل مع مختلف العوامل الآتية من البيئة الخارجية ذات الأثر على البيئة الداخلية.

3 – المستوى الدولي : International Security

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبطاً بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي الذي، وهو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيًا من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبأ به، وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية، منها: نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي.[2]

أولاً – نظام توازن القوى:

ظهر نظام توازن القوى بعد اتفاقية وستفاليا لعام 1648م، وتقوم فكرته الأساسية على أن الصراع هو

[1] - لخميسي شيبي، **مرجع سابق**، ص ص 15، 16 .

[2] - لخميسي شيبي، **المرجع نفسه**، ص 20 .

الطابع المميز للعلاقات الدولية، حيث تتفاوت الدول في القوى النسبية، وكذا التباين في مصالحها القومية وسعي كل منها إلى تعظيم مكاسبها على حساب الأخرى، خصوصًا إذا ما اكتسبت دولة ما تفوق ساحق في قواتها وقدراتها فإنها ستهدد باقي الدول وهو ما يدفع بالأخيرة إلى التجمع في محاور مضادة للدولة مصدر التهديد.[1]

ثانيا: نظام الامن الجماعي:

إن مفهوم الأمن الجماعي مفهوم متخصص واصطلاح فني في معجم العلاقات الدولية، يهدف الى تحريم الاستعمال التعسفي والعدواني للقوة، ويمثل وسائل الوصول إلى أمن الدولة في الجماعة الدولية والنظام العالمي، وهو نظام تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها والسهر على أمنه من الإعتداء.[2]

يري **تشارلز وكليفورد كوبشان** Charles and Clifford kupchan في معرض تناولهما للأمن الجماعي أن الدول توافق على التقيد ببعض المعايير والقواعد بغية المحافظة على الاستقرار، وأنها عند الضرورة تتكاتف لوقف العدوان، وينطوي على إعتراف من جانب الدول بأنه يجب عليها الإتفاق على ثلاثة مباديء رئيسية في علاقتهما مع بقية الدول إذا كان لها ان تعزز أمنها وهي:

اولا: يجب أن تتخلى عن إستعمال القوة العسكرية لتغيير الوضع الراهن، و الموافقة بدلا من ذلك على تسوية منازعاتها سلميا، و التغييرات ممكنة في العلاقات الدولية و لكن يجب تحقيقها عن طريق المفاوضات لا عن طريق القوة .

ثانيا: يجب عليها توسعة مفهومها للمصلحة الوطنية بحيث يشمل مصالح الجماعة الدولية ككل، وهذا يعني أنه حين يظهر طرف يثير المشاكل في النظام؛ فإن جميع الدول المسؤولة تقوم تلقائيا وجماعيا بالتصدي للطرف المعتدي بقوة عسكرية ساحقة.[3]

---

[1] - لخميسي شيبي، **مرجع سابق**، ص 20.

[2] - محمد احمد مقداد، "واقع الامن الجماعي في ظل سياسات التدخل الدولي"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية**، المجلّد 32، العدد 2، (2005)، ص 367.

[3] - جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، **مرجع سابق**، ص 431.

ثالثا: والأهم من ذلك يجب على الدول التغلب على الخوف الذي يسود السياسة العالمية، والتعود على ثقة بعضها ببعض، و كما جادل **اينيس كلود inis Claude** فإن نظاما أمنيا كهذا يعتمد على أن تعهد الدول بمصائرها الي الامن الجماعي.[1]

ويميز بعض الباحثين بين فكرة الأمن الأفرادي لكل دولة وهو ما اصطلح غالبا على تسميته بالأمن القومي وبين فكرة الأمن الدولي التي تتسع للمجتمع الدولي بأسره، ومن الممكن أن يتوافق الأمن القومي لدولة أو أكثر مع الأمن الدولي كما لا يستبعد إحتمال تعارض الأمن القومي لدولة أو أكثر مع الأمن الدولي، وقد تلتزم بمفهوم واحد للأمن من شرائح إجتماعية وممثلوا مصالح مشتركة في عدد من المجتمعات في وقت واحد وتبرز بذلك فكرة "**الأمن الإقليمي**": أي فكرة أمن مجموعة من الدول تجمعها رقعة جغرافية معينة أو عقيدة إجتماعية مشتركة وتشكل معا مجموعة دولية.[2]

حيث كان مفهوم **الأمن الإقليمي** يعيش متواريا في ظل مفهوم الأمن الوطني أو متضمنا في ظل مفهوم الأمن الدولي أو الأمن العالمي، غير أن ذلك لم يكن ليعني أن مفهوم الأمن الإقليمي لم يمتلك مطلقا مقومات الإستقلال فلقد نشأت في ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية منظمات وهيئات إقليمية كانت بالأساس إقتصادية أو دفاعية.[3]

شكل رقم 02 : مستويات الأمن

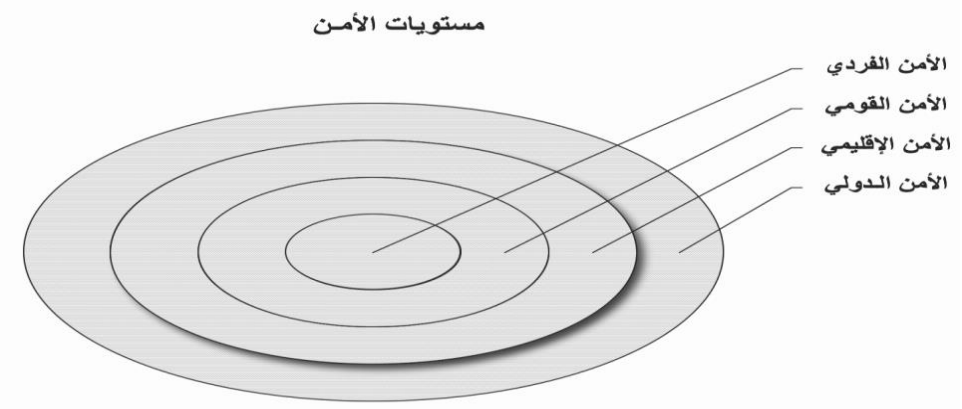

المصدر: محمد حسن القاضي، **الدور الإيراني في اليمن أنعكاساته على الأمن الإقليمي**،(مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، دت)، ص 16.

[1] - جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، **مرجع سابق**، ص 431.

[2] - معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص 22.

[3] - مصطفى علوي، **الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي**، (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية: 2005)، ص 32.

يوضح الشكل أعلاه مستويات الأمن المختلفة؛ إذ تمثل الدائرة الصغرى بالشكل الأمن الفردي الذي يعني تأمين الدولة وضمان حمايتها لأفرادها من مختلف التهديدات الكامنة والمحتملة انطلاقا من أن أمن الدولة من أمن أفرادها، الدائرة التي تليها تمثل المستوى القومي–الوطني – ، والذي يمثل ضمان الدولة لسيادتها الوطنية خلال حمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية المختلفة من أجل البقاء، أما الدائرة الأكبر منها فتمثل الأمن الإقليمي والذي يعني أمن مجموعة من الدول التي تتشارك رقعة إقليمية واحدة، وبالتالي ربط الأمن الوطني للدول بأمنها الإقليمي، أما الدائرة الأكبر فتمثل الأمن الدولي الذي يعتبر الدائرة والأوسع في مجال الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، ويتم تحقيقه من خلال الأمن الجماعي ونظام توازن القوى.

ومن خلال دراسة مفهوم ومختلف مستويات الأمن يمكن القول أن الأمن من المفاهيم الغامضة والمعقدة؛ إذ يصعب إيجاد تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمنة و رغم صعوبة صياغته إلّا أنه يعد موضوعا مركزياً في حقل العلاقات الدولية،وتعددت مستويات دراسة الأمن انطلاقاً من الفرد، إلى الدولة ووصولًا إلى المستوى الإقليمي فالدولي، ونظرا لتشابك مصالح الدول المتواجدة في إقليم معين أصبح أمنها مرتبط ببعضها البعض، لدرجة أنه أصبح من غير الممكن فهم الترتيبات الأمنية للدول المتجاورة إقليميا بمعزل عن بعضها البعض، غدى الأمن الإقليمي كمستوى تحليل أمني أساسي في العلاقات الدولية، وهذا ما سيتم معالجته في المبحث الثاني.

المبحث الثاني : نظرية مركب الأمن الإقليمي كأداة للتحليل

دعت الضرورة إلى إعادة النظر في مستويات تحليل الأمن بإدراج المستوى الإقليمي كمستوى تحليل لفهم السياسية الدولية نظراً لتزايد المنظمات الأمنية الإقليمية، وبالنظر إلى متغيرات النظام الدولي، وكذا باعتبار أن أمن الدول لم يعد بالإمكان فهمه بمعزل عن مستواه الإقليمي، إذ أن التهديدات الأمنية أصبحت تنتقل بسرعة أكبر في المناطق المتاخمة جغرافيا أكثر منه من المتباعدة، ويعد باري بوزان أول من دعى لإدراج المستوى اللإقليمي في الدراسات الأمنية من خلال تحليله لنظرية مركب الأمن الإقليمي.

وسيتم تناول هذا المبحث بتقسيمه إلى قسمين؛ حيث يتم في القسم الأول دراسة مفهوم الأمن الإقليمي وبداية ظهور المفهوم و كذا مختلف أشكاله، وفي القسم الثاني من هذا المبحث سيتم دراسة السياق العام لنظرية مركب الأمن الإقليمي كنموذج لتحليل السياسية العامة على المستوى الإقليمي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي و أشكاله

أولا : مفهوم الأمن الإقليمي

تجاهلت الدراسات التقليدية للأمن بشكل كبير المحيط الاقليمي للمشاكل الامنية، لذا يعتبر تحليل الأمن على هذا المستوى من أبرز الإسهامات التي قدمتها مقاربة **بوزان** buzan الشاملة، فباعتبار الأمن ظاهرة علائقية relational phenomenon فإنه لا يمكن لأحد أن يفهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الاقليمية.[1]

برز مفهوم الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث نشأت هيئات ومنظمات أمنية إقليمية ودون إقليمية، كما ارتبط ظهورها بعوامل الجغرافيا السياسية(القارات، المناطق المحيطة بالبحار، المناطق دون الأقاليم)، التاريخ والثقافة، ومجموعة من التصورات الذاتية والموضوعية، وهو ما يفسر –أحيانًا – لماذا تستبعد المشاركة الإقليمية بعض الدول المنتمية جغرافيًا للإقليم؟، ولماذا يوسع العديد من المجموعات ذات الصلة الأمنية

[1] - سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص 115.

بأعضائها وأهدافها المختلفة التعايش في منطقة واحدة، ولماذا تتشكل المجموعات دون الإقليمية في بعض الأقاليم دون غيرها ؟ .[1]

ويشير مفهوم الأمن الإقليمي في أبسط معانيه إلى: "**أمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض؛ بحيث يتعذر تحقيق أمن أي من هذه الدول خارج إطار النظام الإقليمي الذي يشملها**"، وينطبق هذا المفهوم على أمن دول مجلس التعاون الخليج العربية والدائرة الأولى من محيطها الحيوي والتي تشمل اليمن باعتبار أن هذه الدول تشكل مجتمعة منظومة إقليمية فرعية؛ إذ ترتيط بروابط تاريخية، ثقافية واجتماعية خاصة، فضلا عن الترابط الجغرافي و تتسم بتشابه بناها السياسية و توافق مصالحها الإستراتيجية في الغالب.[2]

إن مفهوم الأمن الإقليمي لا يعدو أن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة، ولقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع اي تهديد؛ إذ عده بعضهم "**خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحّدة تقوم على تقدير موحّد لمصادر التهديد و سبل مواجهتها**"، ووفقا لذلك فإن الأمن الاقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن إذا ما توافقت مصالح، غايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساساً من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام .[3]

أخذ مفهوم الأمن الإقليمي يكتسب بعض الأرض من خلال الزيادة في أعداد المنظمات الإقليمية التي نشأت في العالم العربي، وأمريكا اللاتينية في الأربعينيات من القرن الماضي ثم في أوروبا في الخمسينيات، وإفريقيا وآسيا في الستينيات، والكاريبي في السبعينيات، وآسيا الوسطى في التسعينيات من القرن ذاته، وكان يفترض أن

[1] - لخميسي شيبي، **مرجع سابق**، ص 16.

[2] - محمد حسن القاضي، **الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي**، (مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، د.ت) ص ص 16، 17.

[3] - ابراهيم عبد القادر محمد، "التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،كلية الآداب والعلوم،قسم العلوم السياسية،2012.2013، ص 30.

تنظر هذه الأعداد الكبيرة والمتزايدة من المنظمات والمؤسسات الإقليمية في مسائل تخص الأمن الإقليمي في كل من المناطق السالفة الذكر.[1]

ومن المهم الأخذ في الإعتبار إسهام "**بوزان**" في دراسة الأمن الإقليمي؛ فمفهوم الأمن الإقليمي بينما يبدو واضحا للبعض ككل القضايا إلاّ أنّه لم يتم تناوله قبل باري بوزان، وعند دراسة هذا الجانب من الأمن فإن بوزان يؤكد على أن: "**الأمن هو ظاهرة علائقية لأن الأمن علائقي لا أحد يستطيع فهم الأمن الوطني لأي دولة دون فهم النمط الدولي للترابط الأمني الذي هو جزء لا يتجزء منه**"، وفي تحليله للأمن الإقليمي وكيف يؤثر في مفهوم الأمن ككل قدم **بوزان** العديد من المفاهيم المهمة والمثيرة للإهتمام، أولها المتعلق "بالصداقة والعداوة فيما بين الدول"، بمعنى آخر العلاقات بين الدول التي بإمكانها أن تقدم سلسة من الصداقات أو التحالفات.[2]

ثانيا : أشكال الأمن الإقليمي

إن التعاون الأمني الإقليمي يتخذ صورا وأشكالا متعددة من الترتيبات الامنية التي قد تتسع أو تضيق وفقًا لنطاقها، اغراضها، آلياتها ونوعية التهديدات التي تواجهها، وعليه فإن ثمة مفاهيم إطارية مختلفة تتخذها تلك الترتيبات من اهمها:

1– الدفاع الجماعي: هو شكل من أشكال التعاون الأمني الإقليمي، تسعى الوحدات السياسية من خلاله الحصول على حلفاء لها من بين الدول التي تتوافق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك مدرك أو محتمل وذلك لردعه، مع التركيز على ردع التهديد العسكري المباشر لسيادة أراضي أي عضو من أعضاء هذا النظام وذلك عبر إتفاقيات أمنية رسمية.[3]

2– الأمن المشترك: يهتم هذا النظام بالبعد العسكري للأمن؛ حيث يركز إعتماده على القوات الدفاعية المحصنة بدلًا من الإعتماد على القوات الهجومية، بيد أنه يؤكد الإرتباط الأمني المتبادل محل المجابهة في حل

[1] - مصطفى علوي، **مرجع سابق**، ص 33.

[2] - Marianne Stone,"security according to Buzan:a comprehensive security analysis", (New York: security discussion paper, Spring 2009), p 06 .

[3] - محمد حسن القاضي، **مرجع سابق**، ص 19.

مشكلة تضارب المصالح، حيث يستند إلى افتراض وجود مصلحة مشتركة لدول المنطقة في تجنب الحرب، وبذلك يدعم هذا النظام المبدأ المنظم للجهود الرامية لتقليص خطر الحرب باستناده إلى استراتيجيات بناء الثقة و نزع السلاح او التخلي عن الردع، و يهدف في المحصلة النهائية إلى تحقيق الاستقرار الامني، وهذا لا يعني أنه يجب توقع زوال الإختلاف بين الأمم.[1]

3- الأمن الشامل: يعتمد هذا النظام الأمني على ما هو أوسع من الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي، وإن كان يشكل أحد أهم عناصره الاساسية، بل يتسع ليضمن جوانب وأبعادًا إجتماعية واقصادية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن.

4- الأمن التنسيقي: هو نظام يُلجأ إليه في حال كون السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسطية لا تتضمن تعاونا واضحا ولا صراعا مكشوفا، فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته.[2]

5- الأمن التعاوني: هو نظام يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها، والتي تؤكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي؛ بحيث يكون التعاون في إطار هذا النظام شاملا وغير مقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري للأمن، بل يشمل قضايا التماسك الإجتماعي، النمو السكاني، ندرة الموارد، التنمية المستديمة، مشكلات البيئة و غيرها؛ أي أن يشمل قضايا الأمن بمفهومه الناعم.[3]

شكل رقم 03 : أشكال الأمن الإقليمي

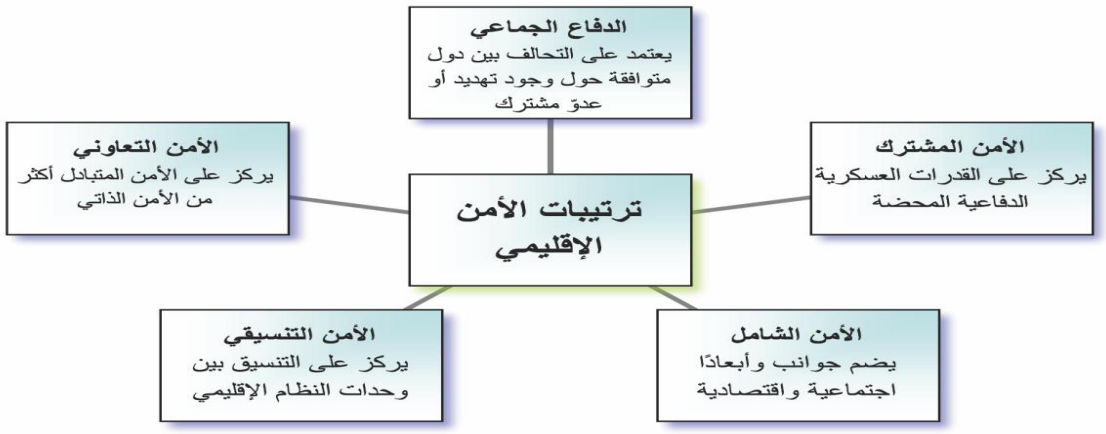

المصدر: محمد حسن القاضي، **الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي** ،(مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية)، ص 20

[1] - سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق**، ص ص 24.

[2] - سليمان عبد الله الحربي، **المرجع نفسه**، ص 25.

[3] - محمد حسن القاضي، **مرجع سابق**، ص19 .

بالإضافة إلى أشكال الأمن الإقليمي السالفة الذكر توجد ترتيبات أمنية إقليمية أهمها:

1 – الجماعة الأمنية: يمكن إقامة التكامل الأمني من خلال تكوين الجماعة الأمنية **security community** التي عرفها **كارل دويتش Karl Deutsh** بأنها: مجموعة بشرية متكاملة ضمن نطاق جغرافي معين، تولد لديها شعور جماعي بأن المشاكل الإجتماعية يجب حلها، ويمكن حلها عبر عمليات التغيير السلمي من خلال إقامة مؤسسات، وممارسات على درجة من القوة والإتساع تكفي للإعتماد عليها في هذا التغيير السلمي بين أفرادها.[1]

2 – الانظمة الامنية: روبرت جيرفيس jervis Robert : تتولد حين تتعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها، وتفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال أعمالها، وافتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء، وتشمل الأنظمة الأمنية قطاعاً عريضا من القواعد السلوكية مثل عدم استخدام القوة، واحترام الحدود الدولية القائمة، ويمكن أن توضع تشريعات أكثر وضوحًا بالنسبة لأنواع واستخدامات معينة من الأسلحة، أو أنشطة كالتحركات والشفافية العسكرية، ويمكن النظر إلى العديد من الهياكل الإقليمية على أنها أنظمة أمنية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.[2]

4 – المجتمع الأمني: يعرفه **كارل دويتش** على أنه " مجموعة من الدول يوجد بينها تأكيد حقيقي على أن أعضاء هذا المجتمع لن يدخلوا في قتال مادي مع بعضهم، وأنهم سيعمدون إلى تسوية خلافاتهم بطريقة أخرى"، وقد وضع كارل دويتش هذا المفهوم في الخمسينيات ليعكس أهدافاً طويلة الأمد تجعل من أوروبا مجتمع أمني واحد، يبدأ بالقضاء على خطر قيام نزاع بين دول الجماعة الأوروبية.[3]

كما ظهرت مفاهيم أخرى **كالأمن المتكامل** الذي يتضمن كل أشكال التهديد، والشراكة الأمنية حيث يتم إشراك الدول بما فيها دول غير عربية، **والأمن المتبادل** الذي يقوم على عدم النزوع المنفرد للدول في تعظيم أمنها على حساب باقي الدول، **والأمن التعاوني** الذي يشير إلى تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات المشتركة.[4]

---

[1] - سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق**، ص 26 .

[2] - جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، **مرجع سابق**، ص 425.

[3] - لخميسي شيبي، **مرجع سابق**، ص 16.

[4] - لخميسي شيبي، **المرجع نفسه**، ص ص17- 19.

المطلب الثاني : مستويات ومتغيرات تحليل نظرية مركب الأمن الإقليمي

1 – مفهوم مركب الامن الاقليمي:

يعتبر أول من طرح **باري بوزان** من خلال كتابه "**الشعب، الدولة والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية**" people, states and fear: the national security problem in international relations، في إشارة منه إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية؛ لتنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، ولا شك أن هذا المفهوم لم يتنصل تماما من الأساس الواقعي في اعتبار الدول أطرافا أساسية أو أحادية في العلاقات، لكن يركز في المقام الأول على الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة، بحيث يصبح الإستقرار الأمني المحلي محددا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة.[1]

وبالتالي فمركب الأمن الإقليمي هو عبارة عن نموذج قائم على الترابط بين المصالح الأمنية الوطنية لمجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا، وقد عرفها **باري بوزان** على أنها "**مجموعة من الدول التي ترتبط إهتماماتها الأمنية معا بشكل وثيق بما فيه الكفاية بحيث لا يمكن النظر لأمنها الوطني بشكل واقعي بمعزل عن بعضها البعض**."[2]

فهم بوزان الأمن كمسألة تنشأ عن التفاعلات بين الدول، ورأى أنه من الضروري إدراك نمط القضية، والإستمرار في تحديد المركب الأمني كمجموعة من الدول التي لا يمكن فصلها؛ لأن مخاوفهم الأمنية مرتبطة ببعضها البعض، بالإضافة إلى أنه انتشار جغرافي للدول التي تتشارك في نوع من المخاوف بشأن القضايا الأمنية، بعبارة أخرى يتم صياغة المركب الأمني كوحدة إقليمية تتشكل حول المخاوف المتعلقة بمسألة معينة.[3]

ولتسهيل التحليل الامني في نطاق الاقليم فقد استخدم بوزان buzan مطلح المجمع الامني الاقليمي regional security complex للدلالة على:

---

[1] - مصباح عامر، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2013)، ص 293.

[2]- Jonnathan Eyvazov," Some aspects of theory of regional security complexes as applied to studies of the political system in the post-Soviet space", **Central Assia and the Caucasus**, Volume 12, Issue 2, (Azerbeijan: 2011), p 17

[3]- Sugio Takahashi, "Redefinition of Cooperative Security and "Regional" Security in the Asia-Pacific", (NIDS Security Reports, No.1, March 2000), P 103.

"بنى فرعية للنظام الدولي بالنظر للكثافة النسبية للإعتماد المتبادل بين مجموعة من الوحدات و عدم الإكتراث الأمني بين هذه المجموعة و الوحدات المحيطة بها".

وتتشكل البنية الأساسية للمركب الأمني الإقليمي من أربعة متغيرات:

1 – الحدود: التي تفرق المجمع الامني الاقليمي عن بقية جيرانه.

2 – البنية الفوضوية: مجمع الأمن الاقليمي لا بد أن يتشكل من إثنين أو أكثر من الوحدات المستقلة ذاتيا.

3 – القطبية: التي تضمن توزيع القوة بين الوحدات.

4 – البناء الاجتماعي: الذي يغطي أنماط المودة و العداوة بين الوحدات.[1]

ثانيا: متغيرات نظرية مركب الأمن الإقليمي:

أ – العداوة و الصداقة: anemity/amity

عادة ما تكون العوامل المتحكمة في ديناميكيات التفاعل في مركبات الامن الاقليمية محددة في علاقات العداوة/الصداقة التاريخية، و التلاحم الجغرافي الذي يخلق حالة الإعتماد المتبادل الأمني، سواء باتجاه الإستقرار او عدم الاستقرار. فالعلاقات الأمنية الإقليمية غالبا ما تكون متأثرة بشكل كبير بالعداوة أو الصداقة التاريخية، كذا المنافسة الأمنية أو التعاون بين الأطراف الإقليمية.[2]

ب – التخومية: adjency

يعمل على إنتاج الديناميكيات الأمنية العابرة للحدود. فالأمن أو عدم الأمن مرتبط بالتقارب الجغرافي من جهة أن هذا الاخير ينتج الأنماط الأمنية المختلفة (التوازن، المنافسة، المساعدة الذاتية، سباق التسلح)، وبالتالي وجود مجموعة من الأطراف متقاربة جغرافيا يشكل مفهوم المنطقة التي بدورها تكوّن مركب الأمن الإقليمي، والذي يتميز بوجود علاقات أمنية أكثر كثافة من تلك العلاقات بين الدول المتقاعدة جغرافيا.[3]

[1] - سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص 117.

[2] - مصباح عامر، **مرجع سابق**، ص 297.

[3] - مصباح عامر، **المرجع نفسه**، ص 299.

ج – الإعتماد المتبادل:

السمة المميزة لمركبات الأمن الإقليمية التي تعتمد كخلفية نظرية للتحليل هي عمومية الإعتماد المتبادل الأمني بين الأطراف المشكلة للمنطقة، فالفكرة الجوهرية لهذا المتغير المستقل في التحليل الإقليمي لقضايا الأمن هي الترابط الأمني الشديد، والتأثير المتبادل بشكل صارم بين الأطراف الإقليمية، بحيث أن حالة التفكك أو الانسجام داخل بيئة أحد الأطراف تصدّر مخرجاتها إلى بيئات الأطراف الأخرى.[1]

د – الاختراق: pénétration

ما يربط النمط الشامل لتوزيع القوة بين القوى العالمية بالديناميات الإقليمية للمراكز الإقليمية للألعاب هو آلية الاختراق؛ حيث يحدث الإختراق عندما تقوم القوى الخارجية بإجراء محاذاة للأمان مع حالات داخل مركب الأمن الإقليمي[2]، فتقوم القوى العظمى باختراق مركبات الأمن الإقليمية من أجل دعم حلفائها الإقليميين، وحماية مصالحها عبر وضع الترتيبات الأمنية بالمشاركة مع القوى الإقليمية داخل مركب الأمن الإقليمي، لكن عملية الاختراق لا تحدث إلا بدوافع نابعة من داخل المنطقة لا من خارجها، وذلك عن طريق قيام طرف إقليمي أو أكثر بخلق فرص أو مطالب لتدخل القوى العظمى الخارجية، كما يمكن للقوى الإقليمية إختراق مركبات الأمن الإقليمية في المناطق المجاورة، في نفس الوقت يمكن أن ينعكس الإختراق في معنى إختراق الديناميكيات الأمنية للحدود الجغرافية للدول نحو بعضها البعض بسبب وجود الأمنيات الموزعة على عدد من دول المنطقة، أو بسبب إختراق المذاهب الدينية لعدد من الدول.[3]

هـ – مبدأ القوة:

عندما يتفاعل مفهوم القوة عبر المستوى الإقليمي سوف ينتج خاصية توازن القوي التي تشكل النظام الأمني الإقليمي وتتفاعل الأطراف بناء على إلزامات هذا النظام، وتظهر الأنماط الأمنية للقوة في شكل مخاوف تحرك سلوك الفواعل الإقليمية باتجاهات مختلفة؛ سوف تتصاعد مثل هذه المخاوف بشكل صارم كلما احتد الصراع من أجل التفوق في حيازة القوة جراء التوقعات المأساوية حول نتائج اكتساب طرف معين لعناصر القوة على

[1] - مصباح عامر، **مرجع سابق** ، ص 300.

[2]- Barry Buzan, Ole Woever, **Regions and Powers: The Structure of International Security**, (New York: Cambridge University Press,2003), P 46.

[3]- مصباح عامر، **المرجع نفسه** ،ص ص 303- 305.

حساب الآخرين، يمكن أن تترافق مثل هذه المخاوف بتهديدات للإستقرار الإقليمي تتحكم في المخرجات الأمنية لمركب الأمن[1]

ثالثا: الإطار التحليلي لنظرية مركب الأمن الإقليمي

حاول بوزان و زميله الاعتماد على الفهم التعددي للعلاقات الدولية انطلاقا من الوحدة، ثم ما بين الإقليمي ثم المستوي الكوني، لكن لا معنى ولا أهمية لأي تحليل لكل هذه المستويات ما لم يؤخذ بعين الإعتبار المستوى الإقليمي في التحليل الذي يشكل المجال الحيوي في انتاج الديناميكيات الأمنية، فالفكرة الأساسية لنظرية مركب الأمن الاقليمي هي أن **المستوى الإقليمي** هو جوهر ومركز التحليل الامني، وفهم القضايا الدولية الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لكن التأكيد على أهمية هذا المستوى وجوهريته التحليلية لا يعني أنه مفصول عن مستويات أخرى أقل أهمية أو ثانوية مثل المستوي الدولي، المحلي والعبر مناطقي.[2]

تقترح نظرية مركب الأمن الإقليمي مخططا تحليليا لتحليل هيكلي لكيف يهتم الأمن بربط الدول معا في تكوين إقليمي؛ أين التخومية الجغرافية هي عامل أساسي مهم، كما أن المفهوم الأساسي الذي يقوم عليه مركب الأمن الإقليمي هو المتمثل في أن التهديدات السياسية والعسكرية تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات القصيرة منها عبر المسافات الطويلة فاللاأمن غالبا ما يرتبط بالتقارب، وأيضا من الميزات الهيكلية الرئيسية لمركب الأمن الإقليمي هي التمايز بين الوحدات في أنماط الصداقة والعداوة، وتوزيع القوة.[3]

يمكن أن تستخدم المركبات الأمنية وتكون مفيدة في مجال السياسة، وكذلك تزود إطار جيد لمناقشة القضايا المزمنة لأي إقليم، إذا كان الحل يمكن إيجاده فقط من داخل سياق المركب إذا فالسياسة يجب أن تصنع داخل هذا السياق كذلك.[4]

---

[1] .– مصباح عامر، **مرجع سابق**، ص 304.

[2]- fakhreddin Soltani, and others, "Levels of analysis in international relations and regional security complex theory", **Journal of public administration and governance**, volume 4, No4, (2014), p 4 (ترجمة : زين العابدين بولبان)

[3]- Julius D.A.Reynolds, **En Empirical Application of regional security complex theory** :**the securitization discourse in Chaina's relations with central Asia and Russia**, (Hungary: Central European University, ,2009), p 1.

[4] - Marianne Stone, **op.cit**, p 07.

تؤكد نظرية مركب الأمن الإقليمي أن المستوى الاقليمي عامل أساسي في تحليل العلاقات الأمنية الدولية، وفي بعض الأحيان مهيمناً، إلّا أن ذلك لا يعني أنه المستوى السائد ونفي مستويات التحليل الأخرى.[1]

تعتبر المجمعات الأمنية منتجًا نموذجيًا لهيكلية دولية فوضوية، وهي تقترب كثيرًا من التعبير عن البيئة التشغيلية لصانعي السياسات الأمنية الوطنية أكثر مما تعكسه عمليات التعزيز الأعلى مستوى لتوزيع الطاقة في النظام؛ بحيث سيكون كل بلد تقريباً قادرًا على ربط منظوراته الأمنية بمركب واحد أو أكثر، كما يوفر المفهوم أداة مفيدة لتنظيم أنماط العلاقات، وترتيبها في الفئات الجانبية والهرمية، كما تشمل مركبات الأمن أولويات القوى التقليدية عن طريق السماح بالتسلسل الهرمي المرتبط للمركبات، وفي الوقت نفسه يشددون على أهمية أنماط العلاقات والإضطرابات التي يشوبها انعدام الأمن على جميع المستويات، والتي تتوسط فيها علاقات القوة.[2]

تحاول نظرية مركب الأمن الإقليمي شرح كيف يقدم المستوى الإقليمي للتحليل أفضل تفسير للظواهر في العلاقات الدولي، والمفهوم الرئيسي في المستوى الإقليمي كما قال **بوزان** و **ويفر** هو المركب الأمني، إذ يعتقد بوزان و زميله أن **المستوي الاقليمي** هو الذي يتفاعل داخله المستوى الوطني والكوني، وبذلك يكون هو المجال المناسب لتفاعل المدخلات الأمنية؛ أي بمعنى آخر تتلون الديناميكيات الأمنية بلون المنطقة الإقليمية.[3]

يعتقد باري بوزان وأول ويفر أن أهمية نظرية مركب الأمن الإقليمي regional security complexe theory تكمن في انها توفر إطاراً نظريا لفهم العلاقات الأمنية الممتدة من مرحلة الحرب الباردة إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بشكل يساعد الباحث على التفسير والتنبؤ بالتطورات اللاحقة داخل أي منطقة في العالم، وتتعقب النظرية الخلفيات التاريخية لعلاقات العداوة/الصداقة بين الفواعل الإقليمية باعتبارها مصدرا لإنتاج الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الإقليمية لكل دولة، على افتراض أن سلوك كل دولة محكوم بنمط العلاقات التاريخية الإقليمية مع دولة أو مجموعة الدول الأخرى في المنطقة، والنظرية في عمومها هي دراسة للمناطق بدل النظام العالمي ككل من ناحية العلاقات الأمنية، وذلك على الرغم من أن هذه المناطق هي أنظمة فرعية للنظام العالمي.[4]

---

[1]- Barry buzan, Ole Waever, **op.cit**, p 52.

[2]- Barry Buzan,**op.cit** , P P 111, 112.

[3]- fakhreddin Soltani, and others , **op.cit**, p 5.

[4] - مصباح عامر، **مرجع سابق**، ص ص 314- 216.

توفر نظرية مركب الأمن الإقليمي إمكانية الربط المنهجي لدراسة الظروف الداخلية، والعلاقات بين الوحدات في المنطقة، والعلاقات بين المناطق، وتفاعل الديناميكيات الإقليمية مع القوى الفاعلة عالميا، كما توفر بعض المنطق الهيكلي، وعلى الأخص الفرضية القائلة بأن الأنماط الإقليمية للصراع تشكل خطوط التدخل من قبل القوى العالمية، فمن المتوقع أن القوى الخارجية سوف تنجذب إلى منطقة على غرار التنافس الموجود داخلها. وبهذه الطريقة ، قد تتوافق أنماط التنافس الإقليمية مع القوى العالمية، وتعززها على الرغم من أن أنماط الطاقة العالمية ربما لم يكن لها أي علاقة تشكيل النمط الإقليمي.[1]

بصفة عامة حدد بوزان و زميله مميزات نظرية مركب الأمن الإقليمي في أنها تساعد على تحديد مستوى التحليل المناسب(الإقليمي) في دراسة وفهم القضايا الامنية، كما تساعد على تنظيم الدراسات الإمبريقية حول قضايا السياسة الدولية، وأنها نظرية قائمة على رسم سيناريوهات مستقبل الأمن، وذلك لأنها تملك قدرات تنبؤية كبيرة في معرفة السلوكيات المستقبلية للأطراف والآثار المحتملة لهذه السلوكيات، عبر التركيز علي تحليل ديناميكيات مركبات الأمن الإقليمية.[2]

نستنتج في نهاية الفصل الأول أن الأمن يعد من المفاهيم الأكثر تعقيدا؛ إذ يصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن، هذا ما يجعله يشكل موضوعا مركزيا في حقل العلاقات الدولية، وارتبط مفهوم الأمن في شقه التقليدي بالمجال العسكري وضمان بقاء الدولة القومية، وحمايتها من التهديدات الخارجية العسكرية، إلاّ أن الدراسات الأمنية شهدت نقلة نوعية أواخر الثمانينيات تركزت حول توسيع وتعميق مفهوم الأمن ليشمل قطاعات أخرى إلى جانب القطاع العسكري، ومع تنامي دور المنظمات الإقليمية وتعقد طبيعة التهديدات أدركت الدول أن أمنها الوطني مرتبط بأمنها الإقليمي، إذ أصبحت غير قادرة على تحقيق أمنها بمعزل عن المتغيرات الإقليمية المحيطة بها، فظهر بذلك الأمن الإقليمي كمستوى تحليل في الدراسات الأمنية ليربط أمن مجموعة من الدول المتجاورة إقليميا ببعضها البعض، وفي هذا الإطار قدم باري بوزان نظرية مركب الأمن الإقليمي لتحليل الترتيبات الأمنية بين الدول على المستوى الإقليمي والتي ترتبط اهتماماتها الأمنية بشكل وثيق بعضها ببعض، كما تشترك في رؤيتها للتهديدات الأمنية فيتم تشكيا المركبات الأمنية كوحدة إقليمية تتشكل حول المخاوف المتعلقة بمسألة أمنية معينة.

[1] - مصباح عامر ، **مرجع سابق**، ص 320.

[2] - Barry buzan, Ole Waever, **op.cit**, p 52

الفصل الثاني

المسألة الأمنية لدى دول مجلس التعاون الخليجي

دراسة جيوإستراتيجية

الفصل الثاني : المسألة الأمنية لدى دول مجلس التعاون الخليجي : دراسة جيوإستراتيجية

تنبع الأهمية الإستراتيجية لمنطقة معينة من ما تمتلكه من مقومات القوة؛ التي تجعل منها منطقة ذات وزن إقليمي ودولي، وباعتبار منطقة الخليج العربي قلب العالم العربي، وتوسطها لثلاث قارات (إفريقيا،آسيا وأوروبا)، وكذا لامتلاكها لأهم المضائق والممرات البحرية؛ جعل منها منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالغة، وبامتلاكها لأكبر نسبة من احتياطي النفط العالمي ازدادت أهميتها الإستراتيجية؛ فأصبحت بذلك محط أطماع القوى الإقليمية والدولية، ونتيجة لذلك دعت الضرورة إلى إنشاء منظمة إقليمية تحقق التكامل والعمل المشترك بين أعضائها في جميع المجالات.

تأسس مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية تعبر عن رغبة القادة الخليجيين في إنشاء وحدة وكيان إقليمي، وقد دعت الضرورة لإنشائه نتيجة للعديد من الظروف والعوامل الإقليمية، كما حظي هذا التنظيم الإقليمي بأهمية إستراتيجية لما يملكه من مقومات وبما حققه من إنجازات في مجالات التعاون والتكامل، ورغم أن أهداف المجلس لم تصرح بشكل مباشر عن الجانب الأمني إلاّ أن أمن المنطقة شكل هاجسا لدى قادة دول المجلس، و يعود ذلك لما يواجهه من تهديدات وتحديات فاحتل بذلك البعد الأمني أولويات أجندة السياسة الخارجية لمجلس التعاون؛ إذ أصبح يمكن القول أن هذه المنظمة الإقليمية تمثل جماعة أمنية تأخذ على عاتقها حماية وضمان أمن دولها، وأمن منطقة الخليج تحت إطار ما يعرف بالأمن الإقليمي الخليجي.

وفي هذا الصدد سيتم دراسة هذا الفصل بتقسيمه إلى ثلاث مباحث: الأول يتعلق بالأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، والثاني يدرس بنية مجلس التعاون الخليجي من خلال التعرض لعوامل نشأته أهم أهدافه، مبادئه، الهياكل المؤسسة له ومجالات التعاون والتكامل بين دول المجلس، وكذا أهم المحددات الجيوبوليتيكية للمجلس، أما المبحث الثالث يختص بدراسة مدى أهمية البعد الأمني في السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول : منطقة الخليج العربي دراسة جيواستراتيجية

يحظى الخليج العربي بأهمية جيواستراتيجية بالغة وفق الكثير من المعايير المرتبطة بموقعه الإستراتيجي الذي يتوسط ثلاث قارات(آسيا،أوروبا و إفريقيا)، مرورا بإطلالها على أهم المضائق والممرات المائية مما جعل منه نقطة إلتقاء التجارات المتباينة، وصولا إلى ما يملكه من مقومات القوة الإقتصادية، السياسية، العسكرية والإجتماعية، ولقد تزايدت أهمية المنطقة الإستراتيجية مع مرور السنوات باكتشاف النفط والغاز، إذ تعد المنطقة بمثابة الخزان العالمي بانتاجها لثلثي الإحتياطي العالمي للنفط، الأمر الذي جعل منها لاعبا فاعلا في العلاقات الدولية، وعزز مكانتها كقوة إقليمية، وجعلها محط اهتمام للقوى الدولية.

ووفقا لذلك سيتم دراسة هذا المبحث بتقسيمه إلى قسمين الأول متعلق بالموقع والطبيعة الجغرافية لمنطقة الخليج العربي، والثاني يبرز أهم خصائص و مقومات المنطقة التي جعلت منها منطقة ذات أهمية استراتيجية.

المطلب الأول : الموقع و الطبيعة الجغرافية لمنطقة الخليج العربي

ليس في العالم مثال أفضل من ذلك الذي يقدمه الخليج العربي من حيث تأثير العامل الجغرافي على المجتمع والاقتصاد والسياسة، حيث يتمتع النظام الإقليمي الخليجي* بأهمية دولية متزايدة سواء من الناحية السياسية أو الجغرافية أو التاريخية أو الاقتصادية أو العسكرية، وهو ما يؤثر في طبيعة العلاقات بين دول هذه المنطقة من جهة ، وفي ميزان السياسة الدولية من جهة أخرى.[1]

حيث تعتبر المنطقة البوابة الشرقية للعالم العربي؛ فمن خلالها تستطيع الوصول شمالا إلى تركيا والبحر الأسود فروسيا، كذلك إلى سوريا فالبحر الأبيض المتوسط والاردن إلى فلسطين، ولذلك فإن من يسيطر على المنطقة يستطيع التحكم في أي تحركات سواء من هضبة الأناضول وسوريا أو من روسيا عبر إيران، وتحتوي المنطقة على العديد من الموانيء البحرية والجوية المؤدية إلى أرجاء العالم وهذا ما زاد من أهميتها الإستراتيجية،

[1] - ياسر قطيشات، "واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي"، أنظر الرابط :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=255649

تم تصفح الموقع بتاريخ: 20 فيفري 2018

* **النظام الإقليمي الخليجي** هو: الحيز الجغرافي الذي يمثل منطقة الخليج العربي ويشمل دول مجلس التعاون الست(السعودية، الإمارات، البحرين، قطر، عُمان والكويت) بالإضافة إلى كل من إيران والعراق.

والعسكرية، وجعله ضمن الأهداف الإستراتيجية للدول الكبرى، وتمثل المنطقة بطبيعتها وبيئتها منطقة انتقال تجمع بين الصفة البحرية والبرية بدرجات مختلفة. وبذلك تشكل المنطقة الحد الفاصل بين قوميتين عربية وفارسية.[1]

ويعتبر الخليج العربي بحراً شبه مغلق؛ فمن يتحكم في مداخله يستطيع التأثير على الاقتصاد الدولي، ومن يسيطر على مياهه يستطيع أن يتحكم في خطوط الملاحة الدولية، باعتبار أن هذا الإقليم يتوسط القارات الثلاث في آسيا وأوروبا وإفريقيا، ومع وجود أكبر نسبة من احتياطي النفط العالمي في أراضيه ازدادت أهميته الإستراتيجية، فأصبح محط أطماع هذه القوى التي تسعى لفرض سيطرتها على إقليم الخليج العربي.[2]

وفي هذا الصدد يمكن التعرض لبعض الخصائص الجغرافية لمنطقة الخليج العربي و التي أسهمت في إعطائة هاته الأهمية الإستراتيجية:

1- الموقع الجغرافي :

تقع دول الخليج العربية بين شمال غرب إفريقيا و إيران، و إلى الجنوب الشرقي من الهلال الخصيب، وتبلغ مساحتها مجتمعة 2.673.119 كيلو مترا مربعا، تغطي المملكة العربية السعودية ما نسبته 87.4٪منها، وتقع الكويت علي رأس الخليج الشمالي، ويلي الكويت جنوبا السواحل الشرقية للسعودية(ساحل الاحساء) الذي يمتد حتى حدود شبه جزيرة قطر و خليج سلوى الذي يحتضن جزر البحرين و يحصرها بين شبه جزيرة قطر و ساحل الاحساء العربية؛ حيث تملك ساحلا بحريا يتجاوز طوله 1600كيلو متر، ويمتد من مضيق هرمز إلى الشمال الشرقي حتى حدود اليمن الجنوبية، و لكن غير متصلة إذ تتخلله المنطقة الواقعة إلى جنوب مضيق هرمز مباشرة، والتابعة لدولة الامارات العربية المتحدة.[3]

---

[1] - محمد عصام أكبر خوجة، "الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي، من عام 1990 إلى عام 2009"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة مؤتة، قسم العلوم السياسية، 2010، ص ص 43، 44.

[2] - ياسر قطيشات، **مرجع سابق**.

[3] - عبد المحسن لافي الشمري، "مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص 55.

ويمتد الخليج العربي من مخرج شط العرب في الشمال الغربي عند دائرة عرض 30 شمالا، وخط طول 48 شرقا إلى مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند دائرة عرض 26 و خط طول 56 شرقا، كما يمتد جغرافيا من مدخله في خليج عمان عبر مضيق هرمز مسافة 500 ميل من جزيرة مسند حتى شط العرب، وهو امتداد هامشي لبحر العرب يقع بين شبه الجزيرة العربية وجنوب غرب إيران، وتبلغ مساحته حوالي 100.233 كلم، وطوله حوالي 990 كلم، ويتراوح عرضه بين حد أقصى حوالي 340 كلم على حد أدنى من 55 كلم في مضيق هرمز، ويكون عميقا قرب الجانب الإيراني عادة.[1]

شكل رقم 04: خارطة جغرافيا الخليج العربي

المصدر: http://arabic.arabianbusiness.com/content/322966

ويلاحظ من خلال الخارطة الجغرافية لمنطقة الخليج العربي مدى التشابه الجغرافي الطبيعي لدول الخليج العربية، إذ أن هذه الدول تنتمي إلى منطقة جغرافية متشابهة عموما، ولولا بعض الإستثناءات في عدد من المناطق

[1] - يحي بن مفرح الزهراني، "تطبيق نظرية العمق الإستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي"، **مجلة الدراسات المستقبلية**، العدد 02، 2016، ص 8.

والأماكن في بعض دول الخليج تتميز بنوع خاص؛ لكان الإمكان القول بأن دول منطقة الخليج على أرض متشابهة، فالأرض تمتد من كل دولة إلى أخرى دون وجود حواجز طبيعية،كما ان المناخ الصحراوي هو المسيطر علي وجه العموم على كل دول المنطقة، وبذلك فهذه الدول تجمعها أرض واحدة ووحدة جغرافية واحدة تمثل أحد أبرز معالمها.[1]

ويمكن استعراض جغرافيا كل دولة من دول الخليج العربي على حدة كالتالي:

- **دولة الكويت**: تقع في الركن الشمالي الغربي للخليج العربي الذي يحدها من الشرق، ويحدها من الشمال والغرب جمهورية العراق، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، وتبلغ مساحتها الإجمالية 17.818 كيلو متر^2.
- **مملكة البحرين**: تقع في جنوب غرب قارة آسيا تتكون من أرخبيل جزر من 33 جزيرة أكبرها البحرين، تتوسط البحرين الخليج العربي، ويحدها من الغرب المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب شبه الجزيرة القطرية، وتعد جزيرة البحرين أكبر جزر الأرخبيل البحريني، وتبلغ مساحتها 591 كم^2 أي حوالي 83% من مساحة المملكة.[2]
- **سلطنة عُمان**: تقع في جنوب غرب آسيا في أقصى جنوب شرق الجزيرة العربية، تشترك سلطنة عُمان بحدود مشتركة مع دولة الامارات العربية المتحدة، تمتد من الشمال الغربي حتى الغرب حيث تبدأ حدود السلطنة مع المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الغربي مع اليمن، تطل السلطنة على شريط ساحلي يبلغ طوله حوالي 3,165 كم مطل على بحر عمان وبحر العرب و الخليج العربي، تبلغ مساحتها 309 ألف كم.
- **المملكة العربية السعودية**: دولة عربية ملكية تقع في شبه الجزيرة العربية، وتستأثر بثلاثة أخماس مساحتها، يحدها من الشمال كل من العراق، الأردن والكويت، ومن الشرق الإمارات، قطر، البحرين و الخليج العربي، ومن الجنوب كل من سلطنة عُمان واليمن، ومن الغرب البحر الأحمر.[3]

[1] – عبد المحسن لافي الشمري، **مرجع سابق**، ص 56.

[2] - عبد العزيز عبد العزيز المهري، "التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990-2010)"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب، قسم العلوم السياسية، 2009-2010، ص 22.

[3] - عبد العزيز عبد العزيز المهري، **المرجع نفسه**، ص ص 25- 30.

دولة قطر: تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب آسيا مطلة على الخليج العربي، لها حدود برية مشتركة من الجنوب مع المملكة العربية السعودية، وتبلغ مساحتها 11،6 كلم^2.

جمهورية إيران الإسلامية: يحد إيران من الشرق باكستان وأفغانستا،ن ومن الشمال تركمانستان، بحر قزوين، أرمينيا وأذربيجان، ومن الغرب تركيا والعراق ،ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان، سميت إيران ب "**جمهورية إيران الإسلامية** " بعد الإطاحة بنظام الشاه محمد رضا بهلوي إبان الثورة الإسلامية عام 1979، ووصول الإمام الخميني إلى السلطة، تحتل إيران موقعا مهما على طول الساحل الشرقي للخليج العربي وشمال بحر العرب، ومساحتها 1.65 مليون كلم^2.

العراق: يقع العراق في القسم الغربي من قارة آسيا على الشاطئ الشمالي للخليج العربي، ويحده من الغرب الأردن وسوريا، ومن الشمال تركيا، ومن الجنوب السعودية والكويت ،ومن الشرق إيران، وتبلغ مساحة العراق 167.975 ميل مربع، ويتكون العراق من سهول دجلة والفرات التي تقع في أواسط البلاد من الشمال للجنوب، وينبع النهرين من هضبة أرمينيا في تركيا حيث يدخل نهر الفرات الأراضي السورية ثم العراقية.[1]

2- الممرات المائية:

البحر الأحمر: يقع بين السواحل الغربية لشبه الجزيرة العربية وقارة إفريقيا، للبحر الأحمر موقع استراتيجي لحركة النقل البحرية.

خليج عدن و خليج عُمان: يقع خليج عدن في المحيط الهندي بين الساحل الجنوبي للجزيرة العربية، يتصل الخليج بالبحر الأحمر من جهة الشمال الغربي عن طريق مضيق باب المندب، وهو ممر مائي لناقلات النفط القادمة من الخليج العربي، أما خليج عُمان فيقع في سلطنة عُمان ويطل على الخليج العربي، ويفصله مضيق هرمز.[2]

مضيق هرمز: يعتبر المنفذ الرئيسي للخليج العربي ولأربعة من دوله، وذلك إذا ما إستثنينا إيران والسعودية، وكذلك عمان التي تقع موانئها الرئيسية على خليج عمان، والإمارات التي أقامت ميناء خورفكان، فمن المضيق

[1] - محمد عصام أكبر خوجة، **مرجع سابق**، ص 49 .

[2] - محمد صادق إسماعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، (تدمك: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2010)، ص ص 17، 18 .

يمكن الوصول إلى بحر العرب فالمحيط الهندي، فهو القناة الرئيسية الطبيعية التي تربط مياه البحر العالي في الخليج بمياه البحر العالي لخليج عمان ثم بالعالم، ويعتبر هذا المضيق الطريق المفضل للملاحة في الخليج.

مضيق باب: يمتد شمالا بشكل متسع حيث يصل إلى 200 كم، ويضيق تدريجيًا كلما تحركنا تجاه الجنوب حتى يصل اتساعه إلى 40 كم، مما يسهل التحكم فيه، ويبلغ عرض المضيق 23 كم بين رأس باب المندب على الساحل اليمني ورأس سيان على الساحل الأفريقي، ويصل عمقه إلى 322 م، ويعتبر البحر الأحمر ذراعه الأيسر وخليج عدن 96-ذراعه الأيمن، ويعتبره الجغرافيون الامتداد الطبيعي للبحر الأحمر.[1]

و من ثم فإن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي من وجهة النظر الجغرافية تتأسس على العديد من العناصر أهمها:

1- أنها منطقة تتوسط العالم جغرافيا.

2- تمثل المنطقة الشرقية و الجنوبية الشرقية للعالم العربي.

3- تسيطر على العديد من الممرات المائية ذات الإستراتيجية العالمية.

4- إن وحدة كتلة منطقة الخليج العربي، يمكن أن تستمر سياسيا، اقتصاديا و ثقافيا لتصبح أحد مراكز الحضارات على المستوى العالمي.

5- الإتساع الجذري، بما يتيح لها استقلال هذه المساحات في الإستثمار القومي.[2]

المطلب الثاني : الخصائص الجيواستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

يتميز الخليج العربي بمجموعة من الخصائص والمقومات التي جعلت منه قوة ذات وزن إقليمي ودولي، وتتمثل فيمايلي:

1- المقومات السياسية لمنطقة الخليج العربي

يرتبط العامل السياسي والامني بعوامل القيمة الاستراتيجية للمنطقة، وعلاقتها الجغرافية المباشرة أو القريبة

[1] - وضحة ذبيان غنام المطيري، "دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج، 2003-2011"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 16.

[2] - محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص ص 19، 20.

من مناطق الصراع في الاقليم، والعالم خوصا الصراع العربي الاسرائيلي، أو الصراعات المجاورة في شبه القارة الهندية، او الصراعات التي اعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي 1989.[1]

تنبع الأهمية السياسية أو أهمية الدور السياسي لدولة ما أو لنظام إقليمي معين، من مخرجات التفاعلات بين المعطيات السياسية، الإقتصادية، الجغرافية و الديمغرافية التي تشكل في إطارها هذه الدولة أو هذا النظام الإقليمي، و بذلك فإن الأهمية السياسية لإقليم منطقة الخليج العربي هي تفاعل بين مفرزات هذه المعطيات المختلفة، والتي بدأت بالظهور والتبلور منذ فترة طويلة لتشكل نظام إقليمي ذو أهمية سياسية كبيرة على صعيد العلاقات الدولية في العالم المعاصر.[2]

ومن ثمة يمكن إيجاز الأهمية الاستراتجية لمنطقة الخليج العربي من المنظور السياسي في الآتي:

- منطقة الخليج تعتبر مجالا حيويا على المستويين الإقليمي والعالمي .
- أن دول الخليج تشكل أساسا يرتكز عليه النظام العربي.
- أن سياسيات دول الخليج حققت توازنا هاما.
- أن هناك فوارق سلبية على الناحية السياسية من خلال التواجد الاجنبي بدولها.
- أن حالة التواجد يؤثر بشكل واضح على النظام العربي الخليجي.
- أن حالة التصادم بين ايران و الولايات المتحدة يمكن ان يؤدي الى اضطراب خليجي.[3]

2- المقومات الإقتصادية لمنطقة الخليج العربي

1- النفط و الغاز:

تعد منطقة الخليج العربي المنطقة الاغنى في العالم من حيث الإحتياطات النفطية المكتشفة والمقدرة بثلثي الإحتياطات العالمية، وهي الأولى عالميا من حيث الطاقة الإنتاجية، حيث تنتج ثلث الإستهلاك العالمي الذي

[1] - مجموعة مؤلفين، **أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي**، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015)، ص 7.

[2] – محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 20.

[3] - محمد صادق إسماعيل، **المرجع نفسه**، ص 21.

يقدر بمائة مليون برميل يوميا، كما أنها تمتلك للطاقة إمكانات لوجستية وتخزينية لما يعادل ثلث الإستهلاك العالمي، وإمكانات لزيادة طاقة الانتاج، وتعتمد غالبية الدول خصوصا الصناعية الكبري منها علي نفط الخليج.[1]

تبلغ احتياطات النفط المثبتة في منطقة الخليج نحو 728 مليار برميل، وتمثل ما نسبته 55 ٪ من الإحتياطات العالمية حسب إحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عالميا، إذ تبلغ الإحتياطات المثبتة فيها نحو262.3 مليار برميل، تليها في المرتبة الثانية على مستوى المنطقة إيران بنحو 136.3، ثم الكويت 101.5، فالإمارات العربية المتحدة بنحو 97.8 مليار برميل، أما مساهمة منطقة الخليج في الإنتاج العالمي فقد بلغت في عام 2006 حوالي 23.6 مليون برميل في اليوم، أي ما يمثل نسبة 28 ٪ من مجمل الإنتاج العالمي، وحل إنتاج المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى على المستوى العالمي، حيث بلغ معدل الإنتاج في السنة نفسها 10.7مليون برميل في اليوم، تلتها في المرتبة الثانية ولكن على مستوى المنطقة الإمارات العربية المتحدة 2.9، فالكويت 2.7، وقطر 1.1مليون برميل في اليوم، أما في المستقبل فإن أهمية منطقة الخليج تتجه نحو تزايد مكانتها بسبب تزايد الطلب المتوقع على الطاقة منها،فحسب تقرير توقعات الطاقة العالمية لعام 2007 الذي تصدره إدارة معلومات الطاقة، يتوقع أن يصل إنتاج المنطقة من النفط بحلول عام 2015 م إلى 26 مليون برميل في اليوم، وحوالي 30 مليون برميل في اليوم عام 2020 وأكثر من 38 مليون برميل في اليوم 2030 ، وذلك مقارنة ب 23.6 مليون برميل في اليوم عام 2006 م ، وهو ما سيزيد حصة الخليج في الإنتاج العالمي الفعلي من النفط إلى 33 ٪ عام 2030.[2]

ولا تنبع الأهمية النفطية للخليج العربي فقط من حجم الإنتاج (حوالي 36 % من الإنتاج العالمي) وضخامة إحتياطاته (حوالي 64 %)، وإنما أيضا من مجموعة أخرى من الخصائص التي تميز نفط الخليج (سهولة إستخراجه، قربه من السواحل، وتدني كلفة إنتاجه)، وترتبط بالمصالح الغربية في الخليج مجموعة أخرى

[1] - يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط القوى والأجنبية**، (بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2011)، ص 7.

[2] - ياسين حشوف، "مستقبل وآفاق التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة في إمكانية إيجاد تكامل وإندماج إقتصادي خليجي"، **مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية**، العدد15، الوادي، مارس 2016، ص 157.

من المصالح التي ترتبط باستثمارات الغرب في المنطقة، وبدور رؤوس الأموال الخليجية –البترودولار – في حل أزمة الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وخاصة من خلال تجارة الاسلحة، والودائع المالية في المصارف الغربية.[1]

القيمة الاستثمارية العالمية:

تمتلك منطقة الخليج أكبر المحافظ النقدية، والصناديق السيادية، والتي تتجاوز ألفي مليار دولار أمريكي، وكذلك امتلاكها لأضخم وأكبر عدد من المشاريع الاستثمارية التي تتجاوز قيمها ألف مليار دولار امريكي للسنوات العشر القادمة، مما جعلها منطقة جذب، تنافس وحضور لكبرى الإقتصادت والشركات الإستثمارية العملاقة، وحوّلها إلى واحة من أكبر المراكز التجارية والاقتصادية العالمية، وأكد القيمة الحيوية لمنطقة الخليج بالنسبة للاقتصاد العالمي.[2]

وتعتبر منطقة الخليج العربي سوقًا مهمًا للمنتجات الصناعية الأمريكية والأوروبية، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من الفائض من رؤوس الأموال بالمنطقة نتيجة العائدات النفطية من خلال الشركات الكبرى التي تحاول إقامة موطئ قدم لها بالمنطقة ،وتسيطر على البحر الأحمر والخليج العربي وخليج عمان، وهي منطقة ذات تأثير كبير على النظامين الاقتصادي والإستراتيجي للعالم أجمع، بالإضافة إلى أنها تربط العالم بأسره آسيا بأوروبا بأفريقيا وحتى إلى أمريكا من خلال البحر الأحمر الذي يتصل بالبحر الابيض بواسطة قناة السويس.[3]

4– المقومات العسكرية لمنطقة الخليج العربي

نظرا للأهمية الإستراتيجية للخليج العربي فإنه يعد وحتى الوقت الحاضر من أهم مناطق القواعد العسكرية في العالم؛ باعتباره الشريان الرئيسي بل الوحيد للملاحة في المنطقة، كما أن قربه من بؤر الصراعات الإقليمية والدولية ، خاصة تلك المؤثرة دوليا وإقليميا جعله يحضى بأهمية إستثنائية في سلم الاستراتيجيات الدولية والإقليمية.[4]

من حيث الإنفاقُ العسكري، ووتيرةُ التسلّح في الخليج؛ هناك مؤشرات مرتفعة نسبيًا في العراق وأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولقد استمر الإنفاق العسكري في الخليج في مستوياته المتقدمة خلال الفترة

---

[1] - عصام نايل المجالي، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**، (دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012)، ص ص 42، 43.

[2] - يوسف خليفة اليوسف، **مرجع سابق**، ص 7.

[3] - حمد عصام أكبر خوجة، **مرجع سابق**، ص 43.

[4] - ياسين حشوف، "عامل التهديدات الأمنية، الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي دراسة في أسباب نشوء وإستمرارية مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد الخامس عشر، جوان 2016، ص 47.

بين 2011 -2014 إما على نحو مطلق، أو بالنسبة إلى بقية دول الشرق الأوسط، والكثير من الدول الأخرى، وهناك مؤشر جزئي على تطوّر الإنفاق العسكري يتمثل بكميّة مشتريات الدفاع، وقد يكون هذا المؤشر هو الأكثر وضوحًا وموثوقية.[1]

إن دراسة الإنفاق العسكري في النظام الإقليمي الخليجي تكشف إلى أي مدى ارتبط هذا الإنفاق بهذين العاملين: عامل القوة الاقتصادية التي حققتها دول الخليج بسبب الزيادة الهائلة والمتراكمة للعائدات النفطية ابتداءاً من أوائل عام 1974 ، وعامل تزايد مشاعر الخوف من التهديدات والأخطار التي أخذت تجتاح إقليم الخليج من مصادر متعددة.[2]

5- القدرة التكنولوجية:

يمكن القول بأن موضوع التكنولوجيا الحديثة أصبح من الأهمية لدول الخليج، والتي هي المتلقي الأول للتكنولوجيا الجاهزة في مختلف المجالات وخاصة المجالات العسكرية، حيث عملت على توطين التكولوجيا وتطبيقها في بعض المجالات سواء المدنية أو العسكرية، كذلك تحصل الدول الخليجية على التكنولوجيا المتقدمة من خلال عقد إتفاقيات التعاون للبحث و التطوير مع مراكز البحث العلمي بالمؤسسات العالمية المشهورة، وتوجد العديد من شركات القطاع الخاص المساهمة في إعداد القوات المسلحة السعودية مثل شركة السلام لصناعة الطائرات وغيرها من الشركات التكنولوجية في المجالات المدنية والعسكرية.[3]

و كخلاصة لدراسة هذا المبحث يمكن القول أن الخليج العربي يتمتع بأهمية إستراتيجية بالغة عززها موقعها الإستراتيجي، إضافة لمقومات القوة خاصة الإقتصادية، مما جعل منه ذو مكانة عالية في المعادلة الدولية، وللحفاظ على هذه المكانة وبالنظر لحجم التفاعلات الدولية والإقليمية في المنطقة الناتجة عن ما تمتلكه المنطقة من ثروات خاصة النفط، حتم على دول المنطقة توحيد الرؤى والجهود، والتنسيق الجماعي لتشكيل منظمة إقليمية كان الهدف من ورائها تحقيق التكامل والترابط، وتوثيق الروابط بين الدول الأعضاء فيها، وتجسد ذلك في إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهذا ما سيتم التطرق له من خلال المبحث الثاني.

---

[1] - عبد الجليل زيد المرهون، "إتجاهات الردع في الخليج"، **سياسات عربية**، العدد 22، سبتمبر 2016، ص 32.

[2] - محمد عصام أكبر خوجة، **مرجع سابق**، ص 70.

[3] - يحي بن مفرح الزهراني، **مرجع سابق**، ص 10.

المبحث الثاني : بنية و وظائف مجلس التعاون الخليجي

تشهد منطقة الخليج العربي تطورات إقليمية ودولية؛ تجعل القناعة تامة ومتزايدة خليجيا بضرورة اتخاذ اجراءات مصيرية من شأنها المحافظة علي كيان ووجود الدول الاعضاء في منظومة الإقليم الخليجي، إذ دفعت الظروف الاقليمية والدولية التي تفاقمت احداثها في اواخر السبعينيات من القرن الماضي، حكومات الدول الخليجية إتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة واجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق، يمكن له أن يحقق العمل المشترك بين دول المنطقة، وينظم التعاون بينها في جميع المجالات، وفي الوقت نفسه يضمن حمايتها من التهديدات المشتركة التي تواجهها، ويحفظ الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، وفي هذا الصدد تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي، للتأكيد على ضرورة التكامل، العمل المشترك والتعاون بين أعضائه رغبة منها في تأسيس كيان يضمن الترابط بين أعضائه، ويحقق أمنها واستقرارها، ويملك مجلس التعاون الخليجي من المقومات والخصائص ما يؤهله كمنظمة إقليمية للعب دور إقليمي في المنطقة وفق ما يتطلبه تحقيق الأمن الإقليمي.

ولذلك سيتم دراسة هذا المبحث بتقسيمه إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول متعلق بدراسة بنية مجلس التعاون الخليجي والذي يتضمن أهم العوامل التي دفعت لنشأته، أهدافه، مبادئه والهيئات المختصة المكونة لهذا الكيان، وفي القسم الثاني سيتم دراسة أهم مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي، أما القسم الثالث والأخير يخصص لدراسة أهم مقومات وخصائص مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول : بنية مجلس التعاون الخليجي

يعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية منظمة إقليمية تتكون من ستة دول عربية تطل على الخليج العربي وهي: السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان ومملكة البحرين، وقد تأسس المجلس في 25 مايو 1981 في إمارة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة، وكان كل من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والشيخ جابر الأحمد الصباح من أصحاب فكرة إنشائه، ويتخذ المجلس من الرياض مقرا له.[1]

[1] - حمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 9.

1- نشأة مجلس التعاون الخليجي

دعت ضرورة إيجاد صفة وحدوية او اتحادية بين دول الخليج العربية منذ اللّحظات الأولى لحصول هذه الدول على استقلالها في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، خاصة بعد إعلان بريطانيا عن نيتها الإنسحاب من الخليج، حيث كان إنشاء إتحاد إمارات الخليج العربية عام 1968 منعطفا تاريخيًا لوحدة منطقة الخليج، إذ أسهم الإتحاد في إقناع دول المنطقة بأهمية التعاون فيما بينها، وبعد انسحاب بريطانيا من المنطقة عام 1971 أقامت دولة الامارات العربية المتحدة في تموز 1971 أنموذجا ناجحاً لتكوين مجتمع خليجي عربي واحد يضم الامارات التي تشترك في العوامل الجغرافية، والروابط التاريخية، السياسية والاقتصادية، وتواصلت جهود دول الخليج العربية في البحث عن إطار تنسيقي يحقق لها الوحدة ويؤمن لها الحماية والامن.[1]

فبدأت الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان بالأردن في شهر نوفمبر 1980، حيث أطلع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت الزعماء الخليجيين على التصور الكويتي لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات، وكان التصور الكويتي يقوم على تقوية الروابط بين الدول الخليجية العربية في كل المجالات في إطار تنسيق مشترك تجمعه إستراتيجية شاملة ،وقد رحبت دول المنطقة بالأفكار الكويتية بشكل عام.

وفي فبراير عام 1981 عقد في الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية دول الخليج العربية الست وهي: دولة الإمارات العربية المتحدة،دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر ودولة الكويت، حيث تم مناقشة خطة العمل المقدمة من دولة الكويت، وأسفر إجتماع الرياض عن الإتفاق على إنشاء مجلس للتعاون بين هذه الدول.[2]

بعد ذلك عقدت في أبوظبي بتاريخ 25 أيار 1981 القمة الأولى لدول مجلس التعاون الخليجية العربية، وتم توقيع النظام الأساسي لمجلس التعاون في الاجتماع، واعتبر هذا الاجتماع المؤتمر التأسيسي لمجلس التعاون

[1] – فؤاد عاطف العبادي، "السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012، ص ص 31- 33.

[2] – وضحة ذبيان غنام المطيري، **مرجع سابق**، ص 22.

لدول الخليج العربية، والبداية القانونية للمجلس؛ حيث تم اختيار أمين عام للمجلس "**السيد عبد الله يعقوب بشارة**" مع تشكيل هيئة تسوية المنازعات، وتم تدوين النظام الداخلي للمجلس.[1]

إن إنشاء مجلس التعاون الخليجي يشكل نظاماً اقليمياً عربياً يعبر عن التشابه الكامل للهوية العربية الخليجية، فمن الناحية السياسية نجد أن دول المجلس جميعها ذات أنظمة (ملكية) وراثية، ومن الناحية الإقتصاية نجد أنها ذات إقتصاد موجه ذي السلعة الرئيسية الواحدة المتمثلة في النفط والغاز الطبيعي، ومن الناحية الحضارية تتسم جميعها بوحدة اللغة، الدين، التاريخ والعادات والتقاليد.[2]

أهداف مجلس التعاون الخليجي و مبادئه

حسب المادة الرابعة حدد النظام الأساسي أهداف مجلس التعاون الخليجي الأساسية بما يلي:

1- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية:

- الشؤون الإقتصادية والمالية .
- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.
- الشؤون التعليمية والثقافية.
- الشؤون الإجتماعية والصحية.
- الشؤون الإعلامية والسياحية.
- الشؤون التشريعية والادارية.

4- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين، الزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.[3]

---

[1] – عبد المحسن لافي الشمري، **مرجع سابق**، ص 43.

[2] - فهد عبد الرحمان آل ثاني، "النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة جيوبوليتيكية"، **مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية**، العدد الثالث عشر، 2001، ص 298.

[3] - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، "أهداف مجلس التعاون الخليجي"، أنظر الرابط :

http://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/Primarylaw.aspx

تم تصفح الموقع بتاريخ: 15 فيفري 2018.

مبادئ مجلس التعاون الخليجي:

على المستوى العالمي:

1- التمسك بمبادئ الأمم المتحدة و القوانين الصادرة منها.

2- عدم التدخل في شؤون الغير.

3- معارضة إستخدام القوة في حل القضايا الدولية.

4- إحترام حق تقرير المصير والتنديد بالتفرقة العنصرية.

5- العمل على استمرار عملية السلام واستتباب الأمن في العالم.[1]

على المستوى العربي و الإسلامي:

1- التأكيد على الإندماج الإقليمي بين دول المجلس والذي يعمل على دعم أهدافه، ويساعد على حل القضايا العربية والإسلامية.

2- الإلتزام بميثاق جامعة الدول العربية والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمم العربية.

3- دعم منظمة المؤتمر الإسلامي، الإلتزام بقراراتها والتمسك بالتضامن الإسلامي.

4- ضرورة تحقيق التضامن العربي، وإزالة الخلافات بين الدول العربية، ونبذ الفرقة، وتأكيد وحدة الجهود، مع التأكيد على أن المجلس جزأ لا يتجزء من الأمة العربية.

5- التأكيد على أن ضمان الاستقرار في الخليج العربي مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

على مستوى دول الخليج العربية:

1- التأكيد على أن أمن منطقة الخليج العربي واستقرارها مسؤولية دول الخليج أولا، وأن أي اعتداء على أي عضو يعتبر إعتداء على جميع الدول الأعضاء.

2- التأكيد على أن أحد المبادئ الرئيسية لقيام المجلس هو التعبير عن إرادة دوله، وحقها في الدفاع عن أمنها، وصيانة إستقلالها إيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوب دول المجلس، وحتمية الإندماج الاقتصادي.[2]

[1] - محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 45.

[2] - محمد صادق إسماعيل، **المرجع نفسه**، ص ص 45- 46.

3- حل المشكلات والنزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، وعدم التدخل في شؤون أي من دول الخليج، وذلك إحتراما لمبدأ سيادة الدول في شؤونها الداخلية.

4- مبدأ عدم استخدام القوة والتهديد بها.

5- مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.[1]

دوافع نشأة مجلس التعاون الخليجي

تشير العديد من المراجع إلى وجود مجموعة من الاسباب والعوامل التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي في العام 1981، وتتلخص أهم هذه الأسباب في مايلي:

1- أسباب اقتصادية:

أحد أهم الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي هو التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية التي جاءت بحقيقة أن من يملك شيئا يحتاج له الجميع ما يمكنه أن يحافظ على هذا الشيء النادر بوسائل تقليدية، وقد كان من نتائج هذه التغيرات بروز الخليج كمنطقة تنتج ما يحتاجه الآخرون، وقد طالب الآخرون المنطقة أن تأخذ في الحسبان حاجاتهم، وهذا يفسر الضغوط التي عاشت فيها المنطقة وأدت إلى استنزاف ليس نفطها فقط، وإنما عائد هذا النفط وجهدها السياسي والذهني، وهذه التغيرات أدت إلى ترابط عضوي بين دول الخليج الست، وجعلها تتجه لإنشاء مجلس يجمعها معا، إلى جانب ذلك كانت الرغبة في مواجهة مشاكل التنمية، القوي العاملة، والهجرة الاجنبية.[2]

2- أسباب سياسية:

تبلورت الأسباب السياسية في أمرين رئيسيين: الأول خاص **بإيران**، والثاني يتعلق **بالعراق**، حيث أسهمت **الثورة الايرانية** في زيادة الشعور والحاجة لدول الخليج العربية للتعاون فيما بينها، وذلك لما أحدثته من تهديد، وعدم إستقرار جيرانها، وإلى جانب ذلك كانت **الحرب العراقية- الايرانية** التي اندلعت عام 1980 سببا آخر من الأسباب التي أدت لقيام مجلس التعاون الخليجي، لا سيما أن دول مجلس التعاون الست قد انتابها

[1] - محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 46.

[2] - عبد المحسن لافي الشمري، **مرجع سابق**، ص 45.

شعور بالخوف من احتمال امتداد الحرب إلى أراضيها، فضلا عن أن تلك الحرب كانت حرباً لتغيير الوضع السائد سياسيا، جغرافيا واجتماعيا ، وهو الأمر الذي لم يكن لمنطقة أن تقبله، إذ كان من شأن تغيير الوضع القائم ربما تدمير المنطقة، وتدمير رموزها قيمها وللكل مصلحة في الحفاظ عليها.[1]

3- اسباب استراتيجية و امنية:

بالرغم من أن ميثاق المجلس لم ينص صراحة على الجانب الأمني؛ إلّا أن الهاجس الأمني هو الدافع الرئيس الذي دفع بدول الخليج العربية إلى تشكيل هذا التنظيم الإقليمي الفرعي، إمعانا منها بضرورة اتباع سياسة أمنية مشتركة تحقق الأمن الجماعي لهذه الدول، وعليه فإن نشاطه يشمل الميدان الامني بما في ذلك الحفاظ على أمن الخليج، وبالتالي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.[2]

إضافة إلى ذلك توجد مجموعة من العوامل الداخلية التي أكدت على مدى الترابط بين دول مجلس التعاون الخليجي، ويمكن إيجازها في العناصر التالية:

1- **وحدة اللغة:** تربط اللّغة بين أفراد المجتمع الواحد بأقوى الروابط وأدومها وأكثرها إتصالاً بالحياة، ويتضح أن اللّغة العربية هي الدافع لأبناء الخليج العربي للاجتماع على كلمة سواء، تمثلت في تكوين مجلس التعاون الخليجي العربي.
2- **وحدة الدين:** الدين الإسلامي مع وحدة اللغة العربية التي ينطق بها أبناء الخليج العربي كانا الركنيين الأساسيين في قيام الوحدة بين أبناء الخليج العربي.
3- **وحدة الأرض:** أقطار المجتمع الخليجي لا تمثل رقعاً أرضية متجاورة فحسب بل هي في مجموعها رقعة واحدة متصلة لا تفصلها عن بعضها موانع طبيعية أو صناعية، الأمر الذي يسّر شعوبها التنقل من جزء إلى جزء واتصالهم ببعض وتفاعلهم اجتماعيا منذ قديم الزمان.
4- **تشابه النظم السياسية:** تتشابه دول الخليج العربية إلى حد كبير في أنظمتها السياسية وهو النظام الملكي أو الأميري، والذي يعني تركز الحكم في العائلة واحدة ويكون وراثياً.[3]

---

[1] – عبد المحسن لافي الشمري، **مرجع سابق**، ص 46.

[2] - عبد المحسن لافي الشمري، **المكان نفسه**.

[3] - محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص ص 36- 37- 38.

الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي:

أولاً: المجلس الأعلى

هو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الاعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الاعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الاعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية، ويتكوّن من هيئتين أساسيتين هما:

1 – الهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى:

مكونة من ثلاثين عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو، يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات، وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى نظام الهيئة.

2 – هيئة تسوية المنازعات:

تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف النظام الأساسي.[1]

ثانيا المجلس الوزاري :

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الاعضاء او من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الاخيرة للمجلس الاعلى، و يعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الاعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الاعضاء، وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري ، اقتراح السياسات، ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الاعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الانشطة القائمة بين الدول الاعضاء.[2]

---

[1] - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، "الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي"، أنظر الرابط :

http://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/OrganizationalStructure.aspx

تم تصفح الموقع بتاريخ: 20 فيفري 2018.

[2] - الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي، **المرجع نفسه**.

ثالثا الأمانة العامة:

تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسات الخاصة بتعزيز التعاون، التنسيق والتكامل في خطط وبرامج ومشروعات العمل الخليجي المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات، وإعداد جداول أعمال إجتماعات المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغير ذلك من المهام المنصوص عليها في النظام الأساسي لمجلس التعاون.[1]

المطلب الثاني : مجالات التعاون لدول مجلس التعاون الخليجي

1- مجالات التعاون الإقتصادي

تسعى الدول الخليجية من خلال منظمتهم الإقليمية الفرعية إلى تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي، فقد أخذ العامل الاقتصادي في هذه التجربة منذ البداية بعداً هاماً على غرار البعد الأمني والسياسي، إذ يرى بعض الباحثين أن آليات التعاون الاقتصادي تم استلهامها من تجربة السوق الأوروبية المشتركة؛ حيث تبنى حكام دول مجلس التعاون صيغة مطابقة وشبيهة بنموذج السوق الأوروبية، وعملوا على تكييفها بما يتلاءم وظروف بلدانهم الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية.[2]

وقد تم تدوين هدف التكامل الإقتصادي في ميثاق مجلس التعاون الخليجي GCC Charter وفي **الاتفاقية الاقتصادية الموّحدة** Unified Economic Agreement للعام 1981؛ حيث ينصّ ميثاق مجلس التعاون الخليجي على التكامل الاقتصادي باعتباره واحداً من أهداف مجلس التعاون الخليجي الأربعة، محدداً القصد من ذلك في المادة الرابعة وهو:"**صياغة أنظمة مماثلة في مجالات مختلفة تشمل ما يلي: الشؤون الإقتصادية، المالية، التجارة، الجمارك والاتصالات، التعليم والثقافة**".[3]

---

[1] - الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي،**مرجع سابق**.

[2] - ياسين حشوف ، مستقبل وأفاق التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **مرجع سابق**، ص 157.

[3] – جيفري مارتيني و آخرون، "آفاق تعاون بلدان الخليج العربي"، (كاليفورنيا: تقرير صادر عن مؤسسة Rand)، 2016، ص 20.

حيث وقَّع قادة دول المجلس بالرياض **إتفاقية اقتصادية** موحَّدة في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 1981، وكانت الاتفاقية تُعَبِّر عن إطار شامل ومحدَّد ضمن برنامج زمني للتكامل الاقتصادي، وتعلَّقت الاتفاقية بجوانب عديدة تصبُّ في مسار التكامل، علمًا بأن دول المجلس استحدثت نسخة جديدة من الاتفاقية الاقتصادية، و التي أقرَّها قادة دول المجلس في قمَّة مسقط في ديسمبر/كانون الأول سنة 2001؛ وركزت الإتفاقية على بنود مطورة لتواكب بشكل أفضل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، ولتعزِّز العمل الخليجي المشترك فيما يتعلق بإنشاء **الاتحاد الجمركي** و**السوق الخليجية المشتركة** و**الاتحاد النقدي**، وتلك البنود تمثِّل محطات مهمَّة في مسيرة التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي بشكل كامل.[1]

واعتبارًا من مارس/آذار عام 1983 تم البدء بما يُسَمَّى **بمنطقة التجارة الحرة** لتنفيذ البنود والأحكام التي جاءت في الإتفاقية الإقتصادية فيما يتعلق **بالاتحاد الجمركي**؛ وذلك بهدف إعفاء السلع والخدمات ذات المنشأ الوطني من كافة الضرائب والرسوم الجمركية بين دول المجلس، مع إبقاء كل دولة على سياستها الجمركية حيال الدول خارج مجلس التعاون، وبعد إقرار النسخة المطوَّرة من الإتفاقية الإقتصادية لمجلس التعاون في عام 2001، تم الإتفاق على البدء الفعلي للإتحاد الجمركي اعتبارًا من يناير/كانون الثاني 2003. ومع نهاية عام 2008 استطاعت دول المجلس أن تنهي ما تطلَّبته مرحلة الإتحاد الجمركي بنجاح؛ وذلك من خلال التنسيق والإجراءات، وتوحيد القوانين الخاصة بالجمارك، والمواصفات القياسية للسلع، واتفقت دول مجلس التعاون في عام 2008 على الدخول في مرحلة جديدة؛ هي إقامة **السوق الخليجية المشتركة**.[2]

وبعد استكمال إجراءات التحوُّل إلى السوق الخليجية المشتركة وتفعيلها، كان لابُدَّ من إجراء النقلة التالية في مسيرة الوحدة والتعاون الاقتصادي الخليجي؛ وذلك من خلال **الاتحاد النقدي**، وإصدار العملة الخليجية الموحدة، فمنذ عام 2000 قرَّر المجلس الأعلى لمجلس التعاون بدأ جهود التنسيق نحو الاتجاه للوحدة النقدية؛ فقامت دول المجلس في عام 2001 بوضع برنامج زمني يتضمن اعتماد الدولار الأميركي كمثبِّت مشترك

[1] – خالد شمس العبد القادر، "التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون: الإنجازات والعقبات"، أنظر الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/201511411191428593 6.html

تم تصفح الموقع بتاريخ: 01 مارس 2018.

[2] - خالد شمس العبد القادر، **المرجع نفسه**.

لعملات الدول الأعضاء، و ذلك تمهيدًا للوصول إلى العملة الخليجية الموحَّدة، على أن تصدر هذه العملة بحلول عام 2010، وابتداءً من 2002 قرَّرت دول المجلس القيام بربط عملاتها بشكل رسمي مع الدولار.[1]

2 – مجالات التعاون العسكري و الأمني

إتسم التعاون العسكري والأمني بالعمل الجاد بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بناء وتطوير القوى العسكرية الدفاعية والأمنية، حيث تطور التعاون بشكل نوعي وكمي منذ بدء تشكيل المجلس، وكانت المرحلة الأولى هي مرحلة التأسيس ووضع أطر ومبادئ التعاون العسكري والأمني المشترك، وتوحيد التخطيط وتنفيذ التدريبات المشتركة.[2]

و تنفيذا للتوجيهات الصادرة من قادة دول المجلس لوزراء الداخلية بعقد اجتماعات ولقاءات فيما بينهم للتباحث وتدارس متطلبات وآليات التنسيق والتعاون الأمني بين دول المجلس، فقد عُقد الاجتماع الأول لوزراء الداخلية لدول المجلس في الرياض يومي 23 و 24 شباط 1982 واضعا بداية لانطلاقة التنسيق والتعاون الأمني.[3]

و في إطار التكامل والتعاون في المجال الأمني تبنت دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من السياسات والإستراتيجيات الهادفة لتحقيق الأمن المشترك لهاته الدول والمتمثلة في التالي :

1 – سياسة البناء الذاتي promotion of self -reliance تبنت دول المجلس هذه السياسة عبر التعاون العسكري وتنسيق الخطط بين جيوشها، مع تشييد بنية عسكرية تحتية تسهم في الترابط بين هذه الجيوش.

2 – الدبلوماسية الوقائية preventive diplomacy تم تبني هذا النهج وفق مايلي :

- توقيع إتفاقية أمنية ثنائية مع بعض الدول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.[4]

---

[1] - خالد شمس العبد القادر، **مرجع سابق**.

[2] - وضحة ذبيان غنام المطيري، **مرجع سابق**، ص 77.

[3] - عبد العزيز عبد العزيز المهري، **مرجع سابق**، ص 71.

[4]- عبد الله يعقوب بشارة، **لا عالم مستقر دون أمن الخليج العربي**، في محمد عبد الغفّار، (الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية من الداخل)، (المنامة، مملكة البحرين: مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، 2012)، ص 28.

- توسعت دول المجلس في إتصالاتها الدبلوماسية من أجل بناء شبكة عالمية في العلاقات الدولية القائمة على المصالح المتبادلة.
- تأكيد دول مجلس التعاون الخليجي على الحلول السلمية للمشاكل الإقليمية والدولية لاسيما إختلاف المواقف داخل منطقة الخليج، وقامت بتفعيل الحوارات الدبلوماسية مع دول الجوار في كل من العراق وإيران.[1]

3 – الإستراتيجية الأمنية الشاملة: أُقرت الإستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون في الإجتماع الإستثنائي لوزارة الداخلية، الذي عُقد في مسقط بتاريخ 15 فبراير 1987، وصادق عليه المجلس الأعلى في دورته الثامنة(الرياض) في نفس العام، وهي عبارة عن إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل، وتعزيزا للتنسيق والتعاون في المجال الأمني، و لتحديث الآليات والتدابير المشتركة للأجهزة الأمنية بالدول الأعضاء، ولمواكبة التطور المتنامي للجريمة.[2]

4 – الإتفاقية الأمنية: هي عبارة عن مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الأمني لدول المجلس و هي الزامية لمن وقع عليها و صادق عليها وفق نصوص موادها.و تتضمن هذه الاتفاقية تحقيقا للمبدأ الذي ينص على أن المحافظة على أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي هو مسؤولية جماعية يقع عبئها على دولها، واعتمادا على القدرات الذاتية و الطاقات المتوفرة لصيانة الأمن و الاستقرار.[3]

5 – الإستراتيجة الدفاعية لدول مجلس التعاون: كما حقق التعاون العسكري والتعاون المشترك نقلة أخرى هامة تمثلت بموافقة المجلس الأعلى في دورته (30) ديسمبر 2009 على الإستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تحدد رؤية إستراتيجية تعمل دول المجلس من خلالها على تنسيق وتعزيز تكاملها وترابطه،ا وتطوير إمكانياتها للدفاع عن سيادتها واستقرارها ومصالحها، وردع العدوان والتعاون لمواجهة التحديات والأزمات والكوارث من خلال البناء الذاتي والعمل المشترك وصولا للتكامل الدفاعي والعمل الجماعي.[4]

---

[1] - عبد الله يعقوب بشارة، **مرجع سابق**، ص 28.

[2] - عبد العزيز عبد العزيز المهري، **مرجع سابق**، ص 72.

[3] - عبد العزيز عبد العزيز المهري، **المرجع نفسه**، ص 73.

[4] - وضحة ذبيان غنام المطيري، **مرجع سابق**، ص 89.

6 – قوات درع الجزيرة المشتركة: نشأت قوات درع الجزيرة بمبادرة من دول مجلس التعاون في العام 1982 إبان اشتداد الحرب العراقية الإيرانية، واستهدفت بذلك تعزيز القوة الخليجية العربية المجمعة في نواة لتكوين جيش خليجي، أو إطار أمني خليجي مشترك بين دول مجلس التعاون، لمواجهة الخصوم القائمين أو المحتملين لدول المجلس، وذلك في ضوء ثلاثة مشاهد آنذاك:

1 – الحاجة لحماية صادرات النفط الخليجي في ظل التهديدات الإيرانية لها، نتيجة ما اتخذته دول الخليج من مساندة الموقف العربي العراقي.

2 – الدفاع عن آبار النفط في المنطقة.

3 – حماية أراضي دول مجلس التعاون من أي افتئات عليها.[1]

المطلب الثالث : المقومات الجيواستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي

وفيمايلي سيتم استعراض بعض مقومات دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث تم إعدادها وفق بيانات **المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي** و هي كالآتي :

جدول رقم 02: مجلس التعاون لدول الخليج العربية إحصائيات 2015 – 2016

المساحة الإجمالية	2015	2,410,747 كلم^2
إجمالي عدد السكان	2015	51,950,148 نسمة
حجم التبادل التجاري	2015	904,7 مليار دولار أمريكي
اجمالي الصادرات	2015	486,7 مليار دولار أمريكي
اجمالي التجارة البينية	2015	65,5 مليار دولار أمريكي
الكثافة السكانية	2016	22,0 نسمة لكل كلم^2
الناتج المحلي الإجمالي	2016	1,4 ترليون دولار أمريكي
الميزان التجاري	2016	14,4 مليار دولار أمريكي
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	2016	25,3 ألف دولار أمريكي

المصدر : جدول من إعداد الباحث حسب ما ورد في المركز الإحصائي لمجلس التعاون الخليجي: https://gccstat.org/ar/

[1] - وضحة ذبيان غنام المطيري، **مرجع سابق**، ص 90.

1- محددات جغرافية

تقع دول مجلس التعاون الخليجي الست بين دائرتي عرض 14و33 شمالاً، وخطي طول 34 و56 شرقا وتبلغ المساحة الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي 2.7 مليون كلم^2، ومن ثمة 51.42 % من مساحة منطقة الخليج، وتقع في الجنوب الشرقي بمنطقة الشرق الأوسط، ويحدها من الشمال العراق جمهوريات آسيا الوسطى وتركيا ومن الشمال الغربي الأردن وسوريا، ومن الغرب البحر الأحمر، ومن الشرق أفغانستان وباكستان وإيران عبر الخليج العربي، وتطل دول المجلس على الخليج العربي والبحر الأحمر، ومن هنا تتضح أهمية ذلك الموقع الذي يلعب دورا هاما في حركة التجارة العالمية بين الشرق والغرب، وكذلك بين دول جنوب شرقي آسيا والدول العربية والأوربية من ناحية أخرى مما زاد من حركة التجارة بين آسيا وأوربا.[1]

شكل رقم 05: خارطة دول مجلس التعاون الخليجي

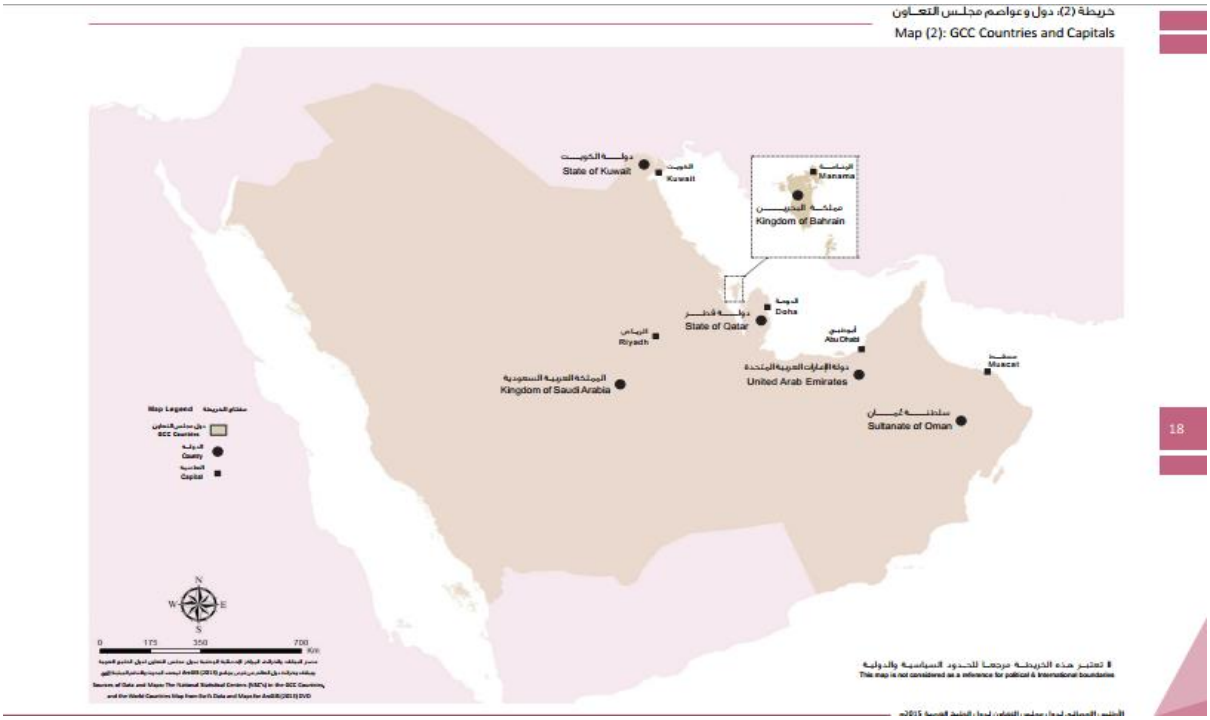

المصدر: https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/190-gcc-atlas-of-gcc-statistics-2015.pdf

[1] - محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص ص 14،15.

2 – محددات إقتصادية

هناك العديد من المقومات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي يمكن إجمالها فيما يلي :

1– النفط:

يلعب النفط الدور الأكبر في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، و يمثل العمود الفقري للبناء الاقتصادي فيها؛ حيث تعتمد كافة الدول الخليجية على البترول و مشتقاته، و تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 65 من احتياطي النفط في العالم و 33.5 من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، وللملكة العربية السعودية أكبر احتياطي من النفط في العالم إذ يقدر ب 264.2 مليار برميل، في حين تأتي باقي دول الخليج العربي بنسب أقل.[1]

كما تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي وحدها حاليا 21 ٪ من الاحتياطي العالمي للنفط، ويبلغ إنتاجها 61٪ من إنتاج العالم للنفط، ومن هنا تبرز أهمية دور دول مجلس التعاون من أجل أمن العالم الصناعي الغربي على المدى المتوسط والبعيد، وخاصة أن إنتاج النفط في الولايات المتحدة وبحر الشمال يعرف حسب تقديرات الخبراء تراجعا وهبوطا مستمرا.[2]

تعتبر الكويت الأكثر اعتمادا بين دول مجلس التعاون على القطاع النفطي والذي يشكل 91% من دخل الخزانة و 90 % من الصادرات و 45% من الناتج المحلي الإجمالي، في المقابل تعتبر البحرين الأقل اعتمادا على القطاع النفطي والذي بدوره يمثل 86% من إيرادات الخزانة، ونحو ربع الناتج المحلي، وتأتي عُمان بعد البحرين من حيث التنويع الإقتصادي كترجمة لتركيزها على إنشاء مناطق صناعية مستفيدة مع العامل الجغرافي للسلطنة، كما تشمل مواطن القوة في اقتصاد السلطنة قطاعات مثل الزراعة والصيد البحري والسياحة.[3]

2– الزراعة: يتنوع النشاط الزراعي نظرا لتنوع الاختلافات في المناخ، ويسهم القطاع الزراعي بنسب مختلفة في الدول الخليجية في الناتج الإجمالي كما ان نسب القوى العاملة في المجال الزراعي تختلف من دولة لاخرى.

---

[1] - يحي بن مفرح الزهراني، **مرجع سابق**، ص 09.

[2] - ياسين حشوف مستقبل وآفاق التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **مرجع سابق**، ص 155.

[3] - نيفين حسين، "المتانة الإقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية: المؤشرات والدلالات"، (الإمارات العربية المتحدة: وزارة الإقتصاد، إدارة التخطيط ودعم القرار الربع الرابع، 2016)، ص 20.

3- الصناعة: حدثت طفرة صناعية واضحة في دول مجلس التعاون الخليجي ومعظمها تعتمد على الصناعات التحويلية البتروكيمياوية والأسمدة، وظهرت المجمعات والمدن الصناعية الضخمة، وارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي لدول المجلس.[1]

وتستفيد دول المجلس من المواد الهيدروكربونية في عملية التنمية الصناعية، ففي الفترة الأخيرة برزت عدة مدن صناعية في دول المجلس ومنها مدن للصناعات الثقيلة مثل الجبيل في البحرين والشعبية في الكويت، ويعتبر الهيدروكربونية طاقة ومادة أولية تسهم في إقامة الصناعات الثقيلة في دول المجلس، ومن أهم هذه الصناعات تكرير النفط وتسييل الغاز الطبيعي. وتعد هذه الصناعات قاعدة رئيسية لانطلاق الصناعات الكيمياوية الأخرى مثل البتروكيمياويات والأسمدة الكيمياوية، واستطاعت دول المجلس ان تستفيد أيضا من الصناعات الموجهة للطاقة مثل الصناعات المعدنية كالحديد والصلب والالمنيوم و النحاس.[2]

3- البنية التحتية: تعتزم دول مجلس التعاون الخليجي استثمار نحو 210 مليارات دولار في مشروعات البنية التحتية في الفترة ما بين 2016 و 2020 و معظم هذا الإنفاق يأتي في إطار إستعدادات دول مجلس التعاون لأكبر حدثين و هما معرض أكسبو* 2020 في دولة الإمارات و مونديال 2022 في قطر .[3]

4- الموارد المعدنية: تحوي بعض دول المجلس كنوزًا هائلة من المعادن المختلفة ذات القيمة الإقتصادية الكبيرة مثل الذهب، الحديد والفضة في السعودية، والألمنيوم، الحديد والصلب في البحرين والنحاس في عمان، وهذه المعادن تشكل رافدًا آخر غير النفط لاقتصاديات هذه الدول، بل وتعتبر ركيزة قوية وأساسية في قوة اقتصادها.[4]

5- قطاع التجارة: احتلت دول مجلس التعاون مرتبة متقدمة على سلم الدول المصدرة للسلع خلال العام 2012م، وبلغت قيمة إجمالي الصادرات 934.8 مليار دولار في العام 2012 م، محققة المرتبة الرابعة عالمياً

---

[1] - يحي بن مفرح الزهراني، **مرجع سابق**، ص 9.

[2] - فهد عبد الرحمان آل ثاني، **مرجع سابق**، ص 306.

[3] - نيفين حسين، **مرجع سابق**، ص 4.

[4] - محمد عصام أكبر خوجة، **مرجع سابق**، ص ص 62، 63.

***معرض إكسبو:** هو تجمع عالمي ينظم مرة كل 5 سنوات يضم مئات المشاركين بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والشركات، ويضم فعاليات تستهدف تعزيز العلاقات الدولية والإحتفاء بالتنوع الثقافي وتقدير الإبداعات التكنلوجية.

بعد جمهورية الصين الشعبية، والولايات المتحدة الامريكية، والمانيا الاتحادية، وهي نفس المرتبة التي احتلتها في العام 2011 م بإجمالي صادرات قيمتها 851.5 مليار دولار، أما قيمة واردات دول مجلس التعاون في العام 2012م، فلقد بلغت 432.6مليار دولار، مما وضعها في المرتبة الرابعة عشرة من حيث اكبر الدول المستوردة على مستوى العالم، بينما كانت في العام 2011 م تحتل المرتبة الخامسة عشرة بإجمالي واردات قيمتها 381.5 مليار دولا، وتبعاً لذلك فإن إجمالي قيمة التبادل التجاري لدول المجلس مع بقية العالم بلغ حوالي 1.4 ترليون دولار في العام 2012 م، لتحتل بذلك المرتبة الخامسة على مستوى دول العالم من حيث حجم التبادل التجاري، بينما احتلت المرتبة السابعة في العام 2011 م بقيمة 1.2 ترليون دولار، ولقد حقّقت دول المجلس فائضاً في الميزان التجاري، في العام 2012 م بلغ حوالي 502 مليار دولار، مما مكّنها من المحافظة على المرتبة الأولى عالمياً في هذا المؤشر، حيث أنها حققت المرتبة ذاتها في العام 2011 م بفائض قيمته 470 مليار دولار.[1]

6- الناتج المحلي:

حققت دول مجلس التعاون الخليجي نمواً كبيراً في الناتج المحلي في العام 2012 م قدره % 14 مقارنة بالعام 2011 م، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون بالأسعار الجارية 1.6 تريليون دولار في العام 2012 م، وذلك بفضل الأداء الجيد الذي حققه قطاع الطاقة مدعوماً بارتفاع أسعار النفط والغاز في الاسواق العالمية، وجاءت دول مجلس التعاون في المرتبة الثانية عشر عالمياً من حيث حجم الناتج المحلي، وسجل نصيب الفرد من الناتج المحلي على مستوى دول المجلس ارتفاعاً نسبته 6% في العام 2012 م مقارنة بالعام 2011 م حيث بلغ حوالي 33 ألف دولار، بينما سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي على مستوى العالم نمواً قدره1% في العام 2012 م مقارنة بالعام 2011 م، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي على مستوى العالم 10 آلاف دولار في العام 2012 م.[2]

[1]- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، "**دول مجلس التعاون لمحة إحصائية**" ، قطاع شؤون المعلومات-إدارة الإحصاء، العدد الرابع، مارس 2014، ص ص 12، 13.

[2]- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، دول مجلس التعاون لمحة إحصائية، **المرجع نفسه**، ص ص 11، 12.

و يرجع الفضل فيما تشهده دول مجلس التعاون الخليجي من الرفاه والرخاء الإجتماعي والإقتصادي إلى ما يسهمه النفط في الدخل القومي لهذه الدول، لدرجة أن بعض الباحثين يطلقون على اقتصادها إسم "**إقتصاد النفط**"، وأصبح النفط وسيط الإحتكاك الحضاري ومحرك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

3 – محددات سياسية

تمثل دول مجلس التعاون من الناحية السياسية تركيبة سياسية متجانسة فكرًا ومنظورًا، تجمعها التجربة التاريخية ويربطها الموقع الجغرافي والحدود المشتركة، وهي عوامل أسهمت إلى جانب غيرها في توليد رؤية متقاربة إن لم تكن متطابقة للعالم الخارجي، تعززت تلك العوامل بإجماع دول المجلس على تبني مبادئ سامية في التعامل الدولي أساسها ميثاق الأمم المتحدة، والإلتزام بقواعد السلوك الدولي وإحترام التزاماتها العربية والدولية، وقد انعكست تلك المبادئ في أهداف عريضة للسياسة الخارجية؛ حيث عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية على صياغة مواقف مشتركة تجاه القضايا السياسية المختلفة، والتعامل مع العالم كتجمع واحد على صعيد السياسة الخارجية، وذلك انطلاقا من الأسس والثوابت التي ترتكز عليها السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون، والتي من أهمها: **حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، حل النزاعات بالطرق السلمية، دعم القضايا العربية والإسلامية بجانب تطوير علاقات التعاون مع الدول العربية والإسلامية.**[2]

وتعد **قمة أبوظبي** التي عقدت في السابع من ديسمبر الماضي في الدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي أبرز الأحداث التي شهدها مجلس التعاون الخليجي خلال العام الثلاثين لإنشائه؛ حيث أكد قادة دول المجلس مواقفهم الثابتة تجاه مختلف القضايا الخليجية والعربية والدولية، واتخذت القمة قرارات متعددة حول العديد من القضايا السياسية والاقتصادية وكل أشكال التعاون الخليجي، محددة السياسة الثابتة لمجلس التعاون تجاه القضايا الخليجية والعربية والدولية محل الاهتمام. [3]

ويمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي تتشابه الى حد كبير في أنظمتها السياسية وهو النظام الملكي او الاميري و الذي يعني تركز الحكم في عائلة واحدة ويكون الحكم وراثيا وداخل اطار مجلس التعاون الخليجي

---

[1] - فهد عبد الرحمان آل ثاني، **مرجع سابق**، ص 307.

[2] - وضحة ذبيان غنام المطيري، **مرجع سابق**، ص ص 29، 30.

[3] - وكالة أنباء البحرين، "تقرير عن انجازات دول مجلس التعاون الخليجي في الذكرى 30 لتأسيسه"، أنظر الرابط :

http://bna.bh/portal/news/458032

تم تصفح الموقع بتاريخ: 28 فيفري 2018.

حدث تقارب بين تلك الدول الاعضاء من خلال اوجه التعاون المشتركة على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية و الامنية و الاجتماعية و الصحية و العلمية.[1]

3- محددات عسكرية

تتضح أهمية دول المجلس من منظور وعسكري في حجم الإنفاق العسكري؛ حيث نشر موقع "**الخليج اونلاين**" إنفوجراف يوضح القدرات العسكرية لدول الخليج العربية الست وما تمتلكه من سلاح في جيوشها البرية والبحرية والجوية.

شكل رقم 06 : أنفوجراف القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي

المصدر: http://alkhaleejonline.net/infographicfull/1427308373473266400/

[1] - محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 20.

تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى من حيث عدد قوات الجيش ب 233.500 مقاتل، تليها سلطنة عُمان ب 72.000 مقتال، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة ب 65.000 مقاتل، تليها دولة الكويت ب 15.000 مقاتل، تليها مملكة البحرين ب 13،000 مقاتل، تليها قطر ب 11.800 مقاتل،والبحرين تأتي في المرتبة الأولى من حيث قوات الإحتياط بعدد 112.500 مقاتل، تليها الكويت ب 31.000 مقاتل، تليها السعودية ب 25.000 مقاتل تليها عمان ب 20.000.[1]

و تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى من حيث التسليح؛ حيث يضم سلاح الجو السعودي 675 طائرة مقاتلة، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة ب 497 طائرة، تليها الكويت ب 106 طائرات، تليها البحريت ب 104 طائرات، تليها عُمان ب 103 طائرات، و تاتي قطر في الترتيب الأخير ب 72 طائرة، أما سلاح القوات البحرية فتأتي قطر في الترتيب الأول ب 80 قطعة بحرية، تليها الإمارات ب 75 قطعة بحري، تليها السعودية ب 55 قطعة بحرية، تليها البحرين ب 39 قطعة عسكرية، تليها الكويت ب 38 قطعة بحرية، تليها عُمان ب 16 قطعة بحرية، أما سلاح القوات البرية فتأتي السعودية في المرتبة الأولى ب 7960 دبابة، تليها الإمارات ب 3085 دبابة، تليها الكويت ب 1354 دبابة، تليها عُمان ب 1350 دبابة، تليها قطر ب 613 دبابة، تليها البحرين ب 505 دبابات.[2]

من الملاحظ ارتفاع الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي مدفوعا بصفقات عسكرية شملت مختلف أفرع القوات المسلحة، وتشير المصادر العسكرية إلى أن هذا الإنفاق قد ارتفع عام 2013 في عمان إلى 5 مليارات دولار، والكويت الى 4.55 مليارات دولار، والسعودية 45 مليار دولار وفي البحرين 721 مليون دولار، وفي قطر إلى 3 مليار دولار وفي الإمارات العربية المتحدة إلى 16 مليار دولار.[3]

[1] - مصطفى عنبر، "قدرات دول الخليج العسكرية"، أنظر الرابط :

http://www.youm7.com/story/2015/3/262118014/تعرف-على-القدرات-العسكرية-لدول-الخليج-الست

تم تصفح الموقع بتاريخ: 01 مارس 2018

[2] - مصطفى عنبر، **المرجع نفسه**.

[3] - يحي بن مفرح الزهراني، **مرجع سابق**، ص 10.

ويرجع تنامي النفقات العسكرية لدول المجلس لعدة أسباب منها: زيادة التهديدات الامنية في منطقة الخليج بسبب الحروب والوجود العسكري الاجنبي الكثيف، وتصاعد التوترات المستمرة الامر الذي أعطى أهمية لدول المنطقة ضمن الإستراتيجية العالمية، السبب الآخر هو التطوير المستمر لاقتصاديات دول المنطقة وظهور بوادر تركز مصادر الثروة التي تحتاج إلى قوة لحمايتها، أما السبب الثالث هو تصاعد التهديدات الإرهابية النوعية بحيث أصبح من الضروري تطوير القوات المسلحة من أجل احتواء هذه التهديدات وضرورة التنسيق والتعاون العسكري والأمني الإقليمي.[1]

4- محددات ثقافية:

من الخصائص الأساسية في منطقة الخليج العربي السمات الجيوثقافية النابعة من العمق التاريخي الذي يمتلكه، فإن أكبر التطورات الثقافية والدينية والفكرية التي أثرت في تاريخ البشرية تحققت على أرض هذه المنطقة، كما أسهم قربها من القارات الثلاث أن تكون ساحة للمجاهرة والمواجهة والمحاسبة الثقافية على المستوى العالمي والمحلي، لذا يعد التقارب الثقافي وعامل اللغة المشتركة التقارب الجغرافي الخليجي واحداً من أهم المقومات لقيام مجلس دول مجلس التعاون؛ ذلك أن المصالح المشتركة والروابط الثقافية بين دول المجلس يجعل مجلس التعاون الخليجي قادر على المساهمة في حل المشكلات الثقافية والاجتماعية الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي.[2]

وكخلاصة لما تم دراسته في هذا المبحث يمكن القول أن ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى الوجود يعني إستجابة للواقع، وإيماناً من الدول الأعضاء بوجود علاقات خاصة وسمات مشتركة تربط بينهم إضافة إلى توفر الرغبة والإرادة السياسية في خلق وحدة إقليمية تحقق الترابط والتكامل بين أعضائه، كما تضمن التعاون والعمل المشترك بينها في جميع المجالات، وقد تميزت بنية المجلس بالعديد من المحددات والمقومات الإستراتيجية والجيوبوليتيكية التي جعلت منه قوة ذات مكانة إقليمية ودولية، وكما أن الظروف الأمنية التي أدت إلى نشأته وتواجده في منطقة تتميز بالتجاذبات الإقليمية والدولية جعل البعد الأمني يحتل أولويات دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما سيتم دراسته من خلال المبحث الثالث.

---

[1] - حمد بن محمد آل رشيد، "السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج"، أطروحة دكتورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012، ص 214.

[2] - يحي بن مفرح الزهراني، **مرجع سابق**، ص ص 6، 7.

المبحث الثالث : البعد الأمني في سياسة مجلس التعاون الخليجي الخليجي

إن تشكيل مجلس التعاون الخليجي مكون من دول الخليج العربية هو إعلان عن إرادة دول المنطقة وقادتها لخلق وحدة متكاملة تعبر عن كيان إقليمي يحقق مصالح أعضائه المتعددة الأبعاد، وإيماناً من الدول الأعضاء بوجود علاقات خاصة وسمات مشتركة تربط بينهم. إذ حظي المجلس منذ نشأته بأهمية إستراتيجية بالغة نتيجة لمجموعة من المقومات الإقتصادية،السياسية والعسكرية التي يتميز بها، وهذا ما أعطاه وزن إقليمي ومكانة إقليمية كبيرة، ورغم أن أهداف المجلس لم تكن ذات أبعاد أمنية بصفة مباشرة إلا أن ما تشهده المنطقة حالياً من تطورات إقليمية ودولية خطيرة؛ تجعل القناعة تامة ومتزايدة خليجياً بضرورة اتخاذ إجراءات مصيرية من شأنها المحافظة على كيان ووجود الدول الاعضاء في منظومة التعاون الخليجي، فأصبح البعد الأمني يتصدر اهتمامات أجندة مجلس التعاون إيمانا منها بضرورة حماية وضمان أمنها ضد التحديات التي تواجهها، إذ تتفاعل الأبعاد الأمنية لهذا الكيان ضمن ما يعرف بالأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربية.

وسيتم التطرق لهذا المبحث بتقسيمه إلى قسمين: في القسم الأول سيتم التطرق لأهم القضايا المهددة لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، أما فيما يخص القسم الثاني من المبحث فيتعلق بمدى أهمية البعد الأمني في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول : التهديدات الإقليمية والدولية لمجلس التعاون الخليجي

لقد دعت العديد من الظروف والمتغيرات سواء الدولية أو الإقليمية إلى ضرورة تحقيق الأمن لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ذلك أن العديد من المتغيرات قد ألقت بظلالها على منطقة الخليج وبالفعل شكل عددا منها تهديدا لأمن الخليج العربي؛ الأمر الذي دعى بدوره إلى تحديد المقصود بالأمن بالنسبة لدول مجلس التعاون والذي تأسس بهدف لم شمل تلك الدول، وحماية أمنهم المشترك باعتبارهم وحدة إقليمية واحدة.[1]

و يمكن تعريف أمن دول مجلس التعاون الخليجي على أنه" **الغاية الإستراتيجية لهذه الدول والتي تتفق مع المبادئ والمصالح الوطنية، حسبما تقررها القيادة السياسية لمجلس التعاون، لحماية كيان دول المنطقة وحقها في البقاء، وسيادتها وهيبتها في المجتمع الدولي، ومشاركتها الفعالة في تحقيق الأمن**

[1] - محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 7، 8.

القومي العربي"، ومن المتوقع أن تصل الدول الأعضاء في المجلس إلى تصور مشترك للأمن الخليجي يجمع بين تعيين مصادر التهديد، وتحديد أولوياته، وبناء الإستراتيجية الخليجية الموحدة لتحقيق أهداف السياسة الدفاعية الخليجية.[1]

لذا فإن وجود مجلس التعاون الخليجي في إقليم مضطرب ما هو إلا زيادة تُضاف إلى الأعباء المثقلة لدى دول المجلس فرغم كل المقومات، والخصائص الموجودة بحوزتها إلاّ أنها تواجه صعوبات تُثقل كاهلها في منطقة محفوفة بالمخاطر، ومن أهم وأبرز التهديدات التي يواجهها المجلس وهي كالتالي:

1- التهديدات على المستوى الإقليمي:

1 – الطموح النووي الإيراني: إن امتلاك إيران للأسلحة النووية سيكون له تأثير على الأمن الإقليمي ومنها أمن دول الخليج العربي على وجه الخصوص، فإيران تسعى دائمًا إلى تعزيز دورها الإقليمي سواء بطريقة شرعية أم غير شرعية، ولذلك سعت إيران للحصول على الطاقة النووية، فوجودها في إقليم يتسم دومًا بعدم الإستقرار جعل الخيار النووي أمامها هدفًا لا تراجع عنهُ ومرّ البرنامج النووي الإيراني بالعديد من المراحل منذُ انطلاقه، وقد أثرت جميع هذه المراحل بالبيئة الإقليمية والدولية ومنها أمن الخليج.[2]

3 – عدم استقرار العملية السياسية في العراق: إن الوجود الأمريكي في العراق أسهم بشكل كبير في حالة انعدام الاستقرار التي يعاني منها العراق حاليًا، فحل الولايات المتحدة للجيش العراقي في مقابل وجود الجيش الإيراني بكامل قوته خلق فجوة واختلالًا بمعادلة الأمن الخليجي ككل، ومن المؤكد أن دول الخليج استاءت من الوجود الأمريكي بالعراق لما أتبع ذلك من وجود إيراني قوي في العراق ومنطقة الخليج، وأصبحت إيران تهدد بشكل مباشر وصريح أمن الدول الخليجية كافة.[3]

---

[1] - محمد عصام أكبر خوجة، **مرجع سابق**، ص 80.

[2] – عبد الرحمان الحديدي، تأثير الأزمة الخليجية على مفهوم الأمن الجماعي لدول الخليج العربي، أنظر الرابط :

https://www.sasapost.com/opinion/collective-security/

تم تصفح الموقع بتاريخ: 05 مارس 2018.

[3] - عبد الرحمان الحديدي، **المرجع نفسه**.

3- الحرب الأهلية المستمرة في سوريا: تعتبر سوريا مجالًا حيويًا بالنسبة لإيران لذلك نجد مطالبة دول الخليج والسعودية بإقامة فترة انتقالية في سوريا لا مكان فيها لبشار الأسد، فدول الخليج تعلم جيدًا أن استمرار بشار الأسد ما هو إلا استكمال لمسلسل الجولات الخاسرة أمام إيران، ولهذا نجد استماتة من جانب الخليجيين إزاء هذا المطلب، فضلًا عن دعمها للمعارضة السورية كخطوة منها لتقويض الوجود الإيراني في سوريا.

4 – الإرهاب: تعاني المنطقة العربية عمومًا من خطر التطرف المصحوب بالإرهاب لكن لمنطقة الخليج وضع خاص؛ إذ يوجد بها أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، وأمنها مرتبط باستمرار تدفق النفط للعالم الخارجي لذلك فإن أمن دول الخليج لا تتحمله دولة وحدها؛ حيث نجد الولايات المتحدة أبرز المدافعين عن أمن الخليج العربي.[1]

5 – الأوضاع في اليمن: لم تكن اليمن بعيدة عن الدائرة الأمنية الخليجية؛ إذ شكّلت اليمن مصدر تهديد مباشر لأمن المملكة العربية السعودية بعد سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة اليمنية صنعاء 21 سبتمبر 2014، ولم تتوانَ دول الخليج في الدفاع عن أمنها حيث شكلت السعودية بمعاونة الدول العربية "**التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن**"؛ حيث تعتبر اليمن مجالًا حيويًا بالنسبة للسعودية، بالإضافة إلى إشرافها على مضيق «باب المندب» ذي الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للسعودية.[2]

2 – التهديدات على المستوى الدولي :

أما على المستوى الدولي فقد باتت دول مجلس التعاون مكشوفةً ومعرّضةً للخطر بسبب التوقعات المتزايدة بقرب انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، وإعادة تمركزها في الشرق الأقصى، وهذا الأمر سينتج عنه فراغ إستراتيجي كبير سيدعو إلى تكالب القوى الكبرى والإقليمية الأخرى على المنطقة، بدايةً من الصين وروسيا والهند وغيرها، وسيخلق ذلك وضعًا مشابهًا للحرب الباردة، لكن هذه المرة من دون الولايات المتحدة، وهو الوضع الذي يسبب قلقًا شديدًا لدول المجلس المرتبطة بها تاريخيًا والمعتمدة عليها تمامًا في تأمينها، والدفاع عنها ضدّ أطماع القوى الإقليمية والدولية العدوانية التي تسعى للهيمنة عليها، وعلى مواردها الطبيعية.[3]

---

[1] - عبد الرحمان الحديدي، **مرجع سابق**.

[2] - عبد الرحمان الحديدي، **المرجع نفسه**.

[3] - أحمد محمد أبو زيد، "الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون بعد ثورات الربيع العربي"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 18، نوفمبر 2015، ص 25 .

المطلب الثاني : أهمية البعد الأمني في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

ينبع من المنظور الجيوسياسي لأمن الخليج ما ينطبق عليه من تفاعلات ضمن إطار الأمن الإقليمي، الذي يعنى بمجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا، ويمكن أن يتسع هذا المنظور ليشير إلى الأثر الذي تتركه السياسات الإقليمية والدولية ذات المدى الواسع.[1]

ولا تقود الرؤية الواقعية للأمور إلى دعوة دول المنطقة إلى تبني نظام للأمن الإقليمي من قبيل الأمن الشامل، أو الأمن الجماعي الذي بُنيت فلسفته في الأصل ليعمل على أساس عالمي أكثر منه إقليميًّا، لذا يمكن لدول المنطقة أن تتجه نحو تبنّي نظام أمني ذي سقف سياسي محدود، لكنه واقعي وفاعل، مثل نظام **الأمن المنسق** Coordinated Security الذي يجري في إطاره تنسيق السياسات الأمنية والدفاعية بين الدول الأعضاء؛ لتحقيق أهداف متفق عليها تتجه أساسًا إلى بناء الثقة، ووضع تصورات مشتركة للأخطار الفعلية والمحتملة التي تواجه الأمن الإقليمي، وكيفية مقاربة الحلول المثلى لها، كما يُمكن دولَ الإقليم أن تخلق إطارًا غير رسمي للتعاون والتنسيق على مستوى الأمن الإقليمي، وهذا نظام معمول به في بعض مناطق العالم، ويطلق عليه **الأمن التعاوني** Cooperative Security ؛ إذ يجري وضع مبادئ ومعايير للسلوك، ويتم تأكيدها من خلال منتدى منتظم للحوار.[2]

وقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي بتكوين مجلسها حينما وجدت أن ثمة تحديات أمنية تواجهها، وأن حجم هذه التحديات يفوق في أحيان كثيرة قدراتها الذاتية، وقوتها العسكرية الوطنية، فعمدت لأسباب إستراتيجية على تنسيق مواقفها، وحشد قواها من أجل إيجاد قدر من الأمن لأعضاء هذا المجلس.[3]

و في هذا الإطار تولي دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية الجانب الأمني ما يستحقه من أهمية بالغة، وذلك ادراكاً منها بأن الخطط التنموية والتقدم والإزدهار لا يمكن أن يتحقق إلا باستتباب الأمن

---

[1] - وضحة ذبيان غنام المطيري، **مرجع سابق**، ص 50 .

[2] - عبد الجليل زيد المرهون، **مرجع سابق**، ص 39.

[3] - أحمد إبراهيم الأنصاري، "التحديات الإستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الإقليمية و الدولية (2010-2016)"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2017، ص 59.

والاستقرار، فشهد مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المجال الأمني تنسيقا وتعاونا، وخطى خطوات كبيرة وحقق إنجازات متقدمة شملت مختلف المجالات الأمنية بشكل عام، وما يمس حياة مواطني دول المجلس بوجه خاص، وبما ينسجم في الوقت ذاته مع متطلبات جوانب العمل المشترك الأخرى السياسية، الإقتصادية والإجتماعية.[1]

الترتيبات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي:

تم أقرار عدد من الإستراتيجيات الأمنية لمواجهة بعض الظواهر المتعلقة بالأمن من أهمها:

الجانب المتعلق بالتعاون العسكري: حيث وضعت القمم الخليجية إطارًا عاماً للتعاون العسكري بين الدول الست ينطلق من تعزيز مفهوم الأمن الجماعي القائم على أربعة مبادئ أساسية هي: أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ، وحدة المصير المشترك، تحقيق التكامل الدفاعي، إعتماد دول المنطقة على نفسها في حماية أمنها والحفاظ على اسستقرارها.

الجانب المتعلق بأسس و ركائز التعاون الأمني مع دول العالم: حيث أكدت دول المجلس ضرورة العمل على تحقيق الأمن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي وفق أسس ثابتة تتمثل بعدم التورط في الصراعات الدولية، إتباع سياسة حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

مناقشة القضايا ذات الأبعاد الأمنية: سواء على الصعيد الداخلي(كالتطرف، الإرهاب، العمالة الوافدة والتركيبة السكانية)، أو على الصعيد الإقليمي (حروب الخليج الثلاث، قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، قضايا الإنتشار النووي في المنطقة وخصوصا الملف النووي الإيراني).[2]

كما أقام مجلس التعاون الخليجي **صيغة للمستقبل،** وسوف تدفع بدوله بأقصى ما لديها لفرض أمن الخليج عن طريق بناء **القوة العسكرية الذاتية، التكامل السياسي والإقتصادي والمحافظة على التركيبة السكانية.**[3]

---

[1] - نايف بن خالد بن سلطان الهيضل، "التحولات في البيئة الدولية و الإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الخليجية 2003- 2008"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة مؤتة، قسم العلوم السياسية، الأردن، 2009، ص ص 122، 123.

[2] - نايف بن خالد بن سلطان المعيضل، **المرجع نفسه**، ص ص 142، 143.

[3] - عبد العزيز عبد العزيز المهري، **مرجع سابق**، ص 49.

وعندما نتمعن في المبادئ التي أنشأ عليها المجلس تظهر معالم الإهتمامات الأمنية الطاغية على الفلسفة التي أقيم عليها المجلس ويمكن بيان هذه المبادئ الأمنية في مجموعة من النطاق هي كالتالي :

1 – ترجع مسؤولية أمن منطقة الخليج العربي واستقرارها بالدرجة الاولى على شعوبها وقادتها السياسيين.

2 – إن تشكيل مجلس التعاون الخليجي مكون من دول الخليج العربية هو إعلان عن إرادة دول المنطقة وقادتها في الدفاع عن أمنها، والمحافظة على بقائها القوي ضد التهديدات الفعلية والمحتملة.

3 – الفصل بشكل جماعي في الموقف الرافض للتدخل الأجنبي في سياسات دول المنطقة مهما كان مصدر التدخل.[1]

4 – العمل بشكل جماعي على بناء القوة الدفاعية الذاتية لدول المجلس وتطوير عمليات التنسيق والتعاون الأمني والعسكري.

5 – إن الهدف الإستراتيجي للتعاون الأمني والإستراتيجي ليس موجها ضد أحد، وإنما له طابع دفاعي ضد الإعتداءات الخارجية على دول المنطقة.

6 – إن وقوع أي اعتداء على أي عضو من أعضاء مجلس التعاون الخليجي هو اعتداء على كل دول المنظمة؛ بما يعني أنها تتضامن بشكل جماعي في الدفاع عنها.

7 – إعطاء أولية للتصنيع الحربي وتحديث القوات المسلحة بشكل سد حاجات جيوش دول المجلس في الدفاع والأمن.

8 – العمل الجماعي والتعاون الأمني على تقوية الجبهة الداخلية لدول المجلس، وتعزيز الإستقرار الداخلي.

9 – التأكيد على العمق العربي لنظام مجلس التعاون الخليجي، وأن القوة العسكرية لدول المجلس هي امتداد للقوة العربية في الأمن والاستقرار الإقليميين.[2]

بصفة عامة إنشاء منظمة أو بنية تمثل دول الخليج الستة تحت إسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان تحت دوافع أمنية مسيطرة كما يعتقد العديد من الباحثين في العلاقات الدولية الخليجية، انعكست هذه

[1] - حمد بن محمد آل رشيد، **مرجع سابق**، ص ص 196، 197.

[2] - حمد بن محمد آل رشيد، **المرجع نفسه**، ص ص 196، 197.

الاهتمامات الأمنية بجلاء في المضامين التي وردت في بيان أول قمة خليجية التأمت في أبو ظبي يومي 25 26 أيار مايو 1981، والتي نصت على أن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة إستقلالها.[1]

ورغم أن التعاون الأمني والدفاعي اتخذ بين دول مجلس التعاون الخليجي الست مساراً تصاعديّاً منذ نشوء المجلس في عام 1981؛ غير أنّه لم ينجح في الارتقاء إلى مستوى المنظومة الأمنية الخليجية المتكاملة، وذلك بسبب التباين في رؤية التهديدات بين دوله، ويتوقع أن يصطدم أي مشروع دفاعي أو أمني مشترك بعقبات نتيجة هذا التباين، والاختلاف في رؤية التهديدات الأمنية سيؤثر على العمل الأمني المشترك، وربما صار السبب الأساسي في عدم تنفيذ الاتفاقية الأمنية المشتركة واستكمال المصادقة عليها.[2]

وقد قادت الرؤية المتباينة بين دول المجلس للتهديدات الأمنية إلى عدم وجود رؤية موحدة لمفهوم الأمن ومصادر التهديد، ومنه غياب التوافق حول الأمن الإقليمي، وكانت محصلة ذلك نشوب العديد من الخلافات الحدودية والتوترات السياسية بين دول المجلس؛ مثلت التحدي الأبرز والعائق أمام تحقيق وحدة متكاملة تحقق أمن أعضائها، و لعل الحدث الأبرز يمثل في تفجر أزمة سحب عدد من سفراء دول مجلس التعاون الخليجي من دولة قطر عام 2014 ليكشف عن توتر العلاقات بينها، وذلك كان في أعقاب عزل الرئيس المصري السابق "**محمد مرسي**" في 30 حزيران 2013، و ما تبع ذلك من تداعيات على العلاقات الخليجية التي شهدت حالة من النزاع على خلفية هذه الأزمة.[3]

و كخلاصة لما تم التطرق له في الفصل الثاني يمكن القول أن منطقة الخليج العربي حظيت بأهمية جيو استراتيجية بالغة لما تملتكه من خصائص ومقومات، وازدادت أهمية المنطقة بتزايد أهمية النفط والغاز في الأجندة السياسية العالمية، فأصبحت بذلك المنطقة محط أطماع إقليمية و دولية، فدفعت التفاعلات الدولية والإقليمية في المنطقة بالدول الخليجية إنشاء منظمة إقليمية تعبر عن رغبة القادة الخليجيين في إنشاء وحدة وكيان إقليمي

---

[1] - حمد بن محمد آل رشيد، **مرجع سابق**، ص ص 198، 199.

[2] – شهيرة سلوم، "مسار الأمن الخليجي المشترك والتباين في رؤية التهديدات"، أنظر الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2014/12/8/مسار-الأمن-الخليجي-المشترك-والتباين-في-رؤية-التهديدات
تم تصفح الموقع بتاريخ: 10 مارس 2018

[3] - أحمد إبراهيم الأنصاري، **مرجع سابق**، ص 32.

إيمانا منها بالترابط الوثيق ووحدة المصير المشترك، على إثر تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة إقليمية ذات أهداف إقتصادية، سياسية وأمنية، وتفاعلت علاقات دول المجلس فيما بينها فكان من إفرازات هذا التفاعل التكامل والتعاون في العديد من المجالات، و نظرا للتفاعلات الدولية والإقليمية في منطقة الخليج العربي والتهديدات والتحديات التي تواجهها المنطقة أصبح أمن المنطقة هاجسا لدى قادة دول المجلس، وأصبح بذلك البعد الأمني من أهم أولويات أجندة السياسة الخارجية لمجلس التعاون، إذ أصبح يمكن القول أن هاته المنظمة الإقليمية تمثل جماعة أمنية تأخذ على عاتقها حماية وضمان أمن دولها وأمن منطقة الخليج تحت إطار الأمن الإقليمي الخليجي، ولتحقيق الأمن الجماعي والمشترك لدوله.

إلا أنه ليس هناك رؤى محددة المعالم في دول الإقليم لماهية الخيار الذي يفترض أن يرسو عليه الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي، كما أن أصل الفكرة القائلة بالذهاب نحو هذا الأمن ليست موضع إجماع بين الفرقاء، ويعود هذا في بعض الأمر إلى تباين أولويات الأمن لدى دول المنطقة، وتفاوت رؤيتها لمصادر التهديد، إذ أن غياب التوافق الإقليمي حول الأمن، لا يخدم أيًّا من الأطراف الإقليمية وكنتيجة لذلك حدثت فجوة داخل دول المجلس ولّدت العديد من الأزمات من أهمها ما حدث مؤخرا من أزمة بين السعودية وقطر، والتي كان لها تداعيات على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، و هذا ما سيتم التطرق له في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

واقع أمن دول مجلس التعاون الخليجي على ضوء الأزمة السعودية – القطرية من منظور مركب الأمن الإقليمي

الفصل الثالث: واقع أمن دول مجلس التعاون الخليجي على ضوء الأزمة السعودية– القطرية من منظور مركب الأمن الإقليمي

جاء تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعبيرا لرغبة وإرادة القادة الخليجيين في بناء كيان ووحدة إقليمية؛ إذ كان الهدف من إنشائه بناء منظومة إقليمية تعمل على حماية أعضائها من المخاطر والتهديدات الأمنية، وقام المجلس بالعديد من المجهودات في مجال التنسيق والتعاون خاصة في الجانب الأمني، بيد أن ذلك لم يكن كافيا لتجاوز الخلافات بين دول المجلس سواء الحدودية منها أو ذات الطابع السيادي.

تعد الأزمة السعودية– القطرية من أكثر الأزمات التي شهدها مجلس التعاون الخليجي حدّة منذ تأسيسه؛ إذ تعكس صراع الإيرادات بين الدول الفاعلة فيها، ومثل كل أزمة تباينت سياسات ومصالح الأطراف الفاعلة فيها، وتعددت الأسباب الكامنة وراء هذه الأزمة، ونظرا لما تحمله هذه الأزمة من تداعيات وآثار على أمن دول مجلس التعاون الخليجي ما يجعل مستقبل المجلس محل التساؤل، إذ باتت تطرح شكوكاً كبيرة حول بقاء المجلس ومدى نجاعة فعالية أدائه في المستقبل، مما يستدعي طرح تساؤلات حول السيناريوهات الممكنة لهذه الأزمة، ومدى إمكانية تصور حل لها يرضي جميع الأطراف، ويضمن بقاء مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية متماسكة.

وبالتالي سيتم دراسة هذا الفصل وفق تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول يختص بدراسة متغيرات الأزمة السعودية– القطرية وأبعادها، المبحث الثاني فيعنى بدراسة أهم تداعيات وآثار الأزمة السعودية– القطرية على الأمن المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي، أما المبحث الثالث فيدرس الآفاق المستقبلية لمجلس التعاون الخليجي وأهم السيناريوهات المحتملة للأزمة السعودية– القطرية.

المبحث الأول : متغيرات و أبعاد الأزمة السعودية القطرية

يعتبر مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته مثالاً لتجربة التكتل الإقليمي الناجح، ولأكثر من ثلاثين سنة قام المجس بتأسيس وعلاقات قائمة على التكامل والتعاون بين أعضائه في جميع المجالات، ولكن رغم الترابط والتماسك الظاهر بين دول المجلس، إلا أن العلاقات بينها عرفت العديد من الخلافات السياسية والدبلوماسية والتي كادت في مجملها أن تؤدي إلى إنهياره، إلا أن المجلس اليوم يتعرض لأكثر الأزمات حدة والتي تباينت الأسباب الكامنة والحقيقة وراء اندلاعها، كما تباينت مصالح الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة فيها.

وسيتم دراسة المبحث بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب: الأول يتعلق بدراسة مجريات الأزمة وجذروها، المطلب الثاني عبارة عن دراسة تحليلية لأسباب الأزمة، أما المطلب الثالث فيدرس أهم دوافع ومصالح الأطراف الفاعلة في الأزمة وأهم المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة السعودية– القطرية.

المطلب الأول: رؤية في بيئة جذور الأزمة السعودية– القطرية

1 – بيئة و مجريات الأزمة السعودية– القطرية :

تفجرت الأزمة عندما أقدمت ثلاث دول خليجية أعضاء في مجلس التعاون(**السعودية، لإمارات والبحرين**)، بالتحالف والتضامن مع دولة غير عضو(**مصر**)، في 5 حزيران /يونيو 2017 ، على قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولةٍ عضوٍ(**قطر**)، وفرض حصار بري وبحري وجوي عليها، وقد جاءت هذه الأزمة على خلفية اختراق وكالة الأنباء القطرية في 24 أيار /مايو 2017 ، ونشر تصريحات زُعِم أنّ أمير دولة قطر أدلى بها تتعارض مع سياسات دول الحصار ومواقفها، وخلال الأشهر الستة التي فصلت بين تفجر الأزمة وانعقاد القمة، حاولت الوساطة الكويتية تطويق الأزمة التي كادت بحسب أمير الكويت نفسه أن تصل إلى درجة العمل المسلح ضد قطر، كما حاولت دول عديدة أخرى الدخول على خط مساعي احتواء الأزمة التي أثارت اهتمامًا عالمياً؛ نظرا إلى ثقل منطقة الخليج المالي والطاقوي في الاقتصاد العالمي، وأهميتها الجيوسياسية، إلا أن كل هذه الجهود فشلت في تغيير موقف دول الحصار التي لم ترض بأقل من استسلام قطر التام. [1]

[1] - وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "مجلس التعاون بعد قمة الكويت"، (قطر: تقدير موقف صادر عن المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص ص 1، 2.

و قد تمت المقاطعة الدبلوماسية لقطر و فرض الحصار الإقتصادي عليها على إثر مجموعة من الإتهامات التي وجهت إليها و التي من أهمها :

1 – تأكيد الدول المقاطعة بان دولة قطر قامت باعمال داعمة للارهاب ومنها:

أ – إرتكاب قطر إنتهاكات جسيمة منها العلنية والسرية عبر السنوات الماضية؛ الهدف منها شق الصف الداخلي السعودي، والتحريض على الخروج على الدولة، والمساس بسيادتها، واحتضان جماعات ارهابية وطائفية متعددة تهدف إلى ضرب الاستقرار في المنطقة، ومنها جماعة الإخوان المسلمين وتنظيم داعش الإرهابي و القاعدة، والترويج الدائم لافكارها عبر قناة الجزيرة الفضائية.

ب – دعم نشاطات الجماعات الارهابية المدعومة من ايران في محافظة القطيف بالمنطقة الشرقية من السعودية ومملكة البحرين.

ج – تمويل وتبني إيواء المتطرفين الذين يسعون إلى ضرب استقرار، ووحدة الوطن في الداخل والخارج، واستخدام وسائل الاعلام التي تسعى لتأجيج الفتنة الداخلية.

د – شن حملات و عمليات إرهابية مدعومة ضد البحرين.[1]

2 – تأييد قطر لإيران في مواجهة دول الخليج.

3 – العمل على زعزعة أمن دول الخليج.

4 – تحريض المواطنين على حكوماتهم كما في مصر والبحرين من خلال قناة الجزيرة.[2]

و في 22 يونيو 2017 سلّمت الكويت قائمة من 13 مطلب من الدول المقاطعة السعودية، الامارات، البحرين ومصر، ومهلة دول المقاطعة لقطر عشرة أيام للرد وهي كالتالي:

1– اغلاق قناة الجزيرة.

2 – قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وطرد أي عنصر من الحرس الثوري الإيراني الموجود على أراضيها،

[1] - عبد الله بن علي آل خليفة، "18 مليار دولار دعم قطر للربيع العربي لتحقيق زعامة وهمية"، **مجلة آراء الخليج**، المملكة العربية السعودية، العدد 121، 2017، ص57.

[2] - عبير عبد الرحمن ثابت، "الازمة الخليجية القطرية وتداعياتها على المنطقة"، (فلسطين: تقرير صادر عن مركز رؤية للدراسات الاستراتيجية، دائرة البحث العلمي والدراسات، وحدة تحليل الشأن الاقليمي، يونيو2017)، ص 6.

والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجارى يتعارض مع العقوبات الأمريكية على طهران.

3 – إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر، وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة.

4 – قطع علاقات قطر بالإخوان المسلمين ومجموعات أخرى منها حزب الله وتنظيم القاعدة وتنظيم داعش.

5 – إمتناع قطر عن تجنيس مواطنين من السعودية، الامارات، البحرين و مصر وطرد من سبق أن جنستهم، وذلك كجزء من التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

6 – تسليم قطر كل الأشخاص المطلوبين للدول الأربع بتهم ارهابية.

7 – وقف أي دعم لأي كيان تصنفه الولايات المتحدة كيانا ارهابيا.

8 – تقديم قطر معلومات تفصيلية عن كل وجوه المعارضة من مواطني الدول الأربع الذين تلقوا دعما منها.

9 – التعويض عن الضحايا والخسائر كافة وما فات من كسب للدول الأربع، بسبب السياسة القطرية خلال السنوات السابقة، وسوف تحدد الآلية في الاتفاق الذي سيوقع مع قطر.

10 – أن تلتزم قطر بان تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي العربي على كافة الأصعدة، بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي، وقيامها بتفعيل اتفاق الرياض لعام 2013 واتفاق الرياض التكميلي لعام 2014.

11 – تسليم قطر كافة قواعد البيانات الخاصة بالمعارضين الذين قامت بدعمهم وكذلك إيضاح كافة أنواع الدعم الذي قدم لهم.

12 – إغلاق كافة وسائل الاعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر.

13 – أن يتم إعداد تقارير متابعة دورية مرة كل شهر للسنة الأولى، ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثانية، ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات.[1]

رفضت قطر المطالب جميعها ودحضتها بالتفصيل، وقد كانت السّمة السائدة للردّ متمثّلًا بالمراوحة بين تكذيب بعض ما ورد في تلك المطالب، وعدّ بعضها الآخر اعتداءًا على سيادتها واستقلالها، وقامت بتسليم ردّ ها مكتوباً.[2]

[1] - عبير عبد الرحمن ثابت، **مرجع سابق** ، ص ص 6، 7.

[2] - وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "الازمة الخليجية في اجتماع القاهرة وبعده"، (قطر: تقدير موقف صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 1.

2 – قراءة في خلفيات و جذور الأزمة السعودية– القطرية:

الخلاف بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي ليس حديثا بل تعود جذوره إلى التسعينيات حيث نشبت العديد من الخلافات الدبلوماسية بينها، والتي تم حلها سياسيا ودبلوماسيا، إلا أن جذور هذه الخلافات لم يتم حلها وأدت بالنهاية إلى تفجير الأزمة الحالية،ويمكن إجمال جذور هذه الخلافات في مايلي :

تعود بدايات الخلاف إلى العام 1990؛ حيث انعقدت القمة الحادية عشر لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر ديسمبر من العام نفسه، والتي من المفترض أنها كانت تركز على الإحتلال العراقي لدولة الكويت، لكن القيادة القطرية أصرت على نقاش موضوع الخلاف الحدودي بينها وبين مملكة البحرين على سيادة "**جزر حوار**" وترسيم الخط الحدودي البحري، ورفض موضوع تحرير دولة الكويت للنقاش إلا بعد الإنتهاء من مناقشة موضوع الخلاف الحدودي؛ مما زاد امتعاض القادة، ما لبث أن برز خلاف حدودي آخر فقد وجهت قطر اتهامات للمملكة العربية السعودية بأنها وراء اعتداء على نقطة "**شرطة الخفوس**" التابعة لدولة قطر في سبتمبر عام 1992، إذ يمكن القول أن الخلاف الحدودي السعودي- القطري قد أخذ أبعادًا تصعيدية من قبل دولة قطر اعتبرتها جميع دول مجلس التعاون خروجا على وحدة الخليج.[1]

كما أرادت دولة قطر أن تلعب دورا مؤثراً في السياسة الخارجية يفوق حجمها الطبيعي بعد التغيير السياسي الذي حصل مع وصول الشيخ **حمد بن خليفة** الحكم عام 1995 وليس على مستوى منطقة الخليج العربي فحسب، بل أرادت أن تتحول من دولة محدودة القوة إلى دولة واسعة النفوذ وذات مصالح ومنافع تتعدى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، معتمدة على مردود ثروة النفط والغاز الذي شهد ارتفاعاً هائلا مما أهلها لتبني مفهوم القوة اللينة (soft power) في تكاملها الخارجي منافسة الدول الإقليمية العربية الكبيرة.[2]

وظهر التحدي الحقيقي الذي مثلته قطر لدارسي العلاقات الدولية مع الربيع العربي، عندما فاجأت الحكومة القطرية بسلوكها المراقبين وتحدّت بسياساتها أهم المنظرين في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

[1] - عبد الله بن علي آل خليفة، **مرجع سابق**، ص53.

[2] - عبد الله بن علي آل خليفة، **المرجع نفسه**، ص 55.

في قدرتهم على تفسير سلوك الدول الصغيرة في أوقات الأزمات؛ فقامت قطر بدور قيادي محاولةً تعظيم مكاسبها ونفوذها إلى أقصى مدى، عبر الدفع بموجة التغيير التي اجتاحت المنطقة، وتشجيع التحول الديمقراطي.[1]

و على إثر ذلك قدمت قطر دعماً غير مشروط لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وقد كلفها ذلك العديد من الإجراءات العقابية من قبل السعودية ودول مجلس التعاون، والتي بلغت أوجها خلال أزمة سحب السفراء في مارس /أذار عام 2014 قبل أن تقوم المملكة العربية السعودية، ومن قبلها دولة الإمارات العربية المتحدة بتصنيف الإخوان المسلمين بوصفها جماعة إرهابية.[2]

فحاولت بذلك كل من السعودية والإمارات في 2014 ممارسة تأثير على قطر من خلال قطع العلاقات الدبلوماسية معها، وإجبارها على وقف دعمها لمسيرة التغيير في المنطقة العربية بحجة التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي، ولكن قطر لم تتجاوب مع مطالب هذه الدول واستطاعت من خلال الطرق الدبلوماسية بعد 8 شهور من الأزمة التي بدأت في مارس 2014 وبوساطة كويتية من حل الأزمة وعاد السفراء الخليجيين الثلاث إلى الدوحة.[3]

المطلب الثاني : العمق الإستراتيجي لأسباب الازمة السعودية القطرية

ثمة شبه إجماع دولي على أن الاتهام السعودي- الإماراتي لقطر بدعم الإرهاب هو اتهام لا يقوم على حجج أو أدلة سليمة، ولا يعدو أن يكون وسيلة ضغط من أجل إجبار قطر على الإنصياع لمطالب دول الحصار بتغيير سياستها الخارجية، وهو ما جعل هذه الأزمة تبدو في كثير من جوانبها أزمة مفتعلة، ولم تكن أبداً نتيجة منطقية لتطور الخلافات بين الدول المعنية، إذ ظهرت هذه الأزمة بشكل مفاجئ وأغلب المتتبعين لم يكن يتوقع أزمة بهذه الحدة وهذا المستوى من الإجراءات القاسية في حق دولة قطر. [4]

---

[1] - مروان قبلان، "سياسة قطر الخارجية : النخبة في مواجهة الجغرافيا"، **مجلة سياسات عربية**، مجلة صادرة عن المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، العدد 28، سبتمبر 2017، ص 8.

[2] - الخليج الجديد، "قطر و الربيع العربي: هل راهنت الدوحة على الجياد الخاسرة"، **مجلة الخليج الجديد**، العدد 2، ص 12.

[3] - عبير عبد الرحمن ثابت، **مرجع سابق**، ص 4.

[4] - نور الدين أسويق، "الموقف المغربي من الازمة الخليجية : المعدات الرئيسية والسيناريوهات الممكنة"، (قطر: تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 30 اغسطس 2017)، ص 3.

و في هذا الإطار يمكن القول أن الأسباب الحقيقة للأزمة مرتبطة **بثلاث ملفات رئيسية** و المتمثلة في:

1 – السياسة الخارجية القطرية :

منذ بداية الألفية لعبت قطر دوراً كبيراً يفوق حجمها المتواضع كإمارة صغيرة على أطراف الخليج، وقد ارتبط تصاعد الدور القطري بشكل كبير بصعود الشيخ "**حمد بن خليفة** " إلى رأس السلطة في الإمارة، وسعي الدولة الصغيرة نحو تأسيس مصالح خاصة بها من خلال إقامة علاقات مباشرة مع الولايات المتحدة، حيث تم تأسيس قاعدتين أمريكيتين في البلاد، أولهما هي قاعدة العديد الجوية أما الثانية فهي معسكر السيلية، وقد عززت هذه القواعد من الضمانات الأمنية للبلاد مما جعلها تتحرك نحو طموحاتها السياسية بأريحية أكبر.[1]

وكنتيجة لما تمتلكه القيادة القطرية ممثلة بالامير **"حمد بن خليفة"** من جرأة و إمكانات في جعل قطر مؤثرة في المعادلة الاقليمية، فقد شهد الدور القطري بروزا معبراً عن دينامية استثنائية في التحرك الدبلوماسي، وصناعة القرار، وعن قدرة مميزة على ملء الفراغات بما تملكه من إمكانيات مالية كبيرة توظف اليسير منها في خدمة صناعة صورة للإمارة لتصبح لاعبا على المسرح الدولي.[2]

فسعت بذلك قيادة قطر على نطاق واسع إلى تعزيز مصالحها عن طريق التثليث بين إيران المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، وسعت إلى تأمين مستقبلها عن طريق الموازنة بين القوى الأكبر لتجنب الوقوع كليًا في معسكر أي منهم، كما سعت قطر أيضا لأن تكون الوسيط في المنطقة، وصعّدت قطر دورها كممثل إقليمي مستقل، لم تظهر فقط تعاطفًا مع الجماعات التي تعتنق الإسلام السياسي (بشكل عام تحت ستار دعم الديمقراطية)، ولكن يبدو أنها تسعى إلى تشجيع الإنتفاضات التي اجتاحت العالم العربي في عام 2011؛ إذ بدت قطر في كثير من الأحيان على استعداد لزرع الفوضى والخلاف في الخارج.[3]

فأخذت بذلك العلاقات الخليجية القطرية في التوتر بسبب النهج الذي اتخذته الدوحة في علاقاتها الخارجية مع شقيقاتها دول المجلس، وشهدت العلاقات الخليجية القطرية فتورا في جميع المجالات، فمن جانبها

---

[1] - الخليج الجديد، **مرجع سابق**، ص 11.

[2] - عرفات علي جرغون، **قطر تغير السياسة الخارجية (حلفاء – اعداء)**، (القاهرة: العربي للنشر و التوزيع،2016)، ص 75.

[3] -Frank A.Verrastos, Jon B.Alterman, "Qatar crisis : Turmoil in the GCC", Availabale at : 30 March 2018

http://www.csis.org/analyis/qatar-crisis-turmoil-gcc

نمت قطر علاقاتها الخارجية مع ايران حيث قدمت دعما ماليا سخيا **لحزب الله** اللبناني بعد العدوان الاسرائيلي على لبنان عام 2006، وفي حين دعمت دول الخليج ثورة 30 يونيو المصرية عارضتهم بذلك دولة قطر التي رأت فيه انه انقلاباً عسكرياً، بل وأيدت حكم الرئيس السابق محمد مرسي، ودعمت قطر جماعة الاخوان المسلمين بالمساعدات المالية، وقد عارضتها باقي دول المجلس باعتبار جماعة الاخوان المسلمين خطرا قوميا مع بروز الاسلام السياسي.[1]

وفي السنوات الأخيرة، استضافت قطر قادةً من حركة «**حماس**» وجماعة «**الإخوان المسلمين**» وحركة «**طالبان**»، كما وفرت منصة للقادة المتطرفين لنشر إيديولوجيتهم من خلال برامج على قناة "الجزيرة"، وفي عام 2014 أفاد وكيل وزير الخزانة الأمريكية لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية في ذلك الحين ديفيد كوهين أن قطر موّلت «حماس» بصورة علنية لسنوات عديدة، ولا تزال تسهم في عدم الاستقرار الإقليمي.[2]

و يعتبر الإتجاه الذي سلكته **قناة الجزيرة** أنه أدى إلى نشوب خلافات بين الدول العربية وقطر بسبب طرحها افكاراً وانتقادات ورؤى حساسة، يحوي بعضها نقدا مباشرا للأوضاع في الدول العربية لمقاومتها، فقد استضافت القناة كذلك معارضين للحكومات الخليجية (السعودية، البحرين والامارات)، وتعمدت الإساءة إلى دول المنطقة مما أدى إلى سحب الرياض سفيرها من الدوحة دون اعلان ذلك عام 2002، كما عملت قناة الجزيرة على دعم المعارضين البحرنيين ودعم أحداث البحرين الارهابية عام 2011، وعلى بث معلومات مخالفة لأرض الواقع عبر القناة، وإعداد سلسلة من الافلام الوثائقية حول قضايا اعتبرت حساسة وتدخل بالشأن الداخلي للمنامة من اجل زيادة الضغط الاعلامي لدولة شقيقة وجارة.[3]

لذا فقد كانت السياسة الخارجية القطرية الساعية للعب دور قيادي إقليمي في المنطقة محل إرباك لدول الحصار خاصة السعودية؛ التي تعد نفسها الدولة القائد في مجلس التعاون الخليجي، فاعتبرت بذلك السياسات

---

[1] - عبد الله بن علي آل خليفة ، **مرجع سابق** ، ص ص 54، 55.

[2] - ماثيو ليفيت، "تقييم العلاقة بين الولايات المتحدة وقطر"، أنظر الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/assessing-the-U.S.-qatar-relationship

تم تصفح الموقع بتاريخ: 02 افريل 2018.

[3] - عبد الله بن علي آل خليفة، **المرجع نفسه**، ص 56.

القطرية كمنافس لها على دورها الريادي، إذ تعكس هذه الأزمة صراع الإيرادات بين هذه الدول لفرض قراراها وسياساتها على معظم القضايا والأحداث التي تجري على الساحة العربية والخليجية.

2 – الوضع الداخلي للسعودية :

يربط البعض بين طموحات الأمير محمد بن سلمان لتولي العرش والأزمة الخليجية الراهنة؛ حيث كتبت الصحفية المصرية هدير محمود بتاريخ 11 يونيو/حزيران 2017 بأن الأزمة الراهنة هي جزء من الإجراءات الرامية لتهيئة الأجواء لتولي محمد بن سلمان ولاية العهد والملك لاحقًا؛ حيث ستسمح الأزمة الخليجية بإنهاء أي تأثير قطري في الساحة الخليجية وعلى مستوى الإقليم، حتى لا تصطدم المملكة بأية معارضة خليجية في حال الانقلاب على ابن نايف وإعلان بن سلمان ولي العهد الجديد. يعني هذا الأمر أن الأزمة الحالية لها رهانات على المستوى الداخلي بالنسبة للمملكة العربية السعودية، وبالتالي فإن نتائجها ستكون لها تبعات على موازين القوى والصراع على الحكم بين أجنحة العائلة الحاكمة في السعودية، إذ أن هذا الارتباط بين الأزمة الخليجية والصراع على السلطة في السعودية يعتبر عاملاً مؤججا للأزمة.[1]

3 – قمة الرياض :

كان وصول الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى السلطة وزيارته للمنطقة، وحضوره قمة الرياض بمنزلة الفتيل الذي أدى إلى تفجّر الأزمة الخليجية، وهو ما أقرّ به ترامب نفسه؛ عندما أشار إلى وجود علاقة بين زيارته للمنطقة وتفجّر الأزمة الخليجية، وكان واضحًا منذ البداية أنّ موقف ترامب المخالف لمواقف بقية أركان إدارته، خاصةً الخارجية والبنتاغون، مثّل عامل القوة الرئيس الذي استندت إليه دول الحصار في موقفها من قطر.[2]

فمنذ إعلان الرياض تغير ميزان القوى دون إدراك واعي من دولة قطر، ولم تستوعب التغيرات الجيوسياسية العالمية خصوصاً وأن ملف الإرهاب فتح ملفات الإسلام السياسي في اوروبا والولايات المتحدة التي القت بظلالها على حجم المسؤولية الكبيرة على السعودية، ومن هنا نفهم تصريح الرئيس الامريكي المباشر في قمة

[1] - نور الدين أسويق، **مرجع سابق**، ص 4.

[2] - وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، الازمة الخليجية في اجتماع القاهرة وبعده، **مرجع سابق**، ص 2.

الرياض العربية الاسلامية، ويبدو أن الإدارة القطرية كانت قراءتها لحجم التغيير الدولي بعد انتخاب ترامب بأن هناك عهد جديد، فيما كانت تصورات الإدارة القطرية بأنها لا تخرج عن نصائح أو ضغوط سياسية خصوصاً وأنها تعتقد أن وجود القاعدة الأمريكية على أراضيها تحميها من أي استهداف، وهي تنظر إلى حجمها من خلال وجود القاعدة الأمريكية، ولم تتوقع أن تصل الأمور إلى مقاطعة كاملة، إذ تعول دولة قطر كثيرا على الإدارة الأمريكية لكن لم تكن تستوعب خطاب ترامب في الرياض حينما طلب من الدول الاسلامية التحرك بشكل حاسم ضد التطرف الديني؛ حيث تعتبر الإدارة الامريكية بعد قطع الدول العربية علاقاتها مع قطر بأن تصرفات قطر تثير القلق لدى الدول المجاورة والولايات المتحدة.[1]

عند تحليل اجتماع القمة بين الرئيس ترامب وقادة خمسين دولة عربية وإسلامية في الرياض، تبرز ثلاث مفارقات مثيرة وليدة المرحلة الجديدة في العلاقة بين ترامب والعواصم الخليجية :

المفارقة الأولى : الصدام و التعايش بين الحضارات

على خلاف أي مرشح سابق في انتخابات الرئاسة الأميركية، اتسمت حملة ترامب بالجموح في تكريس التشكيك والريبة إزاء نوايا المسلمين ونشر عدائية غير عقلانية بين الإسلام والغرب؛ ويبدو أن القادة المسلمين الخمسين على كثرة عددهم لم يفكّروا في استغلال وجود ترامب في الرياض لمساءلته بتحديد حقيقة موقفه النهائي من المسلمين وعلاقة الإسلام بالغرب، وبدلًا من ذلك انساقوا وراء رغبته في أن يسهموا في تبني مفهوم "الإرهاب الإسلامي الراديكالي".[2]

المفارقة الثانية : ترامب والسعودية :تفاهم بعد خصومة

يستمر السجال في الولايات المتحدة حول موقف ترامب من السعودية، فيما يتهمه عدد من المحللين بأنه قلب موقفه مئة وثمانين درجة إزاء أقوى دولة خليجية بسبب ثقلها المالي وطلبات صفقات الأسلحة المتطورة؛

[1] - عبد الحفيظ الرحيم محبوب، "ضعف الحوار الجماعي عائق امام صياغة عمل خليجي مشترك و تحقيق الاتحاد"، **مجلة آراء الخليج**، العدد 121، المملكة العربية السعودية، 2017، ص 62.

[2] - محمد الشرقاوي، "الثابت و المتحول في مفهوم الارهاب لدى دونالد ترامب"، (قطر: تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 11 يوليو 2017)، ص 4.

ففي السابع عشر من فبراير/شباط2016 ، وكان الكونغرس الأميركي وقتها ينظر في استصدار مشروع قانون معاقبة الدول المتورطة في الإرهاب المعروف ب"**الجاستا**" في إشارة ضمنية إلى السعودية.[1]

المفارقة الثالثة : معضلة التفكير الجماعي المتطابق

ما يحدث عادة عند انجراف الخلافات إلى مستوى التصعيد وتأجج الانطباعات السلبية وتشابك مواقف الأطراف كما حدث لدى التحالف الثلاثي ضد قطر، هو تغلُّب الرؤية السوداوية وصناعة" الآخر "كغريب ودخيل بعد أن كان حتى الأمس القريب جزءًا من الذات الجماعية داخل مجلس التعاون الخليجي، وما يفسر هذه الانشطارية الغائرة في الجسم الخليجي حاليا طغيان منطق "**الواقعية السياسية**" و"**لغة المصالح**".[2]

وتبرز أهمية تلك الزيارة في إعادة التوازن في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وذلك في ظل التراجع الشديد لهذا الدور لصالح أطراف إقليمية ودولية، مما أثر سلباً على مساحة النفوذ الأمريكي في المنطقة لصالح النفوذ الروسي، كما جات تلك الزيارة لإعادة صياغة العلاقات الأمريكية مع الشركاء الأساسيين في المنطقة، ومن ثم فإن التحرك يأتي في سياق الوعود التي أعلنها ترامب أثناء حملته الإنتخابية، والمتعلقة بعودة الولايات المتحدة كقوة مأثرة على المستوى العالمي وفي الشرق الأوسط، فجات بذلك هذه الزيارة تكريساً لأهمية المملكة العربية السعودية ودورها الإقليمي، وبهدف إعادة التوازن إلى العلاقات الخليجية– الأمريكية بشكل عام، والسعودية بشكل خاص.[3]

فكانت بذلك زيارة ترامب إلى الرياض ومن بعدها تل أبيب، وعقده لصفقة تاريخية مع السعودية فرصة لكل من السعودية والإمارات لأخذ الضوء الأخضر لمعاودة التأثير مرة أخرى على قطر، وكان ذلك بعد أيام قليلة من زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الرياض وترتيبه لصفقة أسلحة بقيمة 400 مليار دولار أمريكي وزيارته بعدها لتل أبيب وحديثه عن تطبيع إقليمي بين" إسرائيل " والدول السنية، وبدا واضحًا أن

[1] - محمد الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص5.

[2] - محمد الشرقاوي، **المرجع نفسه**، ص10.

[3] - عبد الناصر عباس المعادي، "زيارة ترامب للسعودية لها دلالات مهمة تتعلق باعادة التوازن الامريكي"، **مجلة اراء حول الخليج**، المملكة العربية السعودية، العدد120، يونيو 2017، ص 25.

هذه الدول استغلت زخم هذه الزيارة في معاودة الكرة وتهديد قطر من أجل إجبارها على تغيير سلوك سياستها الخارجية وبطريقة أكبر من التي حدثت في 2014 .[1]

باختصار يمكن القول أن سياسة ترامب تشكِّل إزاء الخليج تكريسًا **للواقعية السياسية** بروح ميكيافيلية جديدة، وهي أن دفاعه عن مصلحة أميركا من شأنه أن يبرّر أي تناقضات غير منطقية أو خروج عن أعراف العلاقات الدولية، وهو بذلك يصر على إضافة فصل جديد عن نظرية القيمة والعائد المادي في التعامل بين الدول تحت شعار **القومية الاقتصادية الأميركية** إلى أدبيات الواقعية السياسية، فضلًا عن إسهامات المحافظين الجدد في العقدين الأخيرين، وعلى هذا المنوال يصبح خطاب **مكافحة الإرهاب** أحد أدوات المدرسة الترامبية الجديدة في الواقعية السياسية، وفضلًا عن القطيعة الأصلية بين خليج عربي وخليج فارسي بفعل العداء الأميركي- الإيراني منذ عام 1979 وتكريس الصراع المذهبي بين السنة والشيعة، تكرِّس الأزمة الراهنة نواة مواجهة أو صدام جديد داخل البيت الخليجي بين سُنَّة وسُنَّة بذريعة ضرورة حشد الهمم لمكافحة الإرهاب حسب مقاييس ترامب وليس حسب مقاييس العواصم الخليجية ذاتها.[2]

المطلب الثالث: تفاعلات مركب الأمن الإقليمي الخليجي في الأزمة السعودية القطرية

على اعتبار أن مركب الأمن الإقليمي يعني مجموعة الدول التي تكون اهتماماتها الأمنية مرتبطة بشكل وثيق بحيث لا يمكن فهم أمن إحداها بمعزل عن الأخرى؛ أوجدت في هذا الإطار الأزمة السعودية- القطرية الحالية نمطا من التفاعلات الإقليمية والدولية باعتبار أن أمن منطقة الخليج يمثل قلب الأمن الإقليمي، وبالتالي كنتيجة منطقية فإن سلوكيات بعض الأطراف الدولية والإقليمية في هذه الأزمة لا يخرج عن كونه حماية لمصالحها الحيوية في المنطقة، وهذا يعني أن مواقفها واستراتيجيتها الأمنية في سياستها الخارجية تجاه منطقة الخليج بصفة عامة ومجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة ما هو إلاّ مخرجات مهمة وحاسمة في السياسة الأمنية الإقليمية، ومن خلال ذلك سيتم عرض أهم تفاعلات الأطراف الفاعلة في الأزمة ومواقف بعض الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى بتقسيمها كما يلي:

1 – الأطراف الفاعلة في الأزمة السعودية– القطرية:

[1] - عبير عبد الرحمن ثابت، **مرجع سابق**، ص 4.

[2] - محمد الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص 8 .

1 – دول التحالف ضد قطر :

يبدو الدور البارز في المواجهة التي تقوم بها كل من السعودية، الإمارات، مصر والبحرين فالغضب السعودي على قطر –التي تمنحها احتياطاتها الضخمة من الغاز استقلالاً مالياً عن المملكة – كان قائماً منذ فترة طويلة، بينما استاءت دولة الإمارات من الدعم الذي قدمته قطر إلى جماعة «الإخوان المسلمين»، التي تآمر أعضاؤها على الأسرة الحاكمة في أبوظبي – الإمارة الرائدة في الاتحاد، كما أطاح الرئيس المصري "**عبد الفتاح السيسي**" بنظام «الإخوان المسلمين»، الذي بقي في السلطة لمدة عامين، ويرجع ذلك إلى حد كبير بسبب دعمه مالياً من قبل قطر، أما البحرين فقد كان لها تاريخ من النزاعات على الأراضي مع قطر وبينما تم حل هذه الخلافات في عام 1994، إلا أن الحقد ما زال مستمراً بتشجيع من الرياض.[1]

فالنسبة **للسعودية** فهي تريد جعل قطر تدرك حجمها الحقيقي في اطار الجغرافيا السياسية، والتي تريد أن تبني لها إمبراطورية ضد جيرانها أو على حساب جيرانها بعدما ظنت أنها بنت علاقات هلامية تحميها من أي استهداف يمكنها من استمرار استهداف أمن الشعوب العربية، كما يريد ابن سلمان وابن زايد استسلامًا قطرياً، وتحكمًا كاملًا في قرار الدوحة الخارجي والداخلي على السواء.[2]

و بالنسبة **للإمارات** فهي ترى أن منطقة الخليج العربي –والمنطقة العربية عموما – قد بُنيت وفق إرادة قوى عظمى لا تزال تقود العالم ولا يزال نفوذها في المنطقة كبيراً ورئيسياً، وبالتالي فغن السير في ركاب تلك القوى العالمية واتباع سياساتها في المنطقة كفيل باستمرار المنطقة والنظام السياسي فيها، فكان بذلك مشروع الإمارات يقوم على فكرة القيام بالدور الذي تريده القوى الكبرى وتحقيق مصالحها في المنطقة، مما سيجعل تلك القوى تحافظ على أنظمتها السياسية وتوازن القوى فيها من أجل استمرار مصالحها.[3]

---

[1] - سايمون هاندرسون، "أزمة الخليج مع قطر تشكل تحديا للولايات المتحدة"، أنظر الرابط :

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/gulf-crisis-with-qatar-challenges-the-united-states

تم تصفح الموقع بتاريخ: 28 مارس 2018

[2] - عبد الحفيظ الرحيم محبوب، **مرجع سابق**، ص ص 62، 63.

[3] - طارق نافع المطيري، "الخليج العربي و الأزمة الحتمية"، أنظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/8/24/الخليج-العربي-والأزمة-الحتمية

تم تصفح الموقع بتاريخ: 1 أفريل 2018

بيد أن التصعيد بهدف إخضاع قطر لم يكن ممكنًا في التوقيت الحالي بدون تطورين مهمين؛ **الأول**: التقارب الوثيق بين ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، وشعور الأول بأن الثاني يمتلك شبكة نفوذ في أميركا نجحت في تحسين صورة السعودية في مدركات ترامب، وأن ذلك يعزِّز مكانته في المملكة باعتباره حقَّق نجاحًا في إبعاد مخاطر قانون(**جاستا**)، ونجح في إقناع واشنطن بتبني الأجندة السعودي، أما **التطور الثاني** فيتعلق بالدعم المعنوي الذي تلقاه معسكر ابن سلمان وابن زايد من زيارة الرئيس ترامب للسعودية، التي يعتقد الاثنان أنها مثَّلت انتصارًا لسياستهما، والعودة إلى سياسة التحالف التقليدية مع الولايات المتحدة، وتخلي واشنطن عن أوهام التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط.[1]

أما **البحرين** فلم يكن مستغربا، بمجرد أن انطلقت الحملة السعودية– الإماراتية ضد قطر، أن تلتحق البحرين بالسعودية والإمارات، وأن تعلن هي الأخرى منذ 5 يونيو/حزيران 2017 مقاطعة قطر وحصارها، بالرغم من توتر قديم في العلاقات مع قطر، اتسمت علاقات البلدين عموماً بالودِّ و التفاهم، ولكن البحرين أصبحت إلى حدٍّ كبير محمية سعودية منذ أن انفجر الحراك الشعبي الشيعي ضد الأسرة الحاكمة في 2011 ، وقد اختارت البحرين الوقوف بالفعل إلى جانب السعودية من قبل، وبدون تأمُّل كاف لمكاسبها وخسائرها كما حدث في أزمة سحب السفراء في 2014 .[2]

أما بالنسبة **لمصر** فقد لعب التوجه الذي تبناه النظام في مصر منذ انتخاب الرئيس السيسي في 2014 دوراً مهما في إعادة توجيه العلاقات بين مصر ودول الخليج وتحديدا الإمارات والسعودية بعيدا، عن حالة

التوتر والقلق التي خيمت على هذه العلاقات طوال فترة حكم الإخوان المسلمين لمصر يونيو 2012 يونيو 2013 إلى حالة من التحالف المرن Tactical alliance القائم على خدمة مصالح محددة في قضايا

[1] - مركز الجزيرة للدراسات، "الخليج :أزمة غير مسبوقة وتداعيات كبيرة"، (قطر : تقدير موقف صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 7 يونيو 2017)، ص6.

[2] - مركز الجزيرة للدراسات، "حصار قطر: التقديرات والارتدادات"، (قطر : تقدير موقف صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 22 يونيو 2017)، ص 3.

معينة، وهو ما تم التعبير عنه **بدعم إقتصادي ودبلوماسي لمصر بهدف تعزيز الشرعية الإقليمية والدولية للنظام الجديد في مقابل مساندة مصرية للتوجهات الخليجية تجاه قضايا محددة.**[1]

و بالتالي فلم يكن متوقعاً من مصر إلّا الإلتحاق بمعسكر القطيعة والحصار، وبصورة من الصور يعتبر الرئيس عبد الفتاح السيسي مديناً للإمارات والسعودية لتأييدهما انقلاب يوليو/تموز 2013 ، وتوفير الدعم المالي والسياسي لنظام الحكم الذي تمخض عنه، كما أن التوتر هو السمة السائدة في علاقة القاهرة بالدوحة، سواء لشكوى نظام السيسي المستمر من تغطية الجزيرة للشأن المصري، أو لأن قطر تستضيف عدداً من معارضي النظام.[2]

2 – الموقف القطري من الأزمة السعودية– القطرية:

بالنسبة إلى **قطر** فإن الأزمة كشفت تريث قيادتها السياسية، وعدم انسياقها إلى التصعيد كما كانت تريد الرياض وأبوظبي، فقد تدرج رد فعل الدوحة في إدارة الأزمة في الأيام الثلاثة الأولى بهدف إعطاء الفرصة لإنجاح الوساطة الكويتية التي تتمتع بدعم دولي متزايد.[3]

كما اتسمت الدبلوماسية القطرية منذ انفجار الأزمة بالهدوء، الثقة والاتزان، ولا يمكن المراقب أن يفهم النهج الدبلوماسي لقطر في التعامل مع كل مراحل الأزمة، من الإنفجار إلى الحصار، مرورًا بالحملة الإعلامية المبرمجة، من دون الوقوف على حقائق "ما خلف المشهد"، وإن كانت دول الحصار قد خططت لتفجير الأزمة بأسلوب الترويع والصدمة الأميركي، فإن قطر تمكنت من امتصاص" الضربة الأولى "بلا مفاجأة، وبالمتابعة لأداء الدبلوماسية القطرية وردة فعلها إزاء التطورات والمنعطفات التي مرت بها الأزمة، ويُمكن الوقوف على

[1] - إيمان رجب، "مستقبل العلاقات الخليجية المصرية : المتغيرات و الثوابت"، **مجلة آراء حول الخليج**، المملكة العربية السعودية، العدد 126، ديسمبر 2017 ، ص96.

[2] - مركز الجزيرة للدراسات، حصار قطر: التقديرات والارتدادات، **مرجع سابق** ،ص3.

[3] - أمجد أحمد جبريل ، "أزمة قطع العلاقات مع قطر إلى أين ؟"، (تقدير موقف صادر عن مركز إدراك للدراسات والإستشارات، يونيو 2017)، ص6.

خمسة عوامل تُفسر الهدوء، الثقة، والاتزان التي اتسم بها الأداء القطري، وهذه العوامل هي: **سقوط عنصر المفاجأة، بناء ترسانة" القوة الناعمة"، بناء تحالفات دولية وارتباك الخصم**.[1]

وأبدت قطر استعدادها للدخول في حوار مع الدول الأربع بشرط أن يكون حواراً لا يمس سيادتها، وألّا يتم فرض صيغة الإملاء المسبق عليها، وعبرت قطر على لسان وزير خارجيتها عن هذه المعاني بقوله" :إنها تريد حل هذه المسألة بالطرق الدبلوماسية وعبر الحوار القائم على مبادئ لا تنتهك السيادة وتحترم القانون الدولي، وتؤدي إلى اتفاق ينتج التزامات جماعية لا تكون إملاءات من طرف على أي طرف"، وقامت قطر بعدة جهود لتحريك أطراف دولية والإقليمية إلى جانبها ولتعزيز مواقفها.[2]

3 – الموقف الكويتي و العماني من الأزمة :

انعكس القلق **الكويتي** و **العماني** بشكل واضح في الموقف الذي أبداه كل منهما تجاه الأزمة، وتحول الرأي العام في كلا البلدين نحو دعم الجانب القطري، فأبدت كلتا الدولتين تعاطفًا مع الدوحة، وعملت على التخفيف من حدة الحصار، وقام وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي بن عبدالله بزيارة إلى الدوحة كبادرة تضامن، كما قامت عمان بتوفير موانئها لسفن الشحن القطرية قبل افتتاح ميناء حمد عندما لم تتمكن السفن الضخمة من الهبوط في الموانئ القطرية، وبالتالي استبدال ميناء جبل علي في الإمارات، إلى جانب مضاعفة الملاحة الجوية بين قطر وعُمان.[3]

منذ حدوث الأزمة السعودية– القطرية استكملت الكويت وساطتها السابقة التي تمخضت عن اتفاق الرياض عام 2014، فقد قام أمير الكويت جولة خليجية بين عواصم الدول المعنية، في محاولة منه للوصول لحل

[1] - نواف التميمي ، "الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة"، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 27 ، يوليو 2017، ص7.

[2] - مصطفى عبد العزيز مرسي ، "أزمة العلاقات مع قطر أسبابها و تداعياتها على مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة شؤون عربية**، (مجلة دورية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، العدد 173 ، 2017 ، ص40.

[3] -Aljazeera Centre for studies, "effects – gulf – cuisis – regional – balance",(qatar: policy brief by aljazeera centre for studies ; September 2017), p 03.

للازمة، ولكن إصرار كل الأطراف على مواقفها حال دون الوصول لحل للازمة الخليجية، ولكن في المقابل أبقت الكويت على علاقاتها مع جميع الأطراف، ولم تنحاز لطرف ضد طرف.[1]

و تجسدت في القمة الخليجية الـ (38) حكمة أمير الكويت "**صباح الأحمد**"، الذي أصر على عقد القمة رغم ضعف التمثيل بفعل الأزمة القطرية، وأكد في كلمته الافتتاحيّة على مُواصلة وساطته لحل الأزمة، وتجنّب التصعيد بين أطرافها.[2]

2 – الأطراف الإقليمية و الدولية الفاعلة في الأزمة السعودية– القطرية:

1 – تركيا :

عمدت تركيا للقيام بدور الوسيط لحل الأزمة الدبلوماسية، فقد أجرى الرئيس التركي "**رجب طيب أردوغان**"، وهو الرئيس الحالي لمنظمة التعاون الإسلامي، محادثات هاتفية مع أمير قطر والملك السعودي وأمير الكويت، عرض فيها المساعدة لحل الأزمة، لكنّ الدول التي فرضت الحصار لم تتجاوب مع المبادرة التركية، واستمرت في حملتها الإعلامية والدبلوماسية والاقتصادية على قطر، فانتقلت تركيا إلى دعم الحليف القطري بتسريع تصديق اتفاقيات عسكرية سابقة بين الدولتين؛ فعقد البرلمان التركي جلسةً طارئةً في 7 حزيران/ يونيو 2017 لتصديق معاهدة تسمح لتركيا بإقامة قاعدة عسكرية في قطر، وعلى الصعيد الاقتصادي، سارعت تركيا إلى تزويد قطر بالبضائع والمنتجات الغذائية التركية الأساسية، وقد مثّل الدعم التركي لقطر عاملَ توازنٍ مهمٍ في الأزمة، واعتبر الرئيس التركي أن قرار إقامة قاعدة عسكرية في قطر يهدف إلى حماية منطقة أمن الخليج بشكل عام، وأنها ليست موجهة ضد أي دولة خليجية ..[3]

---

[1] - منصور أبو كريم، "الموقف الدولي الإقليمي من الازمة الخليجية"، (فلسطين: تقرير صادر عن مركز رؤية للدراسات الإستراتيجية، دائرة البحث العلمي و الدراسات، يونيو 2017)، ص13.

[2] - منى سليمان، "مستقبل مجلس التعاون في ضوء نتائج قمة الكويت"، أنظر الرابط :

http://www.siyassa.org.eg/News/15434.aspx

تم تصفح الموقع بتاريخ: 5 فيفري 2018.

[3] - المركز العربي للدراسات والأبحاث، "الأزمة الخليجية: إجماع دولي على الحل السلمي وتضارب المواقف الأمريكية"، أنظر الرابط :

https://www.arab48.com/الخليجية-إجماع-دولي-على-الحل-السلمي-وتضارب-المواقف-الأمريكية/مقالات-وآراء/مقالات-وآراء/2017/06/15/الأزمة

تم تصفح الموقع بتاريخ: 05 أفريل 2018.

و حاولت تركيا خلال الأزمة لعب دور الوسيط من أجل تجاوز التصدع الذي مسّ العلاقات الدبلوماسية بين دول الخليج مؤخرًا.لهذا، فإن العقلانية الاستراتيجية التي تقف خلف قرار تركيا بإرسال قواتها العسكرية إلى دولة قطر، أثناء تطور الأزمة، بالإضافة إلى نمط السياسة الخارجية الذي تحاول أنقرة انتهاجه خلال الأزمة، لا يمكن فهمهما فقط من خلال التركيز على الأزمة الدبلوماسية الحالية بين قطر والمملكة العربية السعودية .إن الأمر هنا يتعلق بشكل أساسي بإعادة تشكيل النظام الإقليمي في فترة ما بعد الربيع العربي؛ حيث ترى تركيا نفسها أحد اللاعبين في إعادة رسم ملامح المنطقة.[1]

2 – إيران :

سارعت إيران مع بداية الأزمة إلى فتح أجواءها أمام الرحلات الجوية القطرية، وسعت إلى رفع مستوى التبادل التجاري مع الدوحة التي إقترحت بدورها مضاعفته ليصل إلى نحو 5 مليار دولار، كما إهتمت بسد إحتياجات قطر من السلع والبضائع، وفضلا عن توقيعها إتفاقية ثلاثية مع قطر وتركيا لتسهيل نقل البضائع والعبور بحريا وبريا في 26 نوفمبر 2017، وبالتوازي مع ذلك سعت طهران إلى الترويج لموقف قطر على الساحة الدولية، تأكيدا منها أن تحميل إيران أو قطر المسؤولية عن الإرهاب هي محاولة لتفادي مسؤولية الدول عن الإخفاق في تلبية مطالب شعوبها.[2]

ويعود إهتمام إيران بدعم موقف قطر إلى إعتبارات رئيسية ثلاث: يتمثل **أولها** في تقارب السياسة الخارجية التي تتبعها كل من طهران والدوحة خاصة تجاه قضايا الإقليم، وينصرف **ثانيها** إلى محاولة إيران دفع قطر إلى تغيير سياستها إزاء بعض حلفاءها الإقليميين، ولاسيما نظام الرئيس السوري بشار الأسد بعد أن كانت قطر في مقدمة الدول التي كانت تعمل على إسقاط النظام السوري، ويتعلق **ثالثها** باستغلال الضغوط الإقليمية التي تتعرض لها قطر من أجل الدفع في اتجاه إبرام صفقات بين التنظيمات الإرهابية التي تتلقى دعما من جانب

[1] - مرات يشلتاش ، "من أجل فهم الإستراتيجية التركية نجاه أزمة الخليج الجديدة"، (قطر: تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 19 يونيو 2017)، ص3 .

[2] - محمد عباس ناجي، "مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية : مواجهة أم توتر"، **مجلة آراء حول الخليج**، المملكة العربية السعودية، العدد 126، ديسمبر 2017، ص94.

الطرفين، على غرار ما يسمى بصفقة البلدان الأربعة التي تم التوصل إليها في 12 أبريل 2017 برعاية كل من قطر وإيران.[1]

لذا فقد جاءت الأزمة الخليجية بكل تأكيد في صالح السياسة الإيرانية في المنطقة، وصبت في صالح الإستراتيجية الإيرانية الهادفة لإضعاف الموقف السعودي في الصراع الإقليمي:

فمن ناحية أولى سوف يؤدى مساندتها للموقف القطري ومحاولات فك الحصار والمقاطعة عنها جويا وبحريا في تصليب الموقف القطري، وبالتالي ضعضعة البناء السياسي لمجلس التعاون الخليجي الذى يعد الخط الأمامي للمواجهة المرتقبة والمعد لها أمريكياً واسرائيلياً بين إيران وبقية المنظومة العربية، **ومن ناحية ثانية** فإن هذا الصراع

القطري الخليجي وفي القلب منه السعودية سوف يؤدى إلى ضعف الموقف القطري وربما السعودي في تمويل ودعم المجموعات المسلحة على الساحة السورية التي هي قلب القلب في معركة محور المقاومة الممتد من طهران وسوريا إلى حزب الله في لبنان، وربما يضاف إليه قريبا الحشد الشعبي في العراق.[2]

3 – الولايات المتحدة الأمريكية :

من التبسيط اختزال أسس التعاون الخليجي– الأمريكي في النفط والموقع الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربي، فالمعادلة أكثر تعقيداً مما تبدو، وخلاصتها أنّ هذه العلاقات تنهض على مفهومي **المصلحة** و **القيم**، فكلّما كان هناك تقارب في الأخرة كلما تعزّزت المصالح، ويعدّ ذلك أحد ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية عموماً، وخلاصته "**أنّ أي تغيرات دراماتيكية في منطقة الخليج العربي من شأنها أن تمثّل ضرراً للمصالح الأمريكية الاستراتيجية في هذه المنطقة**".[3]

جاءت ردة الفعل الأولية على الأزمة من وزير الخارجية الأميركي "**ريكس تيلرسون**"؛ الذي طالب أثناء زيارته أستراليا بضرورة حل الأزمة بطرق سلمية، لكن الموقف الأميركي دخل بعد ذلك في حالة من الغموض

[1] - محمد عباس ناجي ، **مرجع سابق**، ص 94.

[2] - منصور أبو كريم ، الموقف الدولي الإقليمي من الازمة الخليجية، **مرجع سابق** ، ص8.

[3] - أشرف محمد كشك ، **السياسات الغربية تجاه أمن الخليج العربي**، (البحرين: مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، 2014)، ص15.

والتضارب عندما نشر الرئيس دونالد ترامب تغريدةً على حسابه على توتير تبنى فيها مواقف الدول المحاصرة، وأكد أن ما حصل هو أحد ثمار زيارته إلى المنطقة، في إشارة منه إلى "**قمة الرياض**" التي طالب فيها ببذل مزيد من الجهود لمواجهة ما أسماه" الإرهاب الإسلامي بكل أشكاله"، مشيرا إلى حركة حماس، إلى جانب تنظيمي" **القاعدة**" و"**داعش**".[1]

لذا فقد اتسم الموقف الأمريكي من الأزمة الخليجية بالتناقص الواضح والشديد بين مؤسسات صنع السياسة الخارجية الامريكية من جانب، والانتهازية من جانب أخر، فبينما حاول الرئيس ترامب إرضاء السعودية ودول الخليج بعد المكاسب الاقتصادية الكبيرة التي حققها خلال زيارته للرياض، سعت وزارة الخارجية والدفاع على التمسك بالتحالف الاستراتيجي مع قطر، كنوع من أنواع تبادل الأدوار، الامـــر الذي أدى لفشل وساطة وزير الخارجية الأمريكي واخفاقه في حل الأزمة، لقد ساهمت المواقف الأمريكية الصادرة عن البيت الأبيض ووزارة الخارجية والدفاع الضبابية والمتذبذبة أحيانا والمتناقضة أحيانا أخرى السبب في عجز الوساطة الامريكية عن تطويق الأزمة.[2]

لكن بدا أن هناك في الموقف الأمريكي يتضح من التغير في نبرة ترامب نحو قطر واضحًا في اللقاء الذي جمعه بأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في نيويورك؛ إذ بدأ بالإشادة بالأمير واصفا العلاقة بينهما "**بالصداقة الطويلة**" ثم تطرق مباشرةً إلى الأزمة الخليجية؛ بحيث أكد أنه يحاول حلّها وكان ترامب بدأ يعطي مؤشرات على تغير موقفه من الأزمة في لقاء القمة الذي جمعه بأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد، في واشنطن؛ إذ شدد خلال المؤتمر الصحافي المشترك الذي أعقب القمة على أن" قطر والسعودية والإمارات والبحرين ومصر شركاء أساسيون في محاربة الإرهاب.[3]

و مما أكد عدم التخلي الأمريكي عن الحليف القطري في الإستراتيجية الأمريكية هو استخدام القاعدة العسكرية الأمريكية المتواجدة في قطر في العدوان الثلاثي على سوريا؛ ليثبت بذلك أن قطر لا تزال تشكل محورا أساسياً في السياسة الخارجية الأمريكية.

---

[1] - المركز العربي للدراسات والأبحاث، **مرجع سابق**.

[2] - منصور أبو كريم، الموقف الدولي الإقليمي من الازمة الخليجية، **مرجع سابق**، ص 25.

[3] - وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "الموقف الأمريكي من الأزمة الخليجية ، هل من جديد؟"، (قطر: تقدير موقف صادر عن المركز العربي للدراسات و الأبحاث، 2017)، ص ص 1، 2.

3 – مواقف بعض الأطراف الدولية الأخرى :

1 – الموقف الإسرائيلي من الأزمة :

حاولت إسرائيل كعادتها استغلال الأزمة الخليجية لتعزيز تواجدها في المنطقة عبر سياسة اللعب على التناقضات، فهي أبدت موقف مؤيد للإجراءات التي قامت بها الدول الأربع في مواجهة قطر، بسبب علاقات قطر بحركة حماس، بينما تقيم علاقات قوية مع قطر من جانب، في حين أنها تسمح لقطر بإدخال الأموال لحركة حماس في غزة من جانب آخر.

ويتلخص الموقف الإسرائيلي في محاولة استغلال إسرائيل للازمةالسعودية– القطرية من جانب لتعزيز تواجدها في المنطقة بهدف تعزيز الانقسام العربي، فحالة الانقسام والصراع السياسي والطائفي في المنطقة بين المحاور المختلفة تخلق لإسرائيل مساحة كبيرة للتمدد، نظراً لاستعداد كافة الأطراف على التخلي عن مطالبهم بحل القضية الفلسطينية قبل الدخول في علاقات طبيعة مع إسرائيل، في إطار ما بات يعرف بالتطبيق قبل التوقيع.[1]

2 – موقف الدائرة العربية من الأزمة السعودية– القطرية:

كشفت الازمة ضعفا شديدا في الأداء الدبلوماسي العربي وربما باستثناء دولة الكويت، ولعل هذه الازمة تقدم دليلاً إضافياً على حال جامعة الدول العربية المتهالك، رغم أن الأزمة خليجية عربية خالصة، ووقعت في أحد أنجح التنظيمات الإقليمية الفرعية في المنظمة العربية، وقد يبدو موقف الجامعة العربية الغائب مفهوما همشيا لأن من الدول التي قاطعت قطر كل من السعودية ومصر وبوزنهما العربي المعروف، ومن المؤكد أن الرياض ضغطت على دول عربية أصغر لكي تنفذ موقفا ضد الدوحة، وتدخل ضمن هذه اللعبة من صراع المحاور العربية، أما الدول المغربية (الجزائر، تونس، المغرب) فقد اكتفت وزارات الخارجية فيها بإصدار بيانات تعرب عن القلق البالغ تدعو إلى الحوار بين الدول الخليجية.[2]

[1] - منصور أبو كريم، الموقف الدولي الإقليمي من الازمة الخليجية، **مرجع سابق**، ص ص 10– 12.

[2] - أمجد أحمد جبريل، **مرجع سابق**، ص8.

2 – الموقف الروسي من الأزمة السعودية– القطرية:

الموقف الروسي إزاء الأزمة القطرية وعلى الرغم من كونه دبلوماسيًا وحذراً إلا أنه يمكن القول إن قطر ضمنت الموقف الروسي إلى جانبها، لأن روسيا تعتبر قطر أحد اللاعبين الرئيسين في الملف السوري وأزمته ولعبت دوراً كبيراً في الوساطات الجارية هناك من خلال شبكة علاقتها، وتعد قطر داعم رئيسي للمعارضة السورية ولبعض فصائل المعارضة وخسارة ود قطر في هذا الجانب قد يدفعها للاندفاع ضد روسيا في المنطقة أكثر لذا فموسكو تسعى لموازنة موقفها مع قطر من أزمتها مع الخليج، كما أنها تخشى من تشكل حلف جديد في المنطقة بين قطر وتركيا وإيران يسهم في إضعاف هيمنتها وسياساتها، بالأخص بعد اصطفاف تركيا وبقوة إلى جانب قطر من خلال نشر قوات عسكرية في قاعدة الريان العسكرية في الدوحة، وكذلك فتحت إيران خط جوي لمساعدة قطر في تأمين احتياجاتها من الغذاء كما فعلت تركيا أيضًا. [1]

3 – الموقف الأوروبي من الأزمة السعودية– القطرية:

الموقف الأوروبي من الأزمة ليس موقفاً واحداً، فكل دولة اتخذت موقفها انطلاقا من مصالحها، وعلاقاتها السياسية مع أطراف الأزمة:

فالبنسبة **للموقف الألماني** من الأزمة الخليجية فقد بدا منذ اندلاعها صريحًا وواضحًا؛ إذ طالب وزير الخارجية الألماني غابرييل زيغمار بضرورة رفع الحصار المفروض على قطر لأنه يضر بجهود محاربة الإرهاب، وقد جاء الموقف الألماني من الأزمة في جزء منه كردة فعل على سياسات الرئيس ترامب في منطقة الخليج ،واتجاه الاتحاد الأوروبي؛ حيث أخذت ألمانيا تحاول القيام بدور أكثر فاعلية دوليًا من خلال البوابة الأوروبية خاصة بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وفوز مكرون برئاسة فرنسا.

أما **فرنسا**، فقد دعت إلى حل الخلاف الخليجي بالحوار، إذ أعرب الرئيس مكرون عن تأييد بلاده لكل المبادرات الداعمة لتعزيز التهدئة، وأبدى بيان صادر عن الرئاسة الفرنسية عزم فرنسا القيام بمساعٍ وجهود من خلال التشاور مع الدول الصديقة لإيجاد حل للأزمة.[2]

---

[1] - منصور أبو كريم، الموقف الدولي الإقليمي من الازمة الخليجية، **مرجع سابق**، ص 19.

[2] - وحدة تحليل السياسات، الأزمة الخليجية: "الجذور،المسارات،التفاعلات الإقليمية و الدولية"، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 26، مايو 2017، ص 103.

يقسم الأستاذ في المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية في باريس **صلاح القادري**، مواقف الدول من الأزمة الخليجية الحالية إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول : المؤيدون للمقاطعة وهم سبع دول، وليست كلها بنفس الدرجة؛ لأن الطرفين الأساسيين هما: السعودية والإمارات، والبقية تابعون لا يملكون في القرار ناقة ولا جملا.

القسم الثاني : الدول المتحفظة التي لم تعلن أي موقف حتى الآن؛ لأنها لا ترغب في خسارة أي طرف من أطراف الأزمة، أو لعدم اهتمامها بالمنطقة.

القسم الثالث : الدول التي دعت للحوار، وبالطبع فليس الجميع لديهم قدرة على دفع أطراف الأزمة لطاولة المفاوضات باستثناء الكويت وتركيا بما لهما من علاقات جيدة مع المملكة.[1]

بالنظر لمجريات الأزمة وأسبابها وتباين مصالح الأطراف الفاعلة فيها يمكن القول؛ أن الأزمة تعبر عن صراع سياسي على الدور الإقليمي، وتعكس صراع الإيرادات بين الدول الفاعلة فيها لفرض قراراتها وسياساتها، كما تعتبر قمة الرياض الفتيل الذي فجّر الأزمة نظرا لما تحملة من دلالات في رغبة القيادة الأمريكية بإعادة التوازن إلى العلاقات الخليجية– الأمريكية، وتكريسا لأهمية السعودية–ممثلة بالأمير محمد بن سلمان – في السياسة الأمريكية بما يخدم أهدافها و مصالحها، فجاءت الأزمة العودية– القطرية لتعبر عن مدى هشاشة بنية مجلس التعاون الخليجي وعدم تماسك دوله؛ الأمر الذي انعكس سلبا على مدى فعالية أداء المجلس في الحفاظ على أمن دوله وهذا ما سيتم التطرق من خلال المبحث الثاني.

المبحث الثاني : انعكاسات الأزمة السعودية– القطرية على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي

[1] - نور الدين أسويق، **مرجع سابق**، ص ص 5، 6.

ظلت قضية الحفاظ على أمن دول مجلس التعاون الخليجي وما تزال تحتل هرم الأولويات الإستراتيجية لدوله؛ باعتبارها المعنية بأمن واستقرار المنطقة الخليجية، ويعزي هذا الإهتمام المتزايد بأمن المجلس الأهمية الجيواسترتتيجية التي يتمتع بها، إلاّ أنّ الأزمة الحالية التي عصفت بدول المجلس استدعت ضرورة إعادة صياغة مفهوم الأمن الجماعي لهاته الدول، إذ كشفت هذه الأزمة عن مدى هشاشة مجلس التعاون الخليجي وعدم تماسك دوله في تحقيق أهدافها اللأمنية، وبالتالي عكست عددا من الآثار والتداعيات على أمن دول مجلس التعاون الخليجي.

وسيتم دراسة هذا المبحث بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب؛ حيث يدرس المطلب الأول أهم التداعيات الجيوسياسية للأزمة، أما المطلب الثاني خصص لدراسة أهم التداعيات على أمن دول المجلس من المنظور الإقتصادي، وبالنسبة للمطلب الثالث فيعنى بدراسة أهم التداعيات على التوازنات الإقليمية وآثار الأزمة المترتبة على العلاقات بين دول المجلس.

المطلب الأول : الإنعكاسات الجيوسياسية للأزمة السعودية– القطرية

أعادت الأزمة الراهنة صياغة مفهوم الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي، فإحساس عدم الثقة بات يتخلل دول المجلس فكل دولة انطلقت في رحلة البحث عن حليف هكذا تشتت الأمن الجماعي لدول المجلس الذي كانت بداية أهداف إنشائهم إياه هو تعاون الدول سياسيًا واقتصاديًا وصولًا إلى الوحدة؛ فجاءت هذه الأزمة لتعصف بهدفهم هذا.[1]

وتكشف الأزمة الخليجية الحالية عن انتقال مجلس التعاون الخليجي من طور الوحدة مهما كان الثمن، إلى طور وضع أثمان لبقاء المجلس وديمومته، وبكلمة أخرى يرتقي مجلس التعاون الخليجي رغم أزمته من حقبة

"التآلف البيولوجي" التي تتأسس على خطاب القرابة القبلية والتماثل الأنتروبولوجي، إلى حقبة تعيد تعريف تلك الوحدة بمعايير حديثة عقلانية تبتعد عن بدائية عشائرية جعلت من اللغة والدين وصلة الدم أساسا لما قد يقترب من بنيان عنصري شوفيني في عناصره ومبرره الأخلاقي، وفي بديهيات الأزمة الخليجية الحالية ضد قطر

[1] - عبد الرحمن الحديدي، "قراءات في الأزمة الخليجية: مستقبل مجلس التعاون الخليجي"، أنظر الرابط:
http ://www.sasapost.com/opinion/readings-in-the-gulf-crisis/
تم تصفح الموقع بتاريخ: 28 مارس 2018.

ما ينقل السؤال إلى مطرح يدفع باتجاه قراءة وجودية مجلس التعاون ولزوميته وقواعد بقائه، أول تلك البديهيات هو تشريح مدى ارتباط مصالح الدول الأعضاء ببعضها مقارنة بمصالحها مع العالم، وتحليل مدى ارتباط أمن واستقرار هذه الدول بأمن المجلس واستقراره كأمر سابق على ارتباط ذلك بأمن وأجندات عواصم بعيدة عن المجلس.[1]

و من المبكر الحديث عن الآثار الشاملة والمحتملة للأزمة الخليجية؛ لأن تفاعلاتها لا تزال مستمرة، ومع ذلك يمكن رصد بعض التداعيات الجيوسياسية التي من المؤكد أن تترك بصماتها على سياسات مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور:

1 – تصدع الجبهة الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي: وجَّهت أزمة الخليج الحالية ضربة قوية لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك، وبغض النظر عن آفاق حل تلك الأزمة من المنطقي الاستنتاج أن قطر من الآن فصاعدًا لن تنظر إلى الدول الخليجية التي أعلنت عليها الحصار باعتبارها دولًا حليفة، بل جيرانًا يُشكلون تهديدًا لأمنها الوطني، ومن المؤكد أن مثل هذه الإعتبارات لن تغيب أبدًا عن أذهان صانعي القرار السياسي في دول خليجية أخرى مثل الكويت وسلطنة عُمان، ولعل أهم الخطوات التي أقدمت عليها دول مجلس التعاون الخليجي سابقًا في إطار السياسات الدفاعية، مثل قوات درع الجزيرة، أو نظام الدفاع الصاروخي في الخليج، باتت موضع شكٍّ وتطرح العديد من التساؤلات حول آفاقها المستقبلية.[2]

2 – زيادة تصاعد الخطر الإيراني على أمن دول مجلس التعاون الخليجي: الفوائد السياسية التي قد تجنيها طهران على الأقل في المدى القريب لا يمكن تجاهلها؛ حيث أن الأزمة الخليجية الحالية أدَّت إلى تشتيت الجهات الفاعلة الرئيسية وإعاقة جهود السعودية في تشكيل تحالف عريض للتصدي لما تعتبره تزايدًا في الخطر/النفوذ الإيراني، كما أن تصدع الجبهة الداخلية لمجلس التعاون الخليجي قد يُسرع من تراجع مكانة مجلس

---

[1] - محمد قواص، "أزمة الخليج مع قطر: فرصة لتأسيس جديد لمجلس التعاون"، أنظر الرابط:
http://alarab.co.uk/أزمة-الخليج-مع-قطر-فرصة-لتأسيس-جديد-لمجلس-التعاون
تم تصفح الموقع بتاريخ: 01 أفريل 2018.

[2] - منصور أبو كريم، "انعكاس الأزمة الخليجية على الثورة السورية و المنطقة العربية"، أنظر الرابط:
http://democraticac.de/?p=50091
تاريخ تصفح الموقع : 05 مارس 2018

التعاون الاستراتيجية على المستوى العالمي، وربما يعيد حسابات العديد من الدول الآسيوية الصاعدة مثل الهند والصين؛ الأمر الذي قد يؤدي بالمحصلة إلى تزايد أهمية إيران في نظر تلك الدول. [1]

3 – إضعاف الدور السعودي: التطورات الإقليمية والدولية التي تترافق مع تصاعد الأزمة الخليجية قد تقود إلى نتائج عكسية لا تصب بالضرورة في مصلحة المملكة، ولقد باتت دول خليجية مثل قطر، سلطنة عُمان، وحتى الكويت تنظر بشكل معلن أو مستتر إلى توجهات الرياض على أنها محاولات لفرض الوصاية السياسية والهيمنة على مصالح جيرانها، وفي هذا السياق قد تسعى هذه الدول بشكل متزايد للتحوط ضد النفوذ السعودي من خلال تعزيز الروابط مع القوى الفاعلة الأخرى في المنطقة. بالمحصلة، حتى لو نجحت السعودية في إجبار قطر على الاستجابة لمطالبها بطريقة أو بأخرى، فإن ذلك سيتحوَّل إلى سابقة تثير مخاوف الدول الأخرى بما في ذلك سلطنة عُمان والكويت وحتى إيران، في المقابل إذا استمر صمود قطر في وجه ضغوط دول الحصار، فإنها قد توجه ضربة قاصمة لهيبة السعودية الإقليمية، وهذا يمكن أن يتحوَّل ضد الرياض.[2]

4 – تأثير تراجع مصداقية واشنطن على سياسات دول المجلس: أظهرت الأزمة الخليجية بشكل جلي أن وجود القواعد الأميركية غير كاف لتأمين الحماية، بل إن تلك القواعد تحوَّلت إلى ما يشبه أداة من أدوات الابتزاز السياسي، هذا الوضع من المرجح أن يدفع العديد من دول المنطقة إلى مراجعة سياساتها الخارجية، والعمل على تنويعها؛ الأمر الذي قد يفتح المجال لدول كبيرة مثل روسيا والصين وحتى تركيا إلى تعزيز وجودها في الشرق الأوسط، وربما في منطقة الخليج نفسها، هذه العوامل مجتمعة قد تؤدي إلى تراجع نفوذ السعودية

الإقليمي وربما الدولي، وإلى إضعاف قدرة الرياض على تشكيل السياسات الإقليمية، وكل ذلك يصب في صالح إيران[3].

المطلب الثاني : الإنعكاسات الإقتصادية للأزمة السعودية القطرية

[1] - ناصر التميمي، "الأزمة الخليجية و تداعياتها على مستقبل مجلس التعاون"، (قطر: تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 14 أغسطس 2017)، ص 3 .

[2] - ناصر التميمي، **المكان نفسه**.

[3] - ناصر التميمي، **مرجع سابق** ، ص 4

لا تقتصر تداعيات الأزمة الخليجية على السياسة؛ بل إن شظاياها الكبيرة بدأت تصيب العجلة الاقتصادية، في هذا الإطار و في حال استمرار الأزمة لمدة طويلة، من المؤكد أن تتزايد المخاطر الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي نظرًا لما يمثله هذا الكيان الإقليمي من ثقل اقتصادي نتيجة إمكاناته المالية الهائلة، ودوره المحوري في أسواق الطاقة العالمية.[1]

فقد تأثرت جميع اقتصاديات دول الأزمة بالإجراءات التي تم اتخاذها بدرجات متفاوتة، وثمة مخاوف أن جميع دول الأزمة خسرت وستخسر لصالح الدول الأخرى سواء إقليمية أو عالمية، وقد تتدحرج الآثار الإقتصادية لهذه الأزمة وتتعالم مع مرور الزمن بفعل الإلتزامات والأعباء السياسية الأمنية والعسكرية، التحالفات والاتفاقيات وعقود السلاح وغيرها، وبذلك فإن التحدي الإقتصادي ربما يكون من أخطر ما سيواجه دول الأزمة على المستوى المتوسط، وثمة خشية أن يتحول التحدي الإقتصادي إذا استمر إلى عامل حاسم في الإضرار بسيادة الدول و قرارها الوطني.[2]

وقد جاءت الأزمة الراهنة في مرحلة مفصلية من أهم مراحل الاندماج الاقتصادي، فقد كان من المفترض أن ينطلق المجلس من مفهوم التعاون إلى سقف أرقى وهو الاندماج الاقتصادي، وبعد أن تم وضع وتبني الأسس، المبادئ والأنظمة القانونية اللازمة لانطلاق العمل الموحد، والسوق الخليجية المشتركة، وتعميق بعض آفاق المواطنة الإقتصادية إلاّ أن الأزمة الراهنة بما تتضمنه من إجراءات لمقاطعة قطر؛ ستحدث ثغرات في مسار هذه الإنجازات ويعرقل بالتالي مسار البناء التكاملي.[3]

و من بين أهم تداعيات الأزمة على الصعيد الإقتصادي نجد مايلي :

1 – ضرب المناخ الاستثماري: إن طول أمد الأزمة الخليجية سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالثقة في الأعمال التجارية وضرب فرص نمو الائتمان في المنطقة، وإذا ما رغبت دول المنطقة في اجتذاب أعمال جديدة، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنها ستحتاج بالتأكيد إلى استعادة الإستقرار وتشكيل بيئة ملائمة

[1] - ناصر التميمي، **المكان نفسه**.

[2] - مجموعة مؤلفين، **مرجع سابق**، ص 14.

[3] - مصطفى عبد العزيز مرسي، **مرجع سابق**، ص 43.

للأعمال التجارية، وعلى أرض الواقع تضررت سمعة اقتصادات دول الخليج كملاذ آمن للمستثمرين، وتوالت عمليات تخفيض التصنيفات الائتمانية من قبل المؤسسات الدولية، وكلما تصاعدت احتمالات عدم الاستقرار الذي أحدثته ديناميات الأزمة الخليجية، أصبح المستثمرون الأجانب أكثر حذرًا وترددًا تجاه أسواق المنطقة.[1]

2 – تراجع التجارة البينية: من المتوقع أن تؤثر الأزمة الخليجية سلبًا على التجارة البينية بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، خصوصًا مع مساعي قطر(وربما دول خليجية أخرى) إلى تنويع تجارتها بعيدًا عن دول الحصار.[2]

3 – تراجع الميزان التجاري : من المتوقع أيضًا تأثر الميزان التجاري سلبًا مع العالم الخارجي نتيجة التراجع المتوقع في حجم الدخل الخارجي تحت تأثير أكثر من عامل، يأتي في مقدمة تلك العوامل تأثير المقاطعة على إيرادات الغاز والنفط نتيجة ارتفاع تكلفة تصديره إلى الخارج، وذلك على خلفية الإعتماد القطري كليا على شحن الغاز إلى دول أوروبا وأفريقيا مرورا بالبحر الأحمر وقناة السويس. [3]

4 – تعثر المشاريع المالية : من أهم المشاريع التي ستتأثر سلبًا بالأزمة الخليجية مشروع إصدار عملة خليجية موحدة، وهو مشروع تعثر في بدايته عام 2010 بعد انسحاب الإمارات احتجاجًا على اختيار الرياض مقرًّا للبنك المركزي الخليجي، وبالرغم من تواتر الدعوات بين الفينة والأخرى إلى إجراء محادثات لإحياء

هذا المشروع، إلا أنه لم يحرز أي تقدم حقيقي، ويبدو أن الأزمة الراهنة ستضيف مزيدًا من العراقيل أمام مساعي إطلاق عملة خليجية موحدة.

5 – نهاية شبكة الغاز الموحدة: على الرغم من إنتاج قطر الوفير من الغاز الطبيعي الذي يمكنه تلبية الطلب المتزايد في دول مجلس التعاون الخليجي بكل سهولة، إلا أن صادراتها لدول المجلس تبقى محدودة، رغم أنها تلبي

---

[1] - ناصر التميمي، **مرجع سابق**، ص 4.

[2] - ناصر التميمي،**المرجع نفسه**، ص 5.

[3] - إسلام شاهين، "الآثار الإقتصادية لقرار المقاطعة الليجية–المصرية لقطر: ملاحظات أولية"، أنظر الرابط :

http://acpss.ahram.org.eg/news/16366.aspx

تم تصفح الموقع بتاريخ: 05 أفريل 2018.

نحو ثلث احتياجات دولة الإمارات العربية عبر خط أنابيب" دولفين"، لقد فشلت في السابق خطط مد شبكات غاز موحدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة الخلافات السياسية وقضايا التسعير، ومن المرجح جدًّا أن تقضي الأزمة الخليجية على الآمال المتبقية بإنشاء شبكة الغاز الموحدة، لا بل إن التعاون عبر خط" **دولفين** "ربما يتعثر في حال تصاعدت الأزمة إلى مستويات خطيرة.[1]

الانعكاسات الإقتصادية للأزمة بالنسبة لقطر :

فيما يتعلق بالتأثيرات المتوقعة للمقاطعة على أسواق المال والقطاعات المالية، تأتي العملة القطرية في مقدمة المتضررين من المقاطعة؛ فلاشك أن منع تداول الريال القطري مع دول المقاطعة سيؤثر بشكل كبير على قيمة العملة المحلية القطرية، وقد تشهد الفترة المقبلة انهيارًا متزايدًا للريال القطري مقابل الدولار، إلى جانب رفض شركات الصرافة تداوله بشكل أوسع عالميا مما كان عليه. كذلك، من بين التأثيرات المالية المهمة لقرار المقاطعة الخليجية– المصرية لقطر ارتفاع تكلفة التأمين على الديون السيادية القطرية ضد مخاطر التخلف عن السداد، وذلك بعد خفض التصنيف الائتماني للبلاد بسبب الأزمة، فقد زادت من 4 نقاط إلى 115 نقطة، وربما تزيد تلك التكلفة عقب رفض قطر مطالب دول المقاطعة.[2]

و توقع بنك الاستثمار "**أرقام كابيتال**"، أن يتأثر الإقتصاد القطري؛ القطرية فقد انخفض مؤشر جميع الأسهم القطرية بنسبة 7.7٪ في اليوم الأول من التداول، وتراجع سعر صرف الريال القطري بنسبة 0.03% وتوقع التقرير تراجع حركة التجارة بالمنطقة، وإن كانت القطاع اللوجيستي في قطر سيكون الأكثر تأثرا، مع تدهور الوضع السياسي وتدويل الأزمة عانى القطاع المصرفي من أضرار بالغة تعد الأخطر في تاريخه، وشهدت

الأيام العشر الأولى للمقاطعة هبوط في مؤشر البورصة بنسبة 12%، وخسائر متوقعة للاقتصاد القطري بمبلغ 35 مليار ريال، ونسبة تراجع الإقتراض في الفترة الحالية 40%، وانخفضت ودائع البنوك القطرية في دول

[1] - ناصر التميمي، **مرجع سابق**، ص ص 5، 6.

[2] - إسلام شاهين، **مرجع سابق**.

التعاون إلى 60 مليار ريال، وهبوط السندات الدولارية لقطر استحقاق 2026، 1.8 سنت، وتراجعت نسبة السيولة من 20 إلى 30.% .[1]

الانعكاسات الإقتصادية للأزمة بالنسبة للمملكة العربية السعودية و الإمارات :

من المحتمل أن تكون الآثار الاقتصادية طويلة المدى للحصار مكلفة على المملكة العربية السعودية والإمارات. وسيصل ذلك في شكل فرص تجارية مفقودة، عائدات من السياحة، وخفض الاستثمارات من قطر، ولن يكون من السهل على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إيجاد عملاء بديلين في منطقة الخليج لفقدان المبيعات من المنتجات والخدمات التي تقدمها إلى قطر.[2]

قدرت خسائر شركات طيران دول الحصار بعد أسبوعين من الأزمة بنحو 100 مليون دولار، وهو ما يمثل 20% من إيراداتها، كما خسرت دول الحصار نحو 10.4 مليار دولار، هي حجم التبادل التجاري لقطر مع دول الخليج، وعلى الرغم من أن الرقم غير مؤثر لدى السعودية والإمارات في ضوء صادراتهما النفطية، كما أن التحول لقطر نحو تركيا وإيران بهذا المبلغ لها آثار على وحدة دول مجلس التعاون، وافتقاده لمقومات مشروع الوحدة الاقتصادية. بالنسبة **للسعودية** للوهلة الأولى، ظن البعض أن السعودية امتلكت ورقة ضغط قوية ضد قطر من خلال ما تورده من مواد غذائية رئيسية، وبخاصة أن الأزمة وقعت خلال شهر رمضان، إلا أن الواقع أظهر خسائر تتكبدها الشركات التي كانت تلتزم بتوريد هذه المواد الغذائية لقطر إذ ثمة شروط جزائية في شأن هذه التوريدات في حالة تأخر وصولها. ولعل **الإمارات** من أكبر دول الحصار المهددة

بخسائر أكبر، حيث تمتلك شركات مقاولات إماراتية كبرى أو شركات أجنبية تتخذ من الإمارات مقر لها، مشروعات تتعلق بالبنية الأساسية في قطر، وبخاصة تلك التي تتعلق بمشروعات التجهيز لمسابقة كأس العالم

[1] - دلال العكيلي، "قطر بالأرقام: خسائر فادحة بعد القطيعة العربية"، أنظر الرابط :
https://annabaa.org/arabic/reports/11462
تم تصفح الموقع بتاريخ: 01 أفريل 2018.

[2] -Nader Kabbani, "The high cost of high stakes : economic implications of the 2017 Gulf crisis", Available at: 01 April 2018
http://www.brooking.edu/blog/markaz/2017/06/15/the-high-cost-of-high-stakes-economic-implications-of-the-2017-gulf-crisis/

المنتظر أن تنظمها قطر في 2022، ولا تزال ورقة الغاز القطرى مسلطة ضد الإمارات، ومن الوارد في حالة تصعيد الأزمة أن تلجأ إليها قطر،خاصة و إن قررت قطر غلق خط "**أنابيب دولفين**" للغاز.[1]

المطلب الثالث : انعكاسات الأزمة السعودية القطرية على التوازنات الإقليمية

تمثل الازمة الخليجية وتداعياتها استنزافا لمقومات القوة العربية والخليجية في مواجهة التحديات الإقليمية الكبرى في ظل حالة الفوضى التي تعيشها المنطقة، كما تشكل هذه الأزمة سياسيا واستراتجيا مدخلا مهما وتوفر بيئة ومبررات قوية لإحداث تغيرات جوهرية في شكل التحالفات الإستراتجية في الإقليم، وربما تنذر بالإتجاه نحو صراع المحاور العربية والإقليمية بمخاطرة الإستراتجية.[2]

مرَّة أخرى، أبانت أزمة الخليج المتمحورة حول السرديات المتنافسة للفاعلين الإقليميين الرئيسيين حول النظام الإقليمي لحقبة ما بعد الربيع العربي، عن هشاشة بنية منظومة الأمن الإقليمي خاصة في منطقة الخليج . **فبالنسبة لقطر**، أظهرت الأزمة حدود الاستقلال الذاتي وهشاشة هذا البلد الصغير استراتيجيا في بيئة جيوسياسية شديدة العداء، كما أظهر أيضا ضرورة وحيوية إستراتيجية تنويع العلاقات الدولية في موازنة الضغوط السياسية الخارجية.[3]

بالنسبة للسعودية

وضعت هذه الأزمة ومهما كان مصيرها نهاية لفكرة القيادة السعودية للمنظومة الخليجية والعربية، التي طُرحت بقوة بعد التراجع الهائل في وضع مصر وانهيار كل من العراق وسوريا، والمشكلة هنا لا تقتصر على خلافات السعودية مع دول خليجية أو عربية أخرى، ولكنها تتعلق أيضًا بردِّ الفعل الشعبي الخليجي والعربي على مستوى الحملة التي تعهدتها وسائل الإعلام السعودية، وطبيعة القرارات التي اتخذتها السعودية وشركاؤها ضد دولة خليجية وعربية شقيقة أخرى، و خلال هذه الأزمة بدت السعودية، ليست كشقيقة كبرى تحرص

[1] - عبد الحافظ الصاوي، "حصار قطر الخسائر الإقتصادية لأطراف الأزمة"، أنظر الرابط :
http://eipiss-eg.org/حصار-قطر-الخسائر-الإقتصادية-لأطراف-الأزمة/
تم تصفح الموقع بتاريخ: 31 مارس 2018.

[2] - مجموعة مؤلفين، **مرجع سابق**، ص 12.

[3] - مرات يشلتاش، **مرجع سابق**، ص 5.

على أخذ مشاغل إخوتها بعين الاعتبار واحترام استقلالهم كما يحترمون هم استقلالها، بل كدولة تسعى للهيمنة وفرض الوصاية، تبعث الخوف والخشية وليس الثقة والاطمئنان.[1]

على مستوى مجلس التعاون الخليجي: ليس ثمة شك في أن الأزمة صنعت انقلابا هائلا في العلاقات داخل المجلس، وأن عواقب هذا الإنقلاب يصعب احتواتها حتى إن توصلت دول الخليج لحل ما للأزمة في الشهور القادم.ة بكلمة أخرى، لم يعد ممكن التمام الشمل الخليجي بلقاءات عشائرية وموائد مصالحة، وتبدو دول الخليج كأنها في طريق للانتقال من مرحلة التعاون والتنسيق ضمن إطار مجلس التعاون في مواجهة الأخطار الخارجية، إلى البحث عن الأمن والحماية من مخاطرها على بعضها البعض، فقطر لن تتخلى عن علاقاتها الحميمة واتفاقياتها مع تركيا، ولن تعود إلى معاداة إيران إرضاءاً للسعودية؛ و عُمان ستحرص على توثيق وتعزيز علاقاتها مع إيران؛ بينما بدأت الكويت بإعادة النظر في حساباتها الأمنية والاستراتيجية.[2]

وإلى أن تنتهي الأزمة، لن يستطيع مجلس التعاون الخليجي القيام بأي دور فعال أو مؤثر أو حتى اتخاذ خطوة إضافية نحو تعزيز التنسيق والتضامن بين الدول الأعضاء فيه، وحتى إذا تم حل الأزمة–وهو أمر لا يُتوقع أن يكون قريباً – فمن المشكوك فيه أن قطر ستنسى قريباً التدابير التي اتخذتها الدول المقاطعة ضدها، وليس من المرجح أن تتجاهل الكويت وعمان شدة الموقف الذي اتخذته الولايات الثلاث ضد تحولات دولة شقيقة خليجية.[3]

إن أي تجمع إقليمي أو شبه إقليمي يعتمد نجاحه في مسيرته لتحقيق أهدافه بدرجة كبيرة، على توافر النوايا الحسنة لأعضائه والإرادة السياسية الداعمة له، ومن هنا فإن استمرار النزاع الراهن يشكل خطراً كبيراً على ترابط الجغرافيا السياسية للمنطقة وعلى مستقبل تطور مجلس التعاون الخليجي الذي يرتبط بتوافر الثقة

الراسخة بين أعضائه، وانشغال المجلس بخلافاته الداخلية؛ سيؤدي إلى انحسار اهتمامه بمسيرة التكامل ومتطلباتها، فالمنظومة الخليجية أصبحت تعيش أزمة ثقة حادة فجرتها الحالة القطرية وجعلت من قطر شريكًا

[1] - مركز الجزيرة للدراسات، الخليج أزمة غير مسبوقة وتداعيات كبيرة، **مرجع سابق**، ص 8

[2] - مركز الجزيرة للدراسات، تأثيرات أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية، **مرجع سابق**، ص 8

[3] -Aljazeera Centre for Studies, **op**.**cit**, p. 04.

إشكاليا، فهذه المنظومة التي تشكلت في الأساس لحماية أعضائها من أطماع خارجية إقليمية، تعرضت" **لنيران صديقة**" مما جعل الأزمة الحالية أشد إيلامًا من أزمات الماضي.[1]

وحتى بافتراض حل هذه الأزمة في غضون شهور، فإن انكساراً حقيقيّا وقع في العلاقات القطرية– السعودية ، ربما يفوق الإنكسار في العلاقات القطرية– الإماراتية، وإن قدرا ملموسا من فقدان الثقة ترسّب في رؤية كل من الرياض والدوحة للأخرى. قطر، على وجه الخصوص لن تنسى اللّغة التي استُخدمت في الحملة الإعلامية ضدها، ولا أن السعودية فرضت عليها حصاراً قُصد به تجويع سُكانها، و قطع صلات الرّحم الوثيقة بين شعبي البلدين، وسيصعب عودة العلاقات القطرية– السعودية إلى طبيعتها، خاصة أنها ضربت واستهدفت كل الإنجازات التي حققها مجلس التعاون الخليجي منذ نشوئه.[2]

ومن خلال دراسة أهم تداعيات وآثار الأزمة السعودية– القطرية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي يمكن القول، أن الأزمة الحالية وتداعياتها تمثل استنزاف لمقومات القوة داخل مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التحديات الإقليمية في ظل حالة الفوضى التي تعيشها المنطقة الخليجية، كما تشكل هذه الأزمة مدخلاً سياسيا واستراتيجيا لإحداث تغيرات جوهرية في أمن دول مجلس التعاون الخليجي بمفهومه الواسع، مما يطرح التساؤل حول مدى فعالية المجلس وتماسكه، ومدى إمكانية بقائه كمنظمة إقليمية في مواجهة التحديات الأمنية، وكذا يطرح تساؤلا جوهريا حول السيناريوهات الممكنة للأزمة وآفاق حلولها، وهذا ما سيتم التطرق له في المبحث الثالث.

المبحث الثالث : أمن دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الأزمة السعودية القطرية: المستقبل والسيناريوهات

[1] - مصطفى عبد العزيز مرسي، **مرجع سابق**، ص 43.

[2] - أمجد أحمد جبريل، **مرجع سابق**، ص 5.

يشكّل مجلس التعاون الخليجي تجربة ناجحة للتكتل الإقليمي المتماسك؛ إلاّ أنّ الأزمة الحالية التي عصفت بالمجلس جعلت من إمكانية استمرار هذا التكامل والتعاون محل شك كبير، وبالنظر لتطورات الأزمة وتداعياتها يمكن القول أنها باتت تطرح شكوكا ثقيلة الظل حول مستقبل مجلس التعاون الخليجي ومدى فعالية أدائه على المديين القصير والمتوسط؛ حيث أصبحت متانة المجلس وتماسكه موضع تساؤل نظرا لتضارب مصالح أعضائه، لذا فالأزمة الحالية تعد التهديد الأبرز لمستقبل المجلس منذ نشأته، مما يستدعي بالضرورة طرح تساؤلات حول السيناريوهات الممكنة و المحتملة لهاته الأزمة و مدى إمكانية صياغة يرضي جميع الأطراف ويضمن بقاء مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية متكاملة.

و سيتم دراسة هذا المبحث بتقسيمه إلى مطلبين، يخصص المطلب الأول لدراسة الآفاق المستقبلية لمجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة الراهنة، أما المطلب الثاني فيعنى بدراسة أهم السيناريوهات المحتملة للأزمة وآفاق الوصول لحل الأزمة.

المطلب الأول : مستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الأزمة السعودية– القطرية

يعتبر مجلس التعاون الخليجي منذ إنشاءه عام 1981 مثالا لتجربة التكتل الإقليمي الناجح فالدول الست التي شاركت في المجلس تطورت العلاقات السياسية، الإقتصادية والعسكرية بينها ولذلك جاءت الأزمة السعودية– القطرية الحالية مفاجأة للمراقبين خاصة وأن دول المجلس مترابطة إجتماعيا، وتعتبر مقاطعة قطر أو حصارها حادثة فريدة من نوعها في علاقات المجلس وبالتالي تهدد المجلس كوحدة متماسكة.[1]

إذ منذ بداية الأزمة الخليجية غدا مستقبل مجلس التعاون مطروحً ا للتساؤل، لكن الفشل في جمع قادة الدول الأعضاء في القمة الثامنة والثلاثين في الكويت، وذهاب السعودية والإمارات باتجاه الإعلان عن إنشاء لجنة للتعاون والتنسيق المشترك خارج إطار المجلس، وبروز مواقف بحرينية تدعو إلى تعليق عضوية قطر في

المجلس؛ كل ذلك جعل إمكانية استمرار مجلس التعاون محل شك كبير، ومنذ بداية الأزمة بدأ يتشكل في إطار منظومة مجلس التعاون تمايز واضح بين تكتلين؛ يمثل **الأول دول الحصار الثلاث** (السعودية، الإمارات والبحرين)، وينتظم في **الثاني الدول التي تحاول الحفاظ على استقلالية قرارها** ولا سيما قطر وعُمان، بينما

[1] - أحمد سليم البرصان، "المنطقة الخليجية إلى أين تتجه خلال عام 2018"، **مجلة آراء حول الخليج** ، المملكة العربية السعودية، العدد 126، ديسمبر 2017، ص 60.

تحاول الكويت أن تأخذ مسافة واحدة من الطرفين، وذلك رغم وجود مخاوف تعبر عنها أوساط كويتية من تنامي نزعات الهيمنة لدى الدول الأكبر في المنظومة الخليجية اتجاه الدول الصغرى.[1]

في الإطار الأوسع، تطرح الأزمة الخليجية شكوكًا ثقيلة الظل على مستقبل مجلس التعاون الخليجي، في **المديين القصير والمتوسط، على الأقل**، وعلى فعالية المجلس وتعبيره عن إرادة خليجية موحدة ليست حدَّة الأزمة وتطورها، ولا تنكرها لقيم المنطقة التقليدية واصطدامها مع الروابط الوثيقة بين الشعوب وحسب، ولكن أيضًا تجاهل الرياض وأبو ظبي الفادح لمؤسسات مجلس التعاون، كشفت جميعًا عن أن المجلس لم يعد يعني الكثير لأكبر أعضائه وأثقلهم وزنًا، ولم يُدعَ لقمة خليجية طارئة، ولا طُرحت اتهامات السعودية والإمارات لقطر على أيٍّ من مؤسسات مجلس التعاون لبحثها. والحقيقة، أن الأمانة العامة لمجلس التعاون سمعت بقرارات قطع العلاقات مع قطر وحصارها عبر وسائل الإعلام، وعندما تنقلب العلاقات بين دول المجلس بهذه الصورة المفاجئة، وتتحول من علاقات تعاون وتوافق وتحالف إلى ما يشبه الحرب غير المعلنة، لن يكون من المستبعد أن تبحث دول المجلس المختلفة عن ترتيبات خارج نطاق المجلس للحفاظ على أمنها واستقرارها.[2]

كما لم يعد من الممكن قيام المجلس بأي عمل فعال، أو إنجاز ولو خطوة إضافية واحدة على صعيد التنسيق والتضامن بين دوله، وحتى إن و جد حل ما للأزمة الأمر الذي لايتوقع أن يحدث قريبا، فمن المشكوك فيه أن تنسى قطر ما قامت به دول القطيعة والحصار من إجراءات ضدها، أو تتجاهل الكويت وعمان فداحة المدى الذي ذهبت إليه الدول الثلاث في هجمتها ضد شقيقة خليجية أخرى.[3]

و على إثر هذه التساؤلات، وما تشكله الأزمة من تهديد على مجلس التعاون الخليجي و التي قد تؤدي

بحل المجلس أو انقسامه من الداخل، بعدما كان نموذجًا ناجحًا كمنظمة إقليمية فاعلة في محيطها الخليجي والعربي، يمكن طرح العديد من الإحتمالات المتعلقة بمستقبل المجلس، لاسيما بعد عقد القمة الخليجية الـ **(38)** بالكويت، التي شهدت أضعف تمثيل للوفود الخليجية مما ينذر باستمرار الأزمة القطرية، ومن بين الإحتمالات المطروحة لمستقبل المجلس:

[1] - وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "مجلس التعاون بعد قمة الكويت"، (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ديسمبر 2017)، ص 3.

[2] - مركز الجزيرة للدراسات، الخليج أزمة غير مسبوقة و تداعيات كبيرة، **مرجع سابق**، ص 80.

[3] - مركز الجزيرة للدراسات، تأثيرات أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية، **مرجع سابق**، ص 3.

الإحتمال الأول : نجاح الوساطة الكويتية:

أكد أمير الكويت "صباح الأحمد الصباح" أن وساطته لحل الأزمة القطرية مستمرة، واتصالاته ستستمر مع أطرافها للتوصل إلى حل لها، كما كشفت مصادر خليجية عن قبول الدوحة بتنفيذ نصف مطالب الدول المقاطعة، وربما عن طريق التفاوض تقبل بتنفيذ معظم المطالب، وهذا السيناريو مرجح لكنه ليس الأقرب للتنفيذ لعدم وجود بوادر من الدول المقاطعة (السعودية، البحرين والإمارات) بالتنازل عن أى من مطالبها وإصرارها على موقفها، ولذا ربما تستمر الأزمة لسنوات أخرى قادمة حتى تعدل الدوحة من سلوكها الخارجي المهدد لدول مجلس التعاون.[1]

الإحتمال الثاني : انقسام مجلس التعاون الخليجي :

صبيحة عقد القمة الخليجية، أعلنت دولة الإمارات العربيّة المتحدة عن تَشكيلِ "لجنةٍ للتّعاون العَسكري، الاقتصادي، السياسي، الإعلامي والثّقافي" بينها وبين المملكة العربيّة السعوديّة، تهدف لتعزز التحالف الاستراتيجي بينهما لمواجهة التحديات الأمنية الخليجية والعربية، وقد وصف المراقبون للشأن الخليجي هذه اللّجنة بأنها ربما تشكل نواة لإنشاء مجلس بَديل لمجلس التّعاون الخليجي يضم في عضويته (السعودية، الإمارات والبحرين) وربما دول عربية أخرى مثل مصر أو الاردن، نظرا لتقارب وجهات النظر في تلك الدول مع نظيرتها الخليجية، الأمر الذي ينذر **بحل مجلس التعاون الخليجي**. وانقسامه إلى محورين: **الأول** يضم التحالف السعودي – الاماراتي، و **الثاني** يضم قطر وسلطنة عمان، وهما دولتان قريبتان من إيران, وتبقي الكويت على الحياد، وتحافظ على علاقتها الجدية مع المحورين, وبالطبع سيتبنى كل محور سياسات داخلية وإقليمية مناقضة للطرف الآخر، وهذا سيناريو مرجح، نظرًا لتمسك كلا طرفي الأزمة القطرية بموقفهما.[2]

الإحتمال الثالث : انسحاب قطر من مجلس التعاون الخليجي

ويفترض هذا السيناريو أن تأخذ الدوحة خطوات تصعيدية بالتدريج تجاه دول الخليج أطراف الأزمة، بحيث تقدم الحكومة القطرية طلبًا لمجلس الشورى لمناقشته قبل اتخاذ القرار بالانسحاب من عضوية مجلس

[1] - منى سليمان، **مرجع سابق**.

[2] - منى سليمان، **المرجع نفسه**.

التعاون الخليجي، وذلك على خلفية أن الأزمة تقع مع دول تشكل نصف إجمالي عضوية مجلس التعاون، وهي الدول المركزية في هذا المجلس، وخاصة السعودية والإمارات.

ويستند هذا السيناريو إلى تصريحات لمسئولين قطريين لبعض وسائل الإعلام، بأن الأزمة الأخيرة مع الدوحة تدفع الأخيرة ببالغ الأسى في اتجاه الإنسحاب من مجلس التعاون الخليجي، هذا السيناريو هو الأقوى احتمالًا حيث يتم تجاوز النهج التدريجي وفقًا للنظام الأساسي للمجلس منذ إنشائه في 25 مايو 1981. كما يستند هذا السيناريو أيضًا إلى أنه من المستبعد تحسن العلاقات بين دول الخليج وقطر في القريب العاجل، وهو ما يعكس الوصول إلى "**الخيار المسدود**".[1]

الإحتمال الرابع : الإبقاء على مجلس التعاون كرمز خليجي:

يقضي بالإبقاء على مجلس التعاون كمظلة بروتوكولية ترمز لوحدة خليجية ربما تنفذ في المستقبل، وهذا رأي تؤيده دولة الكويت بقوة، فهي لا ترغب في حل المجلس أو الانضمام لتحالفات إقليمية تحسب عليها، بل ترغب في الحفاظ على الحياد في سياستها الخارجية حتى لا تكرر تجربة الاحتلال التي تعرضت لها من قبل، والمجلس في هذه الحالة لن يتخذ أى قرارات مهمة أو مؤثرة على أي صعيد لأنه سيفقد فاعليته ويصبح نموذجا مكررا للمنظمات الإقليمية الهامشية التي لا تؤثر في محيطها بفعل التنافس والنزاعات بين أعضائها، والتي تكتفي بعقد اجتماعات دورية لتأكيد بقائها فقط، وهذا السيناريو نفذ بالفعل في القمة الخليجية بالكويت، حيث حضرت الوفود بأضعف تمثيل للقمة، فهو حضور بطعم الغياب، وقمة بلا قرارات مؤثرة، وربما يستمر المجلس على هذا الوضع حتى حل الأزمة القطرية بشكل جذري ونهائي.[2]

الإحتمال الخامس : إدماج مصر في منظمة مجلس التعاون الخليجي

[1] - محمد عز العرب، "فجوة الأمن: الأزمة القطرية وتغير مدركات التهديد في منطقة الخليج العربي"، أنظر الرابط:
http://acpss.ahram.org.eg/news/16326.aspx
تم تصفح الموقع بتاريخ: 08 أفريل 2018.

[2] - منى سليمان، **مرجع سابق**.

قد تشهد الفترة المقبلة نقاشًا داخل دوائر السياسة الخارجية والدفاعية والاستخباراتية بشأن خيار إدماج دولة أعضاء أخرى ضمن منظومة المجلس القادم –في حال انهيار مجلس التعاون الخليجي بخروج قطر ليصبح "5-1"- بحيث تكون تلك الدولة داعمة للأمن الخليجي بدرجة ملموسة، وهو ما قد ينطبق على مصر؛ إذ يمكن من خلال هذا الكيان المؤسسي الجديد التصدي للمخاطر والتحديات الإقليمية بشكل موحد، ولا يمكن الفكاك منه.[1]

ختاماً، أصبح مستقبل مجلس التعاون الخليجي رهن حل الأزمة القطرية التي لا يرجح حلها في القريب، نظرا لتعنت الدوحة المستمر، ولذا ينبغي على الدول الخليجية المؤثرة كالمملكة العربية السعودية، ودولة الامارات العربية المتحدة تعزيز تحالفهما الاستراتيجي فيما بينهما من جهة، ومع دول عربية مؤثرة كمصر لمواجهة التهديدات الأمنية المتصاعدة للأمن القومي الخليجي والعربي من جهة أخرى.[2]

ومما لا شك فيه أن الوقت لم يفت بعد على مجلس التعاون الخليجي لحل أزمة قطر وتجاوز هذا الخلاف الدبلوماسي. ومع ذلك ، فكلما طال أمد هذا الخلاف غير المستقر ، وكلما ازدادت شدته، يبدو مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي على **المدى الطويل** قاتما بشكل متزايد، لذا يجب على قادة دول الخليج العربي الذين يتخذون إجراءات ضد الدوحة تقييم إستراتيجياتهم والنظر في أن المزيد من التحركات ضد قطر ستؤدي مخاطر عالية مع خلق جروح دائمة داخل دول مجلس التعاون الخليجي لا يمكن أن تلتئم لاحقاً.[3]

المطلب الثاني : سيناريوهات و آفاق الأزمة السعودية القطرية

1 – السيناريوهات المحتملة للأزمة السعودية القطرية :

وفي إطار السيناريوهات المحتملة للأزمة الخليجية ومستقبلها تم طرح مجموعة من السيناريوهات من طرف المحللين السياسيين ومعاهد البحث الأكاديمية؛ حيث نظَّم مركز الجزيرة للدراسات، يوم السبت 21 أكتوبر/تشرين الأول 2017، ندوة لمناقشة هذه القضايا بمشاركة نخبة من الأكاديميين والباحثين المتخصصين

[1] - محمد عز العرب، **مرجع سابق**.

[2] - منى سليمان، **مرجع سابق**.

[3] -Khalil Al-Jaber, Giorgio Cafiero, Al-Jaber Khalil, Cafiero Giorgio, "in the eye of the storm : will the GCC survive the Qatar crisis?", Availabale at : 01 April 2018.
http://www.thepeninsulaqatar.com/opinion/10/09/2017/in-the-eye-of-the-storm-will-the-gcc-survive-the-Qatar-crisis

في الشأن الخليجي والخبراء المتابعين للتحولات الجارية في المنطقة؛ حيث قدَّم **جواد العناني**، (رئيس الديوان الملكي الأردني سابقًا)، خلال الندوة ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الأزمة:

السيناريو الأول التصعيد : حيث يسعى كل طرف وخاصة دول الحصار إلى تحقيق أهدافه عن طريق تصعيد المواقف التي تبنَّاها، وهناك بوادر للتصعيد؛ حيث يجري عقد مؤتمرات سياسية في الخارج لإحداث انقلاب سياسي داخل دولة قطر لكن الشعب القطري تمسك بقيادته.[1]

السيناريو الثاني غياب الحل أو بقاء الحال على حاله : وبقاء الحال على حاله ليس مجالًا ولا هو اختيار ولا حتى هو حوار وإنما لأن الأمور ستتغير، وتتقلب لا بفعل المتنازعين في هذه الحالة ولكن بفعل الظروف التي حصلت في ذلك الموقع بسبب تطور الأحداث في المنطقة، وهنا فإن بقاء الأمور على حالها أمر محتمل؛ إذ قد لا تؤخذ الوساطات على محمل الجد.

السيناريو الثالث هو سيناريو التخفيف التدريجي : إذ ليس هناك حلٌّ آني سيحصل نتيجة جهد دبلوماسي معين في وقت معين، ولكن أيضًا لن يحصل التخفيف من الأزمة إلا بجهد وتفكير ومن جملة ذلك المضي في المسار الدبلوماسي الثاني، ومن الأفضل أن لا تُعقَّد هذه الندوات في دولة قطر بل تعقد باتفاق مع كثير من المراكز البحثية المعروفة دوليًّا وعالميًّا؛ لأنها تخلق رأيًا عامًّا عالميًّا يعزِّز العقلانية.[2]

بالإضافة إلى مجموعة من السيناريوهات التي تم وضعها من طرف بعض المحللين السياسيين في **المعهد الألماني للسياسة الدولية و الأمن** و المتمثلة في :

السيناريو الأول : تغير النظام في الدوحة :

[1] - مركز الجزيرة للدراسات، "ندوة تداعيات أزمة الخليج ومستقبلها"، أنظر الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/events/2017/10/171025103200793.html
تم تصفح الموقع بتاريخ: 10 أفريل2018

[2] - مركز الجزيرة للدراسات، **المرجع نفسه**.

تشير تصريحات من طرف جماعات الضغط السعودي ومقالات في الصحف الإماراتية إلى أن أعضاء قيادية من العائلات المالكة السعودية والإماراتية ترغب في استبدال القيادة القطرية، ومثل هذا السيناريو لا يمكن تصوره دون تصعيد عسكري أو إنقلاب مدعوم من الخارج وكلاهما يبدو مستبعدا؛ إذ أن التصعيد العسكري في شكل غزو سعودي- إماراتي ينطوي على مخاطر كبيرة بسبب العواقب الإقليمية غير المتوقعة، والأهم من ذلك كله أن التصعيد العسكري يتناقض مع المصالح الأمريكية الإستراتيجية، فقطر تستضيف واحدة من أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج، وقد دعى وزير الخارجية الأمريكي "ريكس تيلرسون" السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى تجنب تصعيد النزاع.[1]

السيناريو الثاني : الحل الدبلوماسي للنزاع:

يوضح هذا السيناريو أن على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أن تضغط من أجل إنهاء سريع للنزاع، فزيادة التوتر سوف يعرقل الكفاح ضد ما يسمى بالدولة الإسلامية، كما سيؤدي للإضرار بإقتصاداتها من خلال ارتفاع أسعار النفط والغاز، أو تعطل الأنشطة التجارية الغربية في الخليج، قد يتضمن القرار المتبادل رفع الخطر مقابل طرد عدد من الأفراد من قطر اللذين تعتبرهم كل من السعودية، الإمارات وحلفائها على أنهم إرهابيين، كما يمكن لقطر أن تجدد وعدها بأن تولي إهتماماً أكبر لمصالح ممالك الخليج الأخرى في أنشطة سياستها الخارجية (بما في ذلك السياسات التحررية لقناة الجزيرة).

السيناريو الثالث : الحرب الباردة في الخليج:

الخيار الأكثر احتمالا هو أن تقوم قطر بكل ما في وسعها للتحضير العسكري المستقبلي حتى إذا كان من الممكن التخفيض من حدة النزاع على المدى القصير ، فإنه من المتوقع أن تقوم قطر بتوسيع روابطها السياسية والعسكرية مع تركيا.[2]

كما وضح الدكتور "**وليد عبد الحي**" و هو متخصص في الدراسات المستقبلية أن أمام الازمة القطرية الخليجية مجموعة من السيناريوهات و المتمثلة في :

[1] -Sailer,Mathias,Roll,Stephan, **Three scenarios for the Qatar crisis : regime change, resolution or cold war in the gulf**, Berlin: German Institute for International Politics and Security, 2017, p. 02.

[2] -Sailer, Mathias, Roll, Stephan, **Ibid.**

1 – أن تضغط الولايـــات المتحدة بشكل رئيسي عبر تحريـــك دول خليجية او عربية، او تدخل دبلوماسي أمريكي مباشر للضغط على أطراف الازمة لتسوية هادئة من خلال دفع قطر للتراجع عن الكثير من سياساتها، ولكن بطريقة تحفظ لها ماء الوجه، وهو ما يعني تحللا تدريجيا هادئا من قطر لسياساتها.

2 – أن تحدث أزمة داخلية في قطر مما يجعلها أمام احتمالين إما بتغيير في رأس السلطة أو الخضوع للمطالب الخليجية، وهو ما يعني إلقاء قدر من الظلال على الدور القطري خلافا للفترة الزمنية الماضية، لا سيما أن القرارات المتخذة ضد قطر قاسية بخاصة في مجال المرور البري.

3 – أن تجد قطر نفسها أمام تبني سياسة الهروب للأمام بالتحول التدريجي أيضا نحو المعسكر الإيراني، ورغم ضعف هذا الاحتمال فإن السياسات الغرائزية وطبيعة الظروف العامة لبنية الدبلوماسيـــة الخليجية قد تدفـــع منطقة الخليج لمثل هذا السيناريو.

4 – التدخل العسكري في قطـر على غرار التـــدخل في اليـــمن أو التدخل لدرع الجزيرة في البحريـن وهو الاحتمـــال الأسوأ مع انه الأضـعف، لا سيما أن وجـود قاعدة العديد الأمريكية يجعل مثل هذا الخيار أمراً معقدا. [1]

و من خلال جملة السيناريوهات الموضوعة من طرف الباحثين في مجال العلاقات الدولية والعلوم السياسية يمكن استشفاف مجموعة من السيناريوهات التي يمكنها التنبؤ بمدى انفراج الأزمة من بقائها و هي كالتالي :

السيناريو الأول الإنفراج و المصالحة :

مع استمرار جهود أمير دولة الكويت بمساعدة وزير الخارجية الأميركي وبعض الدول الأوروبية، هناك احتمال التوصل إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف، قد يسمح هذا الحل لأطراف الأزمة بحفظ ماء الوجه،

[1] - وليد عبد الحي، "قطر و سيناريوهات المستقبل"، أنظر الرابط :

https://www.politics-dz.com/blog/أمام-الازمة-القطرية-الخليجية-مجموعة-م/

تم تصفح الموقع بتاريخ: 04 أفريل 2018

نظرًا لأنه يراعي المخاوف السعودية بشأن الدعم القطري لحركة الإخوان المسلمين وحماس، وعلاقات قطر مع إيران، وفي الوقت ذاته يسمح للدوحة بالحفاظ على استقلالها النسبي في سياستها الخارجية، لكن بشكل لا يضر التوجهات الإقليمية للرياض.[1]

و بالتالي فإن هذا السيناريو مرهون بنجاح جهود الوساطة الكويتية والضغوط الأميركية في إطلاق مسار تفاوضي بين قطر وخصومها الخليجيين للوصول إلى حل دبلوماسي يرضي جميع الأطراف، من خلال دفع قطر للتنازل عن بعض سياساتها دون الإخلال بسيادتها واستقلال قرارها الوطني.

السيناريو الثاني بقاء الوضع على حاله :

في سياق هذا السيناريو يمكن أن تمتد الأزمة الخليجية لفترة طويلة نتيجة عدم إمكانية التوصل إلى حل توافقي يُرضي جميع الأطراف، وهنا تتوقع وحدة الاستخبارات الإقتصادية (**الإيكونوميست**) أن تستمر الأزمة على الأقل حتى العام 2019 وأن تبقى قطر خاضعة للمقاطعة أو الحصار الحالي لعدة سنوات، بشكل يؤدي إلى خسائر اقتصادية لجميع الأطراف بما في ذلك الدوحة. في المقابل تشير توقعات مؤسسة بي إم آي للأبحاث **BMI Research** إلى أن دولة قطر قادرة على الصمود في وجه الضغوط السياسية والاقتصادية، نظرًا لما تملكه من مصادر للقوة الاقتصادية التي تتمثل في الأصول والاحتياطات المالية الكبيرة، فضلًا عن التحالفات الدولية الوثيقة، والقدرة على إعادة تنظيم طرق النقل والتجارة بالمحصلة، هذا الوضع له تداعيات سلبية، ولكنه سيقوّي موقف الدوحة التفاوضي في حال مواصلة الجهود الكويتية والدولية للتوصل إلى حل توافقي في المستقبل.[2]

ووفق هذا السيناريو فإن الأزمة يمكن أن تستمر لفترة غير محدودة، أو تتحول إلى ما يشبه الوضع الراهن المعتاد، بمعنى إصرار دول الحصار مدفوعة بالكبرياء والغرور وأوهام المصالح الآنية، على استمرار القطيعة مع قطر وأن تصر قطر على عدم استسلامها لدول الحصار وعدم تجاوبها مع المطالب المقدمة لها.

[1] -BMI Research, "Prolonged Gulf Crisis Looking Increasingly Likely", Middle East Monitor, 2017, p. 9.
[2] -BMI Research,**Ibid.**

السيناريو الثالث : المزيد من التصعيد:

لا شك بأن الأزمة تتجه نحو التصعيد ولكن في أي اتجاه، أولا التصعيد العسكري غير وارد لأن وجود قاعدة عسكرية أمريكية وأخرى تركية في قطر هما ضمان للدوحة، لذلك فإن التصعيد سيكون في المجال الإقتصادي وهناك نية مؤكدة من دول الخليج لفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على قطر، من خلال طلب الدول العربية من شركائها التجاريين الاختيار بين العمل معهم أو مع الدوحة، خصوصا أن قطر تكبدت خسائر هائلة خلال أيام الحصار الأولى، حيث أغلق المجال الجوي أمام قطر بنسبة % 70 والمجال البري بنسبة 100% والمجال البحري بنسبة 60% .[1]

لذا فمع إصرار أطراف الأزمة على عدم التفاوض والوصول إلى حل دبلوماسي فإن إتجاه الأزمة سيتجه بالتأكيد إلى التصعيد الإقتصادي بفرض المزيد من العقوبات الإقتصادية على قطر، إلاّ أن إمكانية حدوث هذا السيناريو سيكبد كلاّ الطرفين خسائر إقتصادية هائلة.

السيناريو الرابع : الحل العسكري :

إن كان هناك أي إحتمال بأن يتم التدخل العسكري في قطر من قبل أحد الدول الخليجية، فإن تأثير مثل هذا السيناريو سيكون مدمراً للإقتصاد القطري، وبالفعل فإن المملكة العربية السعودية ستكون على دراية بمخاطر حشد قواها ضد قطر، ونظرا للمخاطر التي من شأنها جلب القوات السعودية إلى مواجهة مباشرة مع القوات التركية والقوات الإيرانية المحتملة، فمن الأرجح أن تعتمد المملكة على العقوبات الإقتصادية باعتبارها الوسيلة الأساسية للضغط على نظام آل ثاني من أجل قبول مطالب الدول الأربعة.[2]

لذا ففي حال تطور الأزمة إلى الخيار العسكري، ستحدث كارثة عالمية تتجاوز آثارها منطقة الخليج أو حتى الشرق الأوسط؛ لأن من شأنها تعطيل إمدادات الطاقة العالمية بما لها من تبعات خطيرة على الاقتصاد العالمي، هذا بالإضافة إلى أنه قد يتسبب في توريط تركيا وإيران وربما الولايات المتحدة في الصراع المسلح، ومنه

[1] - عبير عبد الرحمن ثابت، **مرجع سابق**، ص 9.

[2] -The Economist Intelligence Unit, "no end in sight: the GCC-Qatar crisis", (a report by the economist intelligence unit, 2017), p. 04.

يمكن القول أنه ليس من مصلحة جميع الأطراف الدولية والإقليمية اللجوء إلى الخيار العسكري، كما أن المزيد من التصعيد الإقتصادي أو اللجوء إلى الخيار العسكري ستكون له عواقب كارثية على جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، وبالتالي فمن غير المرجح حدوث هذان السيناريوهان، وإذا ما أصرت قطر على عدم التغيير من سياساتها، وإصرارها على رفض المطالب المقدمة لها من دول الحصار، ومع احتمال تدخل دول الحصار في تغيير النظام الحاكم في قطر، فإن كل جهود الوساطة ستفشل وإمكانية الوصول إلى حل دبلوماسي يرضي جميع الأطراف تصبح غير واردة، وبالتالي فمن الأرجح أن يستمر الوضع على حاله لفترة غير محددة، ولا يمكن أن تنتهي إلا إذا مارست الولايات المتحدة والدول الأوروبية الضغط على أطراف الأزمة من أجل التنازل والقبول بالتسوية و هذا لإنقاذ مصالحها الحيوية في المنطقة.

2 – آفاق و مآلات الأزمة السعودية القطرية على المدى البعيد :

أثارت الأزمة منذ بدايتها عدة تساؤلات وإجابتها مرهونة بمدى وجود قدر ولو ضئيل من التفاهم بين دول المقاطعة من جهة وقطر من جهة أخرى، **وأولها**: هل بالإمكان صياغة حل يرضي جميع الأطراف؟ وتقود المفاوضات إلى وجود حل يضمن مصالح كل طرف على حدة؛ حيث يمكن لقطر إبقاء علاقتها مع الإسلام السياسي – التي ترى مصلحتها معه – بشرط عدم التدخل في شؤون الرباعي العربي، وعدم إخلال هذا الدعم بأمن دول المنطقة، إلا أن إمكانية صياغة مثل هذا الاتفاق غير مطروحة في الوقت الحالي لما سببته هذه الأزمة من أزمات تبعتها وأخطرها هي أزمة انعدام الثقة، **التساؤل الثاني**: وهو هل قطر قادرة على الصمود أمام المقاطعة؟ وهذا السؤال قد أجاب عليه معهد «**BMI research**» للبحوث وأفاد أن قطر يمكنها الصمود في وجه الضغوط السياسية لما تمتلكه من مصادر للقوة الاقتصادية والتحالفات الدولية الهائلة، وهذا يطرح إشكالية جدوى الضغط أمام دول المقاطعة خصوصًا في ظل سعيهم لتحقيق أكبر مكاسب في المدى القريب.[1]

لم تنته أزمة الخليج بعدُ، ولا يبدو أن هناك شيئا يلوح في الأفق لحلها في وقت تتمادى فيه دول الحصار في مواقفها، ويعود وزير الخارجية الأميركي **ريكس تيلرسون** خاوي الوفاض من جولته في المنطقة، إلا أن الأزمة

[1] - عبد الرحمن الحديدي، **مرجع سابق**.

شهدت في الأيام القليلة الماضية توقفا في التصعيد من قبل دول الحصار ضد قطر التي ردت على مطالبها بالرفض، دون أن تغلق باب الحوار والتفاوض للوصول إلى حل للأزمة.فبعد تشجيعه دول الحصار طلب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من هذه الدول التوقف عن التصعيد، والسبب في ذلك أن حملة الحصار لم تؤت أكلها، ولم تتمكن من إخضاع قطر أو التأثير في خياراتها السياسية، ولا تبدو قطر مستعجلة لحل الأزمة؛ إذ أعلنت أنها جاهزة للتعامل معها حتى ولو استمرت مدى الحياة.[1]

لذا فالمتتبع لمسار الأزمة يرى أنها تتجه إلى طريق مسدود، فالدول الأربع تراهن على تعزيز الحصار وتشديد الإجراءات، مع التعويل على التأييد المحلي الذي تتصدى لإدارته وسائل الإعلام الرسمي والإعلام الجديد، في المقابل تراهن الدوحة على عامل الوقت للخروج من الحصار الخانق الذي ترى أنها نجحت بدرجة كبيرة في مقاومته، والتعويل على تفهّم قطاعٍ من الرأي العام العربي، والموقف الدبلوماسي الغربي في ظل دبلوماسية نشطة، لذا تبدو الأزمة دون أفقٍ للحل في المستقبل القريب، فمع التصعيد الإعلامي تتمسك الدول الأربع بموقفها ومطالبها الـ13، بينما رأت فيها قطر مساساً بسيادتها الوطنية.[2]

وربما يبدو أن الوصول إلى حلول لهذه الأزمة إذا ما فشلت الجهود المبذولة خليجيا تبقى مرهونة بالدور الأمريكي، وكيفية التعاطي مع هذه الأزمة، والذي يتابع ويستقرأ تطوراتها وتداعياتها دون الدخول فيها حاليا، إلى أن يحين الوقت المحدد للتدخل وهنا سوف يكون الدور الأمريكي دور محوري ورئيس في الوصول إلى تفاهمات وحلول وسطية انطلاقا من منطق لا غالب ولا مغلوب حفاظا على تماسك البنية الخليجية، ومما يعزز ذلك أن الولايات المتحدة لازالت تعتمد على قاعدتها العسكرية في العديد بقطر في القيام بتحركاتها العسكرية في الجوار الإقليمي ويتضح ذلك من خلال العدوان الثلاثي الأخير على سوريا.[3]

---

[1] - ماجد أبو دياك، "الأزمة الخليجية: استمرار مع وقف التصعيد"، أنظر الرابط :

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinion/2017/7/17/الأزمة-الخليجية-استمرار-مع-وقف-التصعيد

تم تصفح الموقع بتاريخ: 03 أفريل 2018.

[2] - قاسم حسين، "مآلات الأزمة القطرية: إلى أين؟"، أنظر الرابط :

http://gulfhouse.org/posts/2000/

تم تصفح الموقع بتاريخ: 05 أفريل 2018.

[3] - مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، "الأزمة الخليجية : حدود التصعيد و آفاق الحل"، انظر الرابط :

http://www.mcsr.net/news265

تم تصفح الموقع بتاريخ: 01 أفريل 2018

فضلا عن ذلك فإن عدم الوصول إلى حلول لهذه الأزمة ربما يغري ويحفز دول أخرى مثل روسيا، إيران وتركيا على دخول الميدان، ومحاولة التأثير على قطر، ودفعها للتقارب مع هذه الدول بغية الوصول إلى قواسم مشتركة لتحقيق تكتل أو محور مضاد للمحور الخليجي- الأمريكي، ومما يعزز من خشية ذلك التوجه أن قطر وإيران وروسيا تأتي في مقدمة دول العالم من حيث إحتياطي وإنتاج الغاز الطبيعي عالميا ما يعني الاستحواذ على الإنتاج العالمي للغاز، ومحاولة تحقيق أهدافها عبر المساومة في هذا الجانب، وهو أمر لا يمكن للولايات المتحدة أن تسمح بالوصول إليه؛ مما يشير إلى محورية الدور الأمريكي مستقبلا في السيطرة على هذه الأزمة.[1]

من خلال ما تقدم لتصورات آفاق الأزمة السعودية- القطرية يمكن استخلاص جملة من ملامحها المستقبلية:

1 – لا يبدو أنه سيكون هناك حل خارج الرؤية الامريكية، وسيعمل الوسطاء (امريكيون او عرب) ضمن الحدود التي تضعها الولايات المتحدة لتسوية الازمة.

2 – من المستبعد أن يكون هناك حل عسكري للأزمة لاسيما أن القوات الأمريكية موجودة، ولو بمستويات مختلفة على أراضي جميع أطراف الأزمة، كما أن من مصلحة القوى الكبرى جميعاً عدم تصاعد الأزمة لما لذلك من آثار سلبية على سياسات الطاقة وعلى فرص الاستثمار لدى الطرفين.

3 – يبدو ان مطالب السعودية والامارات ستعلو على تلبية المطالب المصرية المتمثلة بشكل خاص في تسليم بعض الاشخاص للسلطات المصرية .

4 – قد تكون الفترة القادمة هي اكثر الفترات حرجاً وتضييقا على حركة الاخوان المسلمين بشكل خاص، والاسلام السياسي بشكل عام في كل العالم العربي.

5 – اذا ما وافقت قطر على بعض التنازلات فإن الأرجح أن قناة الجزيرة لن تغلق، ولكن قد يجري تغيير في مجلس إداراتها، ربما استبعاد لبعض كبار مذيعيها، وتغيير تدريجي هادئ و طويل المدى في توجهاتها الاعلامية، وبشكل لا يحرج الدبلوماسية القطرية.[2]

[1] - مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية،**مرجع سابق**.

[2] - مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، "تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية"، (تقدير استراتيجي صادر عن مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، يوليو 2017)، ص 9.

6 – من المستبعد أن تتجاوز الضغوط على حماس حدود ما هو قائم حاليا، ولكنها قد تدفع نحو التوازي التدريجي في المشهد القطري.

7 – من المتوقع أن تبقى العلاقات القطرية الايرانية في حدودها الحالية، مع تأكيدات قطرية على فكرة عدم التدخل الايراني في الشان الغربي.[1]

وكخلاصة لهذا الفصل يمكن القول، أن الأزمة السعودية– القطرية الراهنة كشفت عن مدى هشاشة بنية المجلس، وعن مدى الإنقسام الداخلي الحاصل بين دوله، كما أكّدت على تغليب **منطق السيادة** و**المصلحة الوطنية**، إذ وكما يبدو أن الأزمة تعتبر تجسيداً **للواقعية السياسية** من خلال تكريس مفهوم **المصلحة الوطنية** و**العقلية البراغماتية** لقيادات الدول الفاعلة في الأزمة، وبالنظر لحدة الأزمة والتهديد الذي تمثله على أمن المنطقة الخليجية بصفة عامة، وأمن دول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة؛ فالأزمة تحمل آثاراً وتداعيات خطيرة ما ينذر بانهيار هذه المنظمة الإقليمية التي لطالما عبّرت عن وحدة عربية متكاملة ومتناسقة.

فبقاء الوضع على حاله أو حتى إمكانية المزيد من التصعيد سيضع إمكانية بقاء المجلس على المحك، ويطرح التساؤل حول مستقبله كوحدة إقليمية، فأصبح بذلك أمن دول مجلس التعاون الخليجي مرهونا بمدى إمكانية صياغة حل لهاته الأزمة، كما بات أمن هذه الدول رهناً لمصالح الأطراف الفاعلة في الأزمة التي تتباين مصالحها وتتفاعل وفق منطق الربح والخسارة، مما يبعث في إمعان النظر حول مآلات الأزمة السعودية– القطرية ومنه مآلات أمن دول مجلس التعاون الخليجي، وكذا مدى إمكانية تغير التوجهات والرؤى الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي.

[1] - مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، **مرجع سابق**، ص 10.

الخاتمة

الخاتمة :

يحتل الأمن أولويات أجندة السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي إلّا انه ليس هناك رؤى محددة المعالم في دول المجلس لماهية الخيار الذي يفترض أن يرسو عليه الأمن الاقليمي، فلم يعد الأمن موضع اجماع بينها، ويعود هذا في بعض الامر الى تباين اولويات الامن لدى دول مجل التعاون الخليجي، وتفاوت رؤيتها لمصادر التهديد، وكنتيجة لذلك حدثت فجوة داخل دول المجلس ولّدت العديد من الازمات؛ لعل من أهمها الازمة الراهنة بين السعودية وقطر؛ فقد كشفت هذه الازمة عن مدى هشاشة بنية مجلس التعاون الخليجي، وعن مدى الانقسام الداخلي الحاصل بين دوله، ومن خلال تفاعلات الاطراف الدولية والاقليمية أكدت هاذه الازمة على أنها تجسيد للواقعية السياسية من خلال تكريس مفهوم المصلحة الوطنية والعقلية البراغماتية مما زاد الأزمة حدة، وتحمل الازمة آثار وتداعيات خطرة تنذر بانهيار مجلس التعاون الخليجي، ويجعل أمن دوله على المحك؛ فأصبح بذلك مستقبل بقاء هاذه المنطقة الإقليمية مرهونا بمدى إمكانية الوصول إلى حل لهذه الازمة يرضي جميع الاطراف.

وتخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1 – مركزية القضايا الأمنية في الأجندة السياسة الإقليمية والدولية ومحوريتها في الدراسات الإستراتيجية والأمنية.

2 – تحتل منطقة الخليج العربي مكانة جيواستراتيجية بالغة نظرا لما تمتلكه من مقومات القوة الدولية .

3 – عدم توحد الروئ حول مفهوم الأمن لدى دول مجلس التعاون الخليجي ولّد شرخا داخليا في بنية المجلس الأمر الذي أدى إلى تصعيد التوتر بين السعودية وقطر مما نتج عنه إنقسام داخل المنظمة، الحلف السعودي الإماراتي والبحريني، والحلف الكويتي العماني التي تسعى لأداء دور الوساطة ودولة قطر.

4 – تفاعلات الاطراف الدولية والاقليمية التي تسعى لتحقيق مصالحها الوطنية وفق منطق الربح والخسارة جعل هذه الأزمة أكثر حدة فلم تعد تعني دول المجلس المتصارعة فحسب؛ بل أصبحت ذات اولوية وأهمية بالغة للأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة فيها.

5 – تحمل الازمة السعودية– القطرية كما هائلا من الاثار الانعكاسات الجيوسياسية، والإقتصادية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، وكذا انعكاسات على التوازنات الإقليمية ممّا يجعل مستقبل بقاء المجلس مرهونا بما ستؤول إليه هذه الازمة.

6 – إن إمكانية المزيد من التصعيد الإقتصادي أو حتى التدخل العسكري لتغيير نظام الحكم في قطر هما احتمالان لا يمكن حدوثهما بالنظر للأضرار البالغة لجميع الأطراف الفاعلة في الأزمة التي يمكن أن تنجم عن هاذان الإحتمالان.

7 – إمكانية إيجاد حل يرضي جميع الاطراف غير ممكنة فعلى قطر ان تغير من سياساتها و ان تضع حدا لعلاقاتها بايران و بالجماعات التي تم وصفها بالارهابية، الا ان العلاقات القطرية– الايرانية أصبحت أكثر متانة من ذي قبل لذا من غير المعقول أن تتنازل قطر عن إيران كحليف لها، وفي هذه الحال لن ترضى السعودية ببقاء هذه السياسات بل يتطلب الامر المزيد من التصعيد لتغيير نظام الحكم في قطر، إلاّ أن العدوان الثلاثي على سوريا في شهر أفريل من العام الحالي أكّد ثبوت قطر في الحلف الأمريكي السعودي لأنه تم إستعمال القاعدة الأمريكية في قطر كقاعدة للعدوان، كما أن تعنت الأطراف وإصرارها على مواقفها يصعب الوصول إلى حل، وقد كان ذلك واضحا من خلال ضعف التمثيل في القمة ال 38، كما أن إمكانية حدوث مثل هذا السيناريو لا يمكن أن يتحقق إلّا بممارسة الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً على أطراف الأزمة عن طريق دفع قطر للتراجع عن سياساتها.

8 – يمكن القول؛ أن السيناريو الأرجح هو بقاء الوضع على حاله، وسيكون هذا الوضع لصالح إيران من خلال إضعاف الصف السعودي، وخلخلة البناء السياسي لمجلس التعاون الخليجي وبالتالي إحكام سيطرتها على المنطقة، كذلك إنعاش اقتصادها من خلال رفع مستوى التبادل التجاري مع قطر، كما أن ايران ستستغل بقاء الوضع على حاله إذ انه سيمكنها من تفعيل دورها الاقليمي في المنطقة في إعادة رسم ملامح المنطقة بما يتوافق ومصالحها الجيوسياسية؛ إلّا أن هذا لن يرضي التحالف السعودي– الأمريكي التي لن ترضى بتفوق إيراني قد يؤدي إلى ضرب مصالحها الحيوية في المنطقة الخليجية.

9 – يمكن القول أن الأزمة السعودية– القطرية جاءت من أجل إعادة تأكيد الدور القيادي السعودي في منظمة مجلس التعاون الخليجي بعد أن حاولت دولة صغيرة مثل قطر أن تتحداها بسياساتها الساعية لإبراز مكانتها داخل المجلس وكذا إقليمياً هذا من جهة، ومن جهة أخرى حاولت السعودية من خلال الأزمة استرجاع مكانتها الإقليمية بعد أن تم حسم الصراح في سوريا لصالح روسيا وحلفائها –تحديداً إيران– إذ لن ترضى السعودية بتفوق إيراني في المنطقة الخليجية؛ ومن جهة ثالثة أكّدت الأزمة مرامي السعودية للحفاظ على بقائها في بيئة دولية وإقليمية تسودها الفوضى؛ إذ تجلى ذلك من خلال السياسات السعودية –ممثلة في

شخص الأمير محمد بن سلمان – بالتخلي عن عباءة الأيديولوجية الوهابية، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت في إطار هذه الأزمة إعادة موازين القوى في المنطقة الخليجية لصالح حلفائها في مواجهة إيران، وذلك من خلال تقوية العلاقات الأمريكية- السعودية القائمة على النفعية والإبتزاز المالي، وفي نفس الوقت المحافظة على قطر كحليف استراتيجي في المنطقة.

10- رغم الانقسام الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي الذي ولّدته الأزمة السعودية- القطرية إلاّ أنها لم تؤثر على الرؤية الأمنية للمنظمة ككل. وبالتالي ومن خلال تحليل الأزمة ومآلاتها يمكن القول أنها تندرج ضمن قواعد نظرية اللعبة غير الصفرية (لا رابح ولا خاسر)؛ ولذا تبقى احتمالات مآلات الأزمة مفتوحة.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال:

1 – الجداول:

01 – الكيان موضوع الأمن و القيم المهددة 13

02 – مجلس التعاون لدول الخليج العربية إحصائيات 2015 – 2016 57

حسب المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية **GCC-STAT**

2 – الأشكال:

شكل رقم 01: مستويات وقطاعات الأمن 14

شكل رقم 02: مستويات الأمن 21

شكل رقم 03: أشكال الأمن الإقليمي 26

شكل رقم 04: الخارطة الجغرافية الخليج العربي 38

شكل رقم 05: خارطة دول مجلس التعاون الخليجي 58

شكل رقم 06: أنفوجراف القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي 63

الملاحق

الملاحق :

دول مجلس التعاون الخليجي إحصائيات 2017 حسب المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT

المركز الإحصائي لمجلس التعاون الخليجي : هو المصدر الرسمي للبيانات والمعلومات والإحصاءات فيما يتعلق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وليعزز العمل الإحصائي والمعلوماتي لمراكز الإحصاء الوطنية وأجهزة التخطيط في دول المجلس، وتمت الموافقة على إنشاء المركز من قبل المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في سبتمبر ٢٠١١ وتم اعتماد نظامه الأساسي في ديسمبر ٢٠١٢ من قبل المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي المكون من أصحاب الجلالة والسمو رؤساء الدول الأعضاء.

الإمارات العربية المتحدة nited Arab Emirate s

مملكة البحرين Kingdom of Bahrain

المساحة	**71.02**ألف كم مربع
العاصمة	أبو ظبي
اللغة	العربية
عدد السكان	**9.1**مليون نسمة
الكثافة السكانية	**110**نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	**348.4**مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	**37.2**الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية	**344.4**مليار دولار
الصادرات	**155.2**مليار دولار
الواردات	**189.2**مليار دولار
الاحتياطي النفطي	**97**مليار برميل
الاحتياطي الغاز	**6,091**ألف مليار قدم مكعب

المساحة	**0.77**ألف كم مربع
عاصمة	المنامة
اللغة	العربية
عدد السكان	**1.42**مليون نسمة
الكثافة السكانية	**1848**نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	**31.13**مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	**22.4**الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية	**27.5**مليار دولار
الصادرات	**12.5**مليار دولار
الواردات	**14.7**مليار دولار
الاحتياطي النفطي	**0.12**مليار برميل
الاحتياطي الغاز	**92**ألف مليار قدم مكعب

الملاحق

سلطنة عمان Sultanate of Oman

المساحة	309.5ألف كم^2
عاصمة	مسقط
اللغة	العربية
عدد السكان	4.425مليون نسمة
الكثافة السكانية	14.3نسمة لكل كلم^2
الناتج المحلي	66.3مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	14.982الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية	50.4مليار دولار
الصادرات	26.7مليار دولار
الواردات	23.7مليار دولار
الاحتياطي النفطي	5.4مليار برميل
الاحتياطي الغاز	884.5ألف مليار قدم مكعب

دولة قطر State of Qatar

المساحة	11.6ألف كم^2
عاصمة	الدوحة
اللغة	العربية
عدد السكان	2.6مليون نسمة
الكثافة السكانية	206.8نسمة لكل كلم^2
الناتج المحلي	152.5مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	59.331الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية	89.4مليار دولار
الصادرات	57.3مليار دولار
الواردات	32.1مليار دولار
الاحتياطي النفطي	25.2مليار برميل
الاحتياطي الغاز	24072.5ألف مليار قدم مكعب

الملاحق

دولة الكويت State of Kuwait

المساحة	17.82ألف كم مربع
عاصمة	الكويت
اللغة	العربية
عدد السكان	4.1مليون نسمة
الكثافة السكانية	227نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	114مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	28.98الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية	76.8مليار دولار
الصادرات	46.1مليار دولار
الواردات	30.7مليار دولار
الاحتياطي النفطي	101.5مليار برميل
الاحتياطي الغاز	884.5ألف مليار قدم مكعب

المملكة العربية السعودية The Kingdom of Saudi Arabia

المساحة	2000ألف كم مربع
عاصمة	الرياض
اللغة	العربية
عدد السكان	31.6مليون نسمة
الكثافة السكانية	15نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	646.7مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	20.6الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية	323.1مليار دولار
الصادرات	183.5مليار دولار
الواردات	140.6مليار دولار
الاحتياطي النفطي	266مليار برميل
الاحتياطي الغاز	6091ألف مليار قدم مكعب

المصدر: http://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/MemberStates/pages/Home.aspx

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1 – اللغة العربية:

1 – بوزنادة معمر، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي**، (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1992).

2 – بيليس جون،"الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، (دبي:مركز الخليج للأبحاث،**2004**).

3 – حسن القاضي محمد، **الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي**، (مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، دت).

4 – خليفة اليوسف يوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط القوى والأجنبية**، (بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2011).

5 – صادق إسماعيل محمد، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، (تدمك: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2010).

6 – طشطوش هايل عبد المولى ، **الامن الوطني و عناصر قوةالدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، (الأردن: دائرة المكتبة الوطنية،2009).

7 – عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث،2013).

8 – علوي مصطفى، **الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني و الأمن العالمي**، (المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية:2005).

9– علي جرغون عرفات، **قطر تغير السياسة الخارجية (حلفاء – اعداء)**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016).

10 – قوجيلي سيد احمد، **الدراسات الامنية النقدية:مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية 2014).

11 – قوجيلي سيد احمد، **تطور الدراسات الامنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2012).

12– مجموعة مؤلفين، **الأزمة الخليجية 2017 البعد الآخر**، (الأردن: مركز الدراسات الشرق الأوسط، 15، أكتوبر 2017).

13 – مجموعة مؤلفين، **أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي**، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015).

14– محمد كشك أشرف، **السياسات الغربية تجاه أمن الخليج العربي**، (البحرين: مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية و الدولية و الطاقة ،2014).

15– نايل المجالي عصام، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**، (عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012).

16– يعقوب بشارة عبد الله، **لا عالم مستقر دون أمن الخليج العربي**، في محمد عبد الغفّار، (الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية من الداخل)، (المنامة، مملكة البجرين: مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، ، 2012).

2 – اللغة الإنجليزية:

1 - Buzan Barry, **People, States and Fear : the National Security Problem in International Relations**, (Great Britain: WHEATSHEAF Book LTD, 1983)

2 - buzan Barry, Waever Ole, **Regions and Powers : The Structure of International Security**, (New York: Camridge University Press, 2003).

3 - D.A.Reynolds Julius, **En Empirical Application of regional security complex theory :the securitization discourse in Chaina's relations with central Asia and Russia**, (Hungary: Central European University, 2009).

المجلات:

1 – اللغة العربية:

1 – التميمي نواف، "الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة"، **مجلة سياسات عربية**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، العدد 27، يوليو 2017.

2 – الخليج الجديد، "قطر و الربيع العربي: هل راهنت الدوحة على الجياد الخاسرة"، **مجلة الخليج الجديد**، العدد 2، 2017.

3 – الرحيم محبوب عبد الحفيظ، "ضعف الحوار الجماعي عائق أمام صياغة عمل خليجي مشترك وتحقيق الاتحاد"، **مجلة آراء الخليج**، المملكة العربية السعودية، العدد 121، 2017.

4 – أحمد مقداد محمد، "واقع الامن الجماعي في ظل سياسات التدخل الدولي"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الإجتماعية**، المجلّد 32، العدد 2، 2005.

5 – بن علي آل خليفة عبد الله، "18 مليار دولار دعم قطر للربيع العربي لتحقيق زعامة وهمية"، **مجلة آراء الخليج**، المملكة العربية السعودية، العدد 121، 2017.

6 – بن مفرح الزهراني يحي، "تطبيق نظرية العمق الإستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي"، **مجلة الدراسات المستقبلية**، العدد 02، 2016.

7 – جراية الصادق،"تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**،العدد 8، جانفي 2008.

8 – حشوف ياسين، "عامل التهديدات الأمنية، الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي دراسة في أسباب نشوء وإستمرارية مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد الخامس عشر، جوان 2016.

9 – حشوف ياسين، "مستقبل وآفاق التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة في إمكانية إيجاد تكامل واندماج إقتصادي خليجي"، **مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية**، الجزائر، العدد15، مارس 2016.

10 – رجب إيمان، "مستقبل العلاقات الخليجية المصرية: المتغيرات و الثوابت"، **مجلة آراء حول الخليج** ، المملكة العربية السعودية، العدد 126، ديسمبر 2017.

11 – زقاغ عادل، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصياغة السياسة العامة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد5، جوان 2011.

12 – سليم البرصان أحمد، "المنطقة الخليجية إلى أين تتجه خلال عام 2018"، **مجلة آراء حول الخليج** ، المملكة العربية السعودية ، العدد 126 ، ديسمبر 2017.

13 – عباس المعادي عبد الناصر، "زيارة ترامب للسعودية لها دلالات مهمة تتعلق باعادة التوازن الامريكي"، **مجلة اراء حول الخليج**، المملكة العربية السعودية، العدد120، يونيو 2017.

14 – عبد الجليل زيد المرهون، "إتجاهات الردع في الخليج"، **سياسات عربية**، العدد 22 سبتمبر،

15 – عبد الرحمان آل ثاني فهد، "النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة جيوبوليتيكية"، **مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية**، العدد الثالث عشر، 2001.

16 – عبد العزيز مرسي مصطفى، "أزمة العلاقات مع قطر أسبابها و تداعياتها على مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة شؤون عربية**، (مجلة دورية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية) ، العدد 173 ، 2017.

17 – عبد الله الحربي سليمان، "مفهوم الأمن:مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان، العدد 19، 2008.

18 – فريجة أحمد وفريجة لدمية، "الامن والتهديدات الامنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 14، جانفي 2016.

19 – قبلان مروان، "سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا"، **مجلة سياسات عربية**، مجلة صادرة عن المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، العدد 28، سبتمبر 2017.

20 – محمد أبو زيد أحمد، "الواقعية الجديدة و مستقبل دول مجلس التعاون بعد ثورات الربيع العربي"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 18، نوفمبر 2015.

21 – ناجي محمد عباس، "مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية: مواجهة أم توتر"، **مجلة آراء حول الخليج**، المملكة العربية السعودية، العدد 126، ديسمبر 2017.

22 – وحدة تحليل السياسات، "الأزمة الخليجية: الجذور،المسارات،التفاعلات الإقليمية والدولية"، **مجلة سياسات عربية**، (مجلة صادرة عن المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات)، العدد 26، مايو 2017.

2 – اللغة الأنجليزية:

1- Arnold Wolfers, "National Security as an Ambiguous Symbol"**, Political Science Quarterly,** Vol.67, No.4, (Dec, 1952)

2- Eyvazov Jonnathan," Some aspects of theory of regional security complexes as applied to studies of the political system in the post-Soviet space", **Central Assia and the Caucasus**, Volume 12, Issue 2, Azerbeijan, 2011.

3- Soltani fakhreddin, and Others," Levels of analysis in international relations and regional security complex theory", **Journal of public administration and governance**, volume 4, No4, 2014, (ترجمة زين العابدين بولبنان)

المذكرات:

1 – إبراهيم الأنصاري أحمد، "التحديات الإستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الإقليمية و الدولية (2010-2016)"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2017.

2 – بن خالد بن سلطان الهيضل نايف، "التحولات في البيئة الدولية و الإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الخليجية 2003-2008"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة مؤتة، قسم العلوم السياسية، الأردن، 2009.

3 – بن محمد آل رشيد حمد، "السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج"، أطروحة دكتورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012.

4 – توازي إلياس،"الأمن و الهجرة: دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.

5 – ذبيان غنام المطيري وضحة، "دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج، 2003-2011"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2010-2011

6 – شيبي لخميسي، "الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة –"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الدول العربية،معهد البحوث و الدراسات العربية،قسم الدراسات السياسية، 2009.

7 – عاطف العبادي فؤاد، "السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012.

8 – عبد العزيز المهري عبد العزيز ، "التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (2010-1990)"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2009-2010.

9 – عبد القادر محمد إبراهيم ، "التحديات الداخلية و الخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2012-2013

10 – عصام أكبر خوجة محمد، "الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي، من عام 1990 إلى عام 2009"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة مؤتة، قسم العلوم السياسية، 2010.

11 – قسوم سليم، "الاتجاهات الجديد في الدراسات الامنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"، مذكرة ماجستير في العلاقات السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.

12 – لافي الشمري عبد المحسن، "مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2011-2012.

13 – معمري خالد، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"،مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة،كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2007/2008.

التقارير:

1 – الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، "دول مجلس التعاون لمحة إحصائية"، (قطاع شؤون المعلومات–إدارة الإحصاء، العدد الرابع، مارس 2014).

2 – التميمي ناصر، "الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون"، (قطر: تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 14 أغسطس 2017).

3 – الشرقاوي محمد، "الثابت و المتحول في مفهوم الارهاب لدى دونالد ترامب"،(قطر: تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 11 يوليو 2017).

4 – أبو كريم منصور، "الموقف الدولي الإقليمي من الازمة الخليجية"، (فلسطين: تقرير صادر عن مركز رؤية للدراسات الإستراتيجية، دائرة البحث العلمي والدراسات، يونيو 2017).

5 – أحمد جبريل أمجد، "أزمة قطع العلاقات مع قطر إلى أين ؟"، (تقدير موقف صادر عن مركز إدراك للدراسات والإستشارات ، يونيو 2017).

6 – أسويق نور الدين، "الموقف المغربي من الازمة الخليجية : المعدات الرئيسية والسيناريوهات الممكنة"، (قطر: تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 30 اغسطس 2017).

7 – جيفري مارتيني وآخرون، "آفاق تعاون بلدان الخليج العربي"، (كاليفورنيا: تقرير صادر عن مؤسسة Rand، 2016).

8 – حسين نيفين، "المتانة الإقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية: المؤشرات والدلالات"، (الإمارات العربية المتحدة: وزارة الإقتصاد إدارة التخطيط ودعم القرار الربع الرابع، 2016)

9 – عبد الرحمن ثابت عبير، "الازمة الخليجية القطرية و تداعياتها على المنطقة"، فلسطين: (تقرير صادر عن مركز رؤية للدراسات الاستراتيجية، دائرة البحث العلمي والدراسات، وحدة تحليل الشأن الاقليمي، يونيو2017).

10 – مركز الجزيرة للدراسات، "الخليج: أزمة غير مسبوقة و تداعيات كبيرة"، (قطر: تقدير موقف صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 7 يونيو 2017).

11 – مركز الجزيرة للدراسات، **تأثيرات أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية** ، قطر : تقدي موقف صادر عن مركز الجزيرة للدراسات ، 19 سبتمبر 2017.

12 – مركز الجزيرة للدراسات، "حصار قطر: التقديرات والإرتدادات"، (قطر: تقدير موقف صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 22 يونيو 2017).

13 – مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، "تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية"، (تقدير إستراتيجي صادر عن مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، يوليو 2017).

14 – وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "الازمة الخليجية في اجتماع القاهرة وبعده"، (قطر: تقدير موقف صادر عن المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2017).

15 – وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "الموقف الأمريكي من الأزمة الخليجية ، هل من جديد؟"، (قطر: تقدير موقف صادر عن المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2017).

16 – وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، مجلس التعاون بعد قمة الكويت، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2017).

17 – وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "مجلس التعاون بعد قمة الكويت"، (قطر: تقدير موقف صادر عن المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2017).

18 – يشلتاش مرات، "من أجل فهم الإستراتيجية التركية نجاه أزمة الخليج الجديدة"، (قطر: تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 19 يونيو 2017).

2 – التقارير باللغة الإنجليزية:

1- Aljazeera Centre for studies, "effects – gulf – cuisis – regional – balance", (qatar: policy brief by aljazeera centre for studies,September 2017).

BMI Research," Prolonged Gulf Crisis Looking Increasingly Likely", (Middle East Monitor, 2017)

2- Ohta Hiroshi, "The International of Climate security and Human Seecurity: The Convergence on Policy Requirements", (Copenhagen, Danemark: conference on Climate Security, Universiti Copenhagen, 9 Murch 2009).

3 - Sailer, and others, "Three scenarios for the Qatar crisis: regime change, resolution or cold war in the gulf", (Berlin: German Institute for International Politics and Security, 2017).

4 - Stone Marianne," security according to Buzan:a comprehensive security analysis", (New York: security discussion paper, Spring 2009)

5 - Takahashi Sugio, "Redefinition of Cooperative Security and “Regional” Security in the Asia-Pacific",(NIDS Security Reports, No.1 March 2000).

6 - The Economist Intelligence Unit, "no end in sight: the GCC-Qatar crisis", (a report by the economist intelligence unit, 2017).

المواقع الإلكترونية:

1 – اللغة العربية:

1 – الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، "الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي"، أنظر الرابط:
http://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/OrganizationalStructure.aspx
تم تصفح الموقع بتاريخ: 20 فيفري 2018.

2 – الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، "أهداف مجلس التعاون الخليجي"، أنظر الرابط:
http://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/Primarylaw.aspx
تم تصفح الموقع بتاريخ: 15 فيفري 2018.

3 – الحديدي عبد الرحمان ، "تأثير الأزمة الخليجية على مفهوم الأمن الجماعي لدول الخليج العربي"، أنظر الرابط:
https://www.sasapost.com/opinion/collective-security/
تم تصفح الموقع بتاريخ: 05 مارس 2018.

4 – الحديدي عبد الرحمن ، "قراءات في الأزمة الخليجية: مستقبل مجلس التعاون الخليجي"، أنظر الرابط:
http://www.sasapost.com/opinion/readings-in-the-gulf-crisis/
تم تصفح الموقع بتاريخ: 28 مارس 2018.

5 – الصاوي عبد الحافظ، "حصار قطر الخسائر الإقتصادية لأطراف الأزمة"، أنظر الرابط:
http://eipiss-eg.org/حصار-قطر-الخسائر-الإقتصادية-لأطراف-الأزمة/
تم تصفح الموقع بتاريخ: 31 مارس 2018.

6 – العكيلي دلال، "قطر بالأرقام : خسائر فادحة بعد القطيعة العربية"، أنظر الرابط:
https://annabaa.org/arabic/reports/11462
تم تصفح الموقع بتاريخ: 01 أفريل 2018.

7 – المركز العربي للدراسات والأبحاث، "الأزمة الخليجية: إجماع دولي على الحل السلمي وتضارب المواقف الأمريكية"، أنظر الرابط:
https://www.arab48.com/الخليجية-إجماع-دولي-على-الحل-السلمي-وتضارب-المواقف-الأمريكية/مقالات-وآراء/مقالات-وآراء/2017/06/15/الأزمة

تم تصفح الموقع بتاريخ: 05 أفريل 2018.

8 – أبو دياك ماجد، "الأزمة الخليجية: استمرار مع وقف التصعيد"، أنظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinion/2017/7/17/مع-وقف-التصعيد-الأزمة-الخليجية-استمرار

تم تصفح الموقع بتاريخ: 03 أفريل 2018.

9 – أبو كريم منصور ، "انعكاس الأزمة الخليجية على الثورة السورية و المنطقة العربية"،

http ://democtraticac/de

تم تصفح الموقع بتاريخ: 05 مارس 2018.

10 – حسين قاسم ، "مآلات الأزمة القطرية: إلى أين؟"، أنظر الرابط:

http://gulfhouse.org/posts/2000/

تم تصفح الموقع بتاريخ: 05 أفريل 2018.

11 – زقاغ عادل ، "اعادة صياغة مفهوم الأمن:برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، انظر الرابط :

https://www.politics-dz.com/threads/yad-siagh-mfxum-almn-brnamg-albxhth-fi-almn-almgtmyi.22/

تم تصفح الموقع بتاريخ: 30 جانفي 2018.

12 – سلوم شهيرة ، "مسار الأمن الخليجي المشترك والتباين في رؤية التهديدات"، أنظر الرابط:

https://www.alaraby.co.uk/politics/2014/12/8/مسار-الأمن-الخليجي-المشترك-والتباين-في-رؤية-التهديدات

تم تصفح الموقع بتاريخ: 10 مارس 2018.

13 – سليمان منى، "مستقبل مجلس التعاون في ضوء نتائج قمة الكويت"، أنظر الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/News/15434.aspx

تم تصفح الموقع بتاريخ: 5 فيفري 2018.

14 – شاهين إسلام، "الآثار الإقتصادية لقرار المقاطعة الخليجية-المصرية لقطر: ملاحظات أولية"، أنظر الرابط

http://acpss.ahram.org.eg/news/16366.aspx

تم تصفح الموقع بتاريخ: 05 أفريل 2018.

15 – شمس العبد القادر خالد ، "التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون: الإنجازات والعقبات"، أنظر الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/201511411191428593 6.html

تم تصفح الموقع بتاريخ: 01 مارس 2018.

16 – عبد الحي وليد، "قطر و سيناريوهات المستقبل"، أنظر الرابط:

https://www.politics-dz.com/blog/أمام-الازمة-القطرية-الخليجية-مجموعة-م/

تم تصفح الموقع بتاريخ: 04 أفريل 2018.

17– عز العرب حمد، "فجوة الأمن: الأزمة القطرية و تغير مدركات التهديد في منطقة الخليج العربي"، أنظر الرابط:

http://acpss.ahram.org.eg/news/16326.aspx

تم تصفح الموقع بتاريخ: 08 أفريل 2018.

18 – عنبر مصطفى ، "قدرات دول الخليج العسكرية"، أنظر الرابط:

http://www.youm7.com/story/2015/3/26-تعرف-على-القدرات-العسكرية-لدول-الخليج-الست/2118014

تم تصفح الموقع بتاريخ: 01 مارس 2018.

19 – قطيشات ياسر، "واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي"، انظر الرابط :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=255649

تم تصفح الموقع بتاريخ: 20 فيفري 2018.

20 – قواص محمد ، "أزمة الخليج مع قطر : فرصة لتأسيس جديد لمجلس التعاون"،أنظر الرابط:

http://alarab.co.uk/أزمة-الخليج-مع-قطر-فرصة-لتأسيس-جديد-لمجلس-التعاون

تم تصفح الموقع بتاريخ: 01 أفريل 2018.

21 – ماثيو ليفيت، "تقييم العلاقة بين الولايات المتحدة وقطر"، أنظر الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/assessing-the-U.S.-qatar-relationship

تم تصفح الموقع بتاريخ: 02 افريل 2018.

22 – مركز الجزيرة للدراسات، "ندوة تداعيات أزمة الخليج و مستقبلها"، أنظر الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/events/2017/10/171025103200793.html

تم تصفح الموقع بتاريخ: 10 أفريل 2018.

23 – مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، "الأزمة الخليجية: حدود التصعيد وآفاق الحل"، أنظر الرابط:

http://www.mcsr.net/news265

تم تصفح الموقع بتاريخ: 01 أفريل 2018.

24 – نافع المطيري طارق، "الخليج العربي و الأزمة الحتمية"، أنظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/8/24/العربي-والأزمة-الحتمية-الخليج

تم تصفح الموقع بتاريخ: 1 أفريل 2018.

25 – هاندرسون سايمون، "ازمة الخليج مع قطر تشكل تحديا للولايات المتحدة"، أنظر الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/gulf-crisis-with-qatar-challenges-the-united-states

تم تصفح الموقع بتاريخ: 28 مارس 2018.

26 – وكالة أنباء البحرين، "تقرير عن انجازات دول مجلس التعاون الخليجي في الذكرى 30 لتأسيسه"، أنظر الرابط:

http://bna.bh/portal/news/458032

تم تصفح الموقع بتاريخ: 28 فيفري 2018.

2 – المواقع الإلكترونية باللغة الإنجليزية:

1 - Al-Jaber Khalil, Cafiero Giorgio, "in the eye of the storm: will the GCC survive the Qatar crisis?", Availabale at: 01 April 2018

http://www.thepeninsulaqatar.com/opinion/10/09/2017/in-the-eye-of-the-storm-will-the-gcc-survive-the-Qatar-crisis

2 - A.Verrastos Frank, B.Alterman Jon, "Qatar crisis: Turmoil in the GCC", Availabale at : 30 March 2018

http://www.csis.org/analyis/qatar-crisis-turmoil-gcc

3 - Kabbani Nader, "The high cost of high stakes: economic implications of the 2017 Gulf crisis", Available at : 01 April 2018

http://www.brooking.edu/blog/markaz/2017/06/15/the-high-cost-of-high-stakes-economic-implications-of-the-2017-gulf-crisis/

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

خطة المذكرة

مقدمة

الفصل الأول: الأمن: دراسة مقاربة مفاهيمية ونظرية

المبحث الأول: مفهوم الأمن ومستوياته 10

المطلب الأول: مفهوم الأمن 10

المطلب الثاني: مستويات الأمن 16

المبحث الثاني: نظرية مركب الأمن الإقليمي كأداة للتحليل 23

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي وأشكاله 23

المطلب الثاني: مستويات ومتغيرات تحليل نظرية مركب الأمن الإقليمي 28

الفصل الثاني: المسألة الأمنية لدى دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة جيوإستراتيجية

المبحث الأول: منطقة الخليج العربي دراسة جيواستراتيجية 36

المطلب الأول: الموقع والطبيعة الجغرافية لمنطقة الخليج العربي 36

المطلب الثاني: الخصائص الجيواستراتيجية لمنطقة الخليج العربي 41

المبحث الثاني: بنية ووظائف مجلس التعاون الخليجي 46

المطلب الأول: بنية مجلس التعاون الخليجي 46

المطلب الثاني: مجالات التعاون لدول مجلس التعاون الخليجي..... 53

المطلب الثالث: المقومات الجيواستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي 57

المبحث الثالث: البعد الأمني في سياسة مجلس التعاون الخليجي الخليجي 66

المطلب الأول: التهديدات الإقليمية والدولية لمجلس التعاون الخليجي 66

المطلب الثاني: أهمية البعد الأمني في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي 69

الفصل الثالث: واقع أمن دول مجلس التعاون الخليجي على ضوء الأزمة السعودية- القطرية من منظور مركب الأمن الإقليمي

المبحث الأول: متغيرات وأبعاد الأزمة السعودية- القطرية 76

المطلب الأول: رؤية في بيئة جذور الأزمة السعودية- القطرية 76

المطلب الثاني: العمق الإستراتيجي لأسباب الازمة السعودية- القطرية 80

المطلب الثالث: تفاعلات مركب الأمن الإقليمي الخليجي في الأزمة السعودية- القطرية 86

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة السعودية القطرية على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي..... 98

المطلب الأول: الإنعكاسات الجيوسياسية للأزمة السعودية- القطرية 98

المطلب الثاني: الإنعكاسات الإقتصادية للأزمة السعودية- القطرية 101

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة السعودية القطرية على التوازنات الإقليمية 105

المبحث الثالث: أمن دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الأزمة السعودية- القطرية: المستقبل والسيناريوهات ... 108

المطلب الأول: مستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الأزمة السعودية- القطرية 108

المطلب الثاني: سيناريوهات وآفاق الأزمة السعودية- القطرية 112

الخاتمة 123

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال..... 127

الملاحق

قائمة المراجع 133

فهرس المحتويات 145

الملخص

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة باللغة العربية:

يمثل البعد الأمني أهمية بالغة في أجندة سياسة مجلس التعاون الخليجي ذلك بالنظر لحجم التهديدات التي يواجهها، و كذا المتغيرات الإقليمية والدولية المتحكمة في المتحكمة في منطقة الخليج العربي، ويعد مجلس التعاون الخليجي مثالا لتجربة التكتل الإقليمي في إطار الأمن الإقليمي؛ إلّا أنه لم يستطع توحيد الرؤى الأمنية بين دوله، فكان نتيجة لذلك حدوث العديد من الخلافات والأزمات داخل المجلس؛ إذ تشكل الأزمة السعودية– القطرية الراهنة تحديا كبيرا لوجود مجلس التعاون الخليجي وبقائه، وتكشف هذه الأزمة عن مدى الانقسام الداخلي الذي يعاني منه المجلس، كما تلقي الضوء على أهم التفاعلات الدولية والإقليمية فيها ضمن إطار مركب الأمن الإقليمي الخليجي، وبالنظر لأبعاد الأزمة وخلفياتها وكذا حجم الآثار التي تعكسها على مستوى أمن دول مجلس التعاون الخليجي، ما يطرح التساؤل حول تداعيات هذه الأزمة على التوجهات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث أصبح مستقبل المجلس مرهونا بمآلات الأزمة ودور الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة فيها.

Abstact

The security dimension is of great importance in the Gulf Cooperation Council(GCC) policy agenda due to the magnitude of the threats it faces, as well as the regional and international variables controlling the Gulf region, The GCC is an example of the experience of the regional bloc within the framework of Regional Security; however, The current Saudi- Qatari crisis poses a major challenge to the existence and survival of the Gulf Cooperation Council, This crisis reveals the extent of the internal division experienced by the Council, It also sheds light on The most important international and regional interactions within the framework of the GCC regional security complex, considering the dimensions and background of the crisis and the impact it reflects on the level of the GCC security, raises the question about the implications of this crisis on the security trends of the GCC countries; Where the future of the Council became dependent on the crisis and the role of regional and international actors.